إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995 – 2012

Analysing the Role of Banking Sector in Attracting Savings and Its Effect on Financing Economic Development (1995 – 2012)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب : معتز أكرم حسن فروانة

Student's name:

التوقيع:

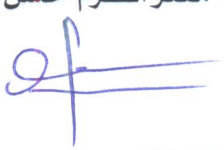

Signature:

التاريخ: 2014/2/10

Date:

الجامعـــــــــة الإســـــــــلامية بغـــــــزة
شـــؤون البحـــث العلمـــي والدراســـات العليـــا
كليـــــــــــــــة التجـــــــــــــارة
قســـــــم اقتصـــــــاديات التنميـــــــة

تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995 – 2012

Analysing the Role of Banking Sector in Attracting Savings and Its Effect on Financing Economic Development (1995 – 2012)

إعداد الطالب:

معتز أكرم فروانه

إشراف:

الدكتور: خليل أحمد النمروطي **الدكتور: سمير خالد صافي**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

2014م – 1435 هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2014/02/10

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **معتز أكرم حسن فروانة** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

"تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية (1995-2012)"

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 10 ربيع الآخر 1435 هـ، الموافق 2014/02/10م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خليل أحمد النمروطي	مشرفًا ورئيساً	.....
د. سمير خالد صافي	مشرفاً	.....
أ.د. علي عبد الله شاهين	مناقشاً داخلياً	.....
د. سيف الدين يوسف عودة	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم** اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

"قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

صدق الله العظيم

{الانعام: 162}

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى روحك الطاهرة وذكراك العطرة، رحلت عنا إلى دار السلام، وذكراك خالدة في القلب والوجدان، إلى أن يجمعنا الله على حوض العدنان، إلى روح والدي أهدي لك روحي وكل طموحي.

إلى القلب الحنون، يامن وصى بكِ الله ورسوله، ولا يزال يقول أمك ثم أمك ثم أمك إلى يوم الدين، أمي الحنون أطال الله في عمرك بالصالحات يا زهرة حياتي ونورها.

بكل الحب إلى رفيقة دربي زوجتي الحبيبة

إلى ابنيّ الحبيبين إلى قلبي كنان وتيم

إلى أخوتي وأخواتي

إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة و إلى أهل زوج الكرام

إلى جميع الأصدقاء والأحباب

إلى أرواح شهداء الوطن والقضية

إلى أسرى الحرية بإذن الله

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

معتز أكرم فرونه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر في المقام الأول لله رب العالمين أن من الله علي ووفقني لإتمام هذه الدراسة فله الحمد والشكر حتى يرضى.

وأتقدم في هذ المقام بالشكر الواجب بين الطالب ومعلمه وهو شكر امتنان لأُستاذي الكريمين:

الدكتور الفاضل: خليل أحمد النمروطي

الدكتور الفاضل: سمير خالد صافي

على ما قدموه لي من علم، وجهد، ونصيحة، في سبيل إتمام هذه الدراسة، فجزاكم الله عني خير الجزاء.

كما ولا يسعني إلا وأن أتقدم بالشكر والامتنان للأستاذين اللذين قبلا مناقشة هذه الدراسة

الدكتور الفاضل: علي عبدالله شاهين

الدكتور الفاضل: سيف الدين يوسف عودة

ولا أنسى أن أشكر كل من قدم لي مساعدة أو استشارة أو نصيحة أو معلومة أو زودني بكتاب في سبيل الخروج بهذه الدراسة على هذا النحو، وأخص بالذكر الأستاذين الفاضلين: حمدي منيه و رفيق أبو العطا اللذين قاما بالمراجعة والتدقيق اللُغوي، والأُستاذ حاتم الحرازين على المساعدة في الجانب الإحصائي، والصديق العزيز: أحمد أبو ليلى على المساعدة في التنسيق.

الباحث: معتز أكرم فروانه

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الإهداء.....ب
شكر وتقدير.....ت
قائمة المحتويات.....ث
قائمة الجداول.....د
قائمة الملاحق.....ر
ملخص البحث باللغة العربية.....ز
Abstract.....س
1 **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة** 1
1.1 مقدمة 2
1.2 **المبحث الأول: الإطار العام للدراسة** 3
1.2.1 مشكلة البحث..... 3
1.2.2 أهمية الدراسة..... 3
1.2.3 أهداف الدراسة..... 4
1.2.4 فرضيات الدراسة..... 4
1.3 **المبحث الثاني: الدراسات السابقة** 5
1.3.1 الدراسات المحلية: 5
1.3.2 الدراسات العربية:..... 12
1.3.3 الدراسات الأجنبية:..... 21
1.3.4 التعقيب على الدراسات السابقة: 24
2 **الفصل الثاني: التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية** 27
2.1 مقدمة 28
2.2 **المبحث الأول: مدخل عام للتخلف والنمو والتنمية الاقتصادية** 28
2.2.1 مفهوم النمو الاقتصادي..... 28
2.2.2 مفهوم التنمية ومستوياتها:..... 31
2.2.3 القيم الجوهرية للتنمية 33
2.3 **المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية:**..... 35

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.1 قنوات التأثير المصرفية على النمو الاقتصادي:..... 38
2.3.2 واقع التنمية الاقتصادية في فلسطين:..... 46
2.4 خلاصة الفصل:..... 55
3 **الفصل الثالث: دور القطاع المصرفي في تعبئة الودائع**..... 56
3.1 **المبحث الأول: المصارف التجارية وقدرتها على تعبئة المدخرات**..... 57
3.1.1 مكان وأهمية المدخرات في التنمية الاقتصادية..... 57
3.2 **المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية**..... 59
3.2.1 المصادر المحلية لتمويل التنمية:..... 60
3.2.2 التمويل المصرفي..... 61
3.2.3 المقصود بالادخار و أنواعه..... 63
3.2.4 المصادر القطاعية للادخار..... 67
3.2.5 أشكال الأوعية المصرفية في تعبئة المدخرات:..... 69
3.3 **المبحث الثالث: محددات ودوافع الادخار**..... 72
3.3.1 محددات الادخار..... 72
3.4 **المبحث الرابع: استراتيجيات المصارف التجارية في جذب الودائع الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع:**..... 77
3.4.1 استراتيجية المنافسة السعرية:..... 77
3.4.2 استراتيجية المنافسة غير السعرية:..... 78
3.5 خلاصة الفصل:..... 79
4 **الفصل الرابع: القطاع المصرفي الفلسطيني**..... 80
4.1 مقدمة..... 81
4.2 **المبحث الاول: تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني:**..... 81
4.2.1 الجهاز المصرفي الفلسطيني فيما بين 1967 – 1994م:..... 81
4.3 **المبحث الثاني: هيكل القطاع المصرفي الفلسطيني**..... 86
4.3.1 سلطة النقد الفلسطينية (البنك المركزي الفلسطيني)..... 86
4.3.2 المصارف التجارية..... 88
4.4 **المبحث الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الفلسطيني:**..... 91
4.4.2 الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين..... 94
4.4.3 التسهيلات الائتمانية..... 98

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.5 خلاصة الفصل: 103
5 **الفصل الخامس: تقييم دور النظام المصرفي الفلسطيني في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية** 104
5.1 **المبحث الأول: المتابعة التحليليه لدور الودائع المصرفية في تعبئة المدخرات:** ... 105
5.1.1 الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي: 105
5.1.2 الجوانب التحليلية لتطور ونمو الودائع المصرفية في فلسطين: 106
5.1.3 تحليل الودائع العملاء حسب أنواعها:..... 113
5.2 **المبحث الثاني: دور النظام المصرفي الفلسطيني في تعبئة المدخرات**..... 115
5.2.1 أهمية الودائع في تعبئة النشاط الائتماني والاستثماري 115
5.2.2 معامل المرونة الدخليه للودائع المصرفية..... 117
5.2.3 نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنتة بنصيبة من الناتج المحلي الإجمالي. 120
5.3 **المبحث الثالث: النظام المصرفي الفلسطيني وتمويل التنمية الاقتصادية** 121
5.3.1 تقييم دور النظام المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية 121
5.3.2 معيار فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي:..... 128
5.3.3 معيار معامل الاستقرار النقدي للائتمان المصرفي:..... 130
5.4 خلاصة الفصل 133
6 **الفصل السادس: إجراءات الدراسة**..... 134
6.1 **المبحث الأول: المنهجية والطرق القياسية المتبعة** 135
6.1.1 تعريف متغيرات الدراسة:..... 135
6.1.2 متغيرات الدراسة 136
6.1.3 المصادر الثانوية لجمع البيانات 136
6.1.4 منهجية الدراسة وطرق التحليل..... 136
6.1.5 النموذج القياسي 137
6.1.6 بيانات متغيرات الدراسة:..... 138
6.1.7 سكون السلاسل الزمنية: 139
6.1.8 منهج التكامل المشترك:..... 139
6.1.9 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). 140
6.2 **المبحث الثاني: تحليل النتائـج:** 141

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.2.1 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:..... 141
6.2.2 نتائج اختبار التكامل المشترك:..... 142
6.2.3 نتائج اختبار السببية:..... 143
7 **الفصل السابع: النتائج والتوصيات**..... 148
7.1 **أولا: النتائج**..... 149
7.1.1 نتائج التحليل الوصفي..... 149
7.1.2 نتائج التحليل القياسي للدراسة..... 152
7.2 **ثانيا: التوصيات:**..... 153
7.2.1 التوصيات الموجهه للسلطة الوطنية:..... 154
7.2.2 توصيات لسلطة النقد الفلسطينية (البنك المركزي الفلسطيني)..... 154
7.2.3 التوصيات الموجهه لرجال الأعمال والقطاع الخاص:..... 155
7.2.4 توصيات للباحثين في مجال التنمية الاقتصادية:..... 155
8 **المراجع**..... 156
9 **الملاحق**..... 168

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول 2-1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004 بالدولار الامريكي 47

جدول 2-2 نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004 48

جدول 2-3 يوضح نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004 48

جدول 2-4 عدد السكان (بالملايين) ونسب السكان العاملين و العمالة في فلسطين وإسرائيل 49

جدول 2-5 نسبة مشاركة القوى العاملة من حيث نوع العمالة ونسبة البطالة 51

جدول 2-6 الميزان التجاري في الفترة 1995-2012 53

جدول 2-7 رصيد الميزانية العامة في الفترة 1995-2012 54

جدول 4-1 إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف الإسرائيلية في الفترة 1978-1984 83

جدول 4-2 المصارف العاملة في قطاع غزة أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الفترة 1967-1994 84

جدول 4-3 المصارف العاملة في الضفة الغربية أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي 1967-1994 84

جدول 4-4 عدد البنوك و فروعها إبان قدوم السلطة 1994 85

جدول 4-5 تطور توزيع فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين حتى عام 2012 90

جدول 4-6 تطور موجودات المصارف العاملة في فلسطين 1995-2012 91

جدول 4-7 تطور حجم ودائع العملاء في المصارف العاملة في فلسطين 1995 -2012 94

جدول 4-8 الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين حسب العملات 1995-2012 96

جدول 4-9 التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة 1995 - 2012 99

جدول 4-10 إجمالي الجاري مدين في الفترة 1995-2012 100

جدول 4-11 إجمالي القروض في الفترة 1995-2012 101

جدول 4-12 إجمالي التمويل التأجيري 101

جدول 4-13 توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1995 - 2012 102

جدول 5-1 تصنيف ودائع العملاء في المصارف حسب نوعها ومعدل النمو السنوي لها 107

جدول 5-2 الرقم القياسي لنمو الودائع المصرفية في فلسطين حسب أنواعها 111

جدول 5-3 الأهمية النسبية لأنواع الودائع إلى المجموع الكلي للودائع (بالنسب المئوية) 112

جدول 5-4 حركة الودائع العملاء وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي 1995 - 2012 113

جدول 5-5 الأهمية النسبية للودائع إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية في فلسطين 116

جدول 5-6 المرونة الدخلية للودائع المصرفية 1995 - 2012 118

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 5-7 نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة بالنصيب من الودائع المصرفية 120
جدول 5-8 معدل النمو السنوي في القروض مقارنة مع معدل النمو في الودائع المصرفية. 121
جدول 5-9 أهمية الودائع المصرفية في تغطية القروض والائتمان 123
جدول 5-10 مؤشر العمق المالي للتسهيلات المصرفية خلال الفترة 1995 – 2012..... 124
جدول 5-11 نسب التسهيلات للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات 1995 – 2012 بالنسب % 124
جدول 5-12 معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي المقدم من البنوك العاملة في فلسطين 128
جدول 5-13 فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي الفلسطيني 129
جدول 5-14 جدول الاستقرار النقدي للائتمان المصرفي 131
جدول 5-15 الميل المتوسط و الحدي للائتمان المصرفي 133
جدول 6-1 نتائج اختبار ديكي فولر للتحقق من سكون متغيرات الدراسة 141
جدول 6-2 نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج 142
جدول 6-3 اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع 143
جدول 6-4 نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة بإدخال جميع المتغيرات 144

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

ملحق (6-1): التسلسل الزمني لمتغيرات الدراسة في المستوى وفي الفرق الأول 168
ملحق (6-2): الناتج المحلي الإجمالي 169
ملحق (6-3): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك 170
ملحق (6-4): نتائج اختبار السببية 171
ملحق (6-5): نتائج تقدير نموذج (VAR) 172
ملحق (6-6): نتائج تقدير (VAR) باستخدام طريقة (OLS) العادية 173
ملحق (6-7): نتائج تقييم النموذج (التوزيع الطبيعي) 174
ملحق (6-8): مساواة المتوسط للصفر 174
ملحق (6-9) 175
ملحق (6-10): التأكد من عدم وجود ارتباط بين البواقي (E) وكلا من CR و S كلا على حدة 176
ملحق (6-11): العلاقة بين GDP وكلاً من S و CR 177
ملحق (6-12): يتضح وجود علاقة خطية قوية بين (GDP) وكل من (S) و (CR) 177

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص البحث باللغة العربية

تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية 1995-2012

هدفت هذه الدراسة تحليل دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في تنمية موارده الخارجية متمثلة بالودائع وكيفية تمويل التنمية الاقتصادية، من خلال تقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد بُنيت الدراسة على نموذجين لإثبات فرضيات الدراسة، الأول: يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على قدرة القطاع المصرفي في جذب المدخرات. والثاني: أن التنمية الاقتصادية متمثلة بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تتأثر بحجم الودائع وحجم التسهيلات الائتمانية و الأوضاع السياسية. وتم استخدام نموذج قياسي (VAR) لإختبار نموذجين الدراسة

وقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي والقياسي أن أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر في قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية هي الناتج المحلي الإجمالي، التسهيلات الإئتمانية، حجم مدخرات الجمهور في القطاع المصرفي الفلسطيني، و المتغير وهمي المتمثل بـ (الأوضاع السياسية) مبطأ لفترة زمنية واحدة.

كذلك أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعبر عن (التنمية الاقتصادية) يتأثر بحجم ودائع الجمهور في القطاع المصرفي، حجم التسهيلات الائتمانية، والأوضاع السياسية ويفسراه بمقدار 95%.

وأوصت بضرورة تحفيز الادخار بكافة أشكالة، وطرح أوعية ادخارية جديدة ومناسبة، وتقييد الاستهلاك لكبح التضخم، وتوفير موارد ذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية محلياً. كذلك التوسع في منح الائتمان المتوسط طويل الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة والتوسع في المشاريع القائمة.

حيث يتضح أن دور الوساطة المالية التي يقوم بها الجهاز المصرفي الفلسطيني تلعب دوراً إيجابياً في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وهذا يدعوا لتعزيز الارتباط بين الاقتصاد الوطني والجهاز المصرفي لأنه يعتبر الشريان الأساسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Analysing the Role of Banking Sector in Attracting Savings and Its Effect on Financing Economic Development (1995 – 2012)

This study sheds light on the role played by the Palestinian banking sector to enhance the external financial resources specilically savings, how to finance economic development by providing facilities to varius economic sectors, during the period 1995-2012. In order to prove the research hypotheses the study adopted two models: the significant effece of independence variable.

Is that economic development-represented by real GDP- affected by the size of the deposit, the size of the credit facilities, and the political situations. The researcher the (VAR) model to test the the two equations.

After descriptive analysis and statistical study, Researcher found that the most important independent variables which affect the ability of the Palestinian banking sector to mobilize savings household deposits, political situations. the researcher found that the economic development are GDP, explated by the credit facilities, the size of house hould bank deposits and the volume of credit facilities and is explained by 95%.

The study found important recommendations, including: there is a need to stimulate savings in all its forms, and to encourage new saving coffers and appropriate, and to restrict consumption to curb inflation providing resources for self- financing economic development locally . As well as the expansion of the credit granting medium and long-term financing for productive investment projects and expansion of existing projects .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.1.1 مشكلة الدراسة

1.1.2 أهمية الدراسة

1.1.3 أهداف الدراسة

1.1.4 فرضيات الدراسة

1.1.5 متغيرات الدراسة

1.1.6 المصادر الثانوية لجمع البيانات

1.1.7 منهجية الدراسة وطرق التحليل

1.1.8 النموذج القياسي

1.2 المبحث الثاني: الدراسات السابقة

1.2.1 الدراسات المحلية

1.2.2 الدراسات العربية

1.2.3 الدراسات الأجنبية

1.2.4 التعقيب على الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.1 مقدمة

يعتمد المناخ الاقتصادي الدولي على الحرية والمبادرة الفردية والمنافسة وتعزيز دور القطاع الخاص وإفساح المجال لقوى السوق لتقوم بدورها في تخصيص الموارد والانتقال بدور الدولة من دور المشارك في العملية الاقتصادية إلى دور المنظم لها. وفي ظل هذه التحديات فإن الاقتصاد الفلسطيني شأنه شان الاقتصاديات النامية يسعى لمواكبة هذه التحولات والتحديات، ويعد القطاع المصرفي الفلسطيني من أكثر القطاعات الاقتصادية سعياً للتطور كونة يعد قناة الربط الرئيسة بين الاقتصاد المحلي والدولي.

ومن المتعارف عليه أن دور النظام المصرفي في أي اقتصاد هو توفير ميكانيكية لتحويل مدخرات الجمهور إلى استثمارات في الآلات والمعدات والأبنية والبنية التحتية والبضائع والخدمات. وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو ، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان الذي هو الهدف الأسمى لأية سياسة اقتصادية. ولهذا اعتبرت الأنظمة المصرفية من أهم اختراعات المجتمعات الحديثة ، وذلك للدور الأساسي الذي تلعبه في الوساطة بين أماكن الفائض والعجز في الاقتصاد القومي، ولهذا تأتي هذه الدراسة لتحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال قنوات التأثير التي ينتقل منها الآثر التنموي المصرفي على التنمية الاقتصادية، وتحديداً قنوات تعبئة (حشد) المدخرات، وقنوات تقديم الائتمان (تخصيص الموارد).

وتعتبر قدرة القطاع المصرفي في جذب المدخرات من العوامل الحاسمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني كونة يعد حجر الأساس في قدرة القطاع المصرفي في تقديم الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث لا يمكن تقديم تسهيلات ائتمانية بدون قدرة على حشد المدخرات، وتكمن أهمية التمويل المصرفي للاقتصاد المحلي في أنه يوفر التمويل المحلي للقطاع الخاص والعام ويقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي.

يعتبر الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية وليد تطور تاريخي اتسم في البداية بالضعف والتشوه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، ما أصبح هناك ضرورة ملحة لوجود جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الفلسطيني وعجلة التنمية والذي من المفترض أن تعود بالخير الوفير على المواطنين وترفع من مستوى معيشتهم و تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. (مركز الميزان لحقوق الانسان)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيتم في هذه الدراسة تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي في فلسطين على جذب المدخرات وذلك من خلال مقارنة معدل النمو السنوي للودائع مقارنة بالتسهيلات الائتمانية، ومقارنة معدل النمو السنوي للائتمان مقارنة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

1.2 المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.2.1مشكلة البحث

تعاني الدول النامية من انخفاض مستويات الإنتاجية، واتجاهها التنازلي بالمقارنة لمعظم عناصر الإنتاج الذي يرتبط بدوره بعلاقة سببية تبادلية مع عدد آخر من العقبات لعل أوضحها ذلك القصور في قدرة الاقتصاد على تكوين المدخرات، بما في ذلك قصور القطاع المصرفي وعدم وجود أوعية ادخارية، لذلك تأتي هذه الدراسة لتوضيح مدى فاعلية المصارف العاملة في فلسطين في جذب مدخرات الجمهور كأحد أهم المصادر الخارجية الممولة للمصارف ودورها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

ولتوضيح مشكلة الدراسة فإنه ينبغي التفريق بين وجود مدخرات فعليه والسلوك الادخاري في الاقتصاد من جانب، ومدى توجيه هذه المدخرات نحو القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص من جانب آخر. وبالتالي ان كان هناك سلوك ادخاري اقتصادي ورغم ذلك لا يتم توجيهه للقطاع المصرفي، اذاً هنا تكمن المشكلة، لتأتي هذه الدراسة لتقييم مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وأسباب فشله في ذلك.

لذلك تأتي هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الأتي:

ما مدى قدرة المصارف العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات، وما هو تأثيرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

1.2.2أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال إعطاء دراسة قياسية، تحلل مدى قدرة المصارف العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات كمصدر داخلي للتمويل، وكذلك تحليل الآثار المحتملة لإعادة استثمار هذه المدخرات على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الفلسطيني وتمويل التنمية الاقتصادية، وسيتم من خلال الدراسة توضيح أهم المتغيرات المحددة والمؤثرة على حجم مدخرات الجمهور في القطاع المصرفي الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.2.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى قدرة المصارف العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات اللازمة لعملية التنمية. وذلك من خلال:

1. التعرف على واقع مدخرات الجمهور في المصارف العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني.
2. التعرف على مصادر تمويل التنمية بشكل عام والتمويل المصرفي بشكل خاص.
3. تحديد أهم العوامل المؤثرة في جذب المدخرات في الاقتصاد الفلسطيني.
4. تقديم توصيات من شأنها مساعدة القطاع المصرفي على جذب المدخرات.
5. تقديم توصيات لسلطة النقد الفلسطينية من شأنها تحفيز القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب االمدخرات.

1.2.4 فرضيات الدراسة

بناءً على ما تقدم من خلال مشكلة الدراسة، تسعى الدراسة لاختبار فرضيتين رئيستين لقياس مدى قدرة المصارف العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على تمويل التنمية الاقتصادية:

1. يتسم القطاع المصرفي الفلسطيني بكفاءة وقدرة عاليه على جذب المدخرات من فئات المجتمع المختلفة.
2. يلعب القطاع المصرفي الفلسطيني دوراً ايجابياً في دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[1] في فلسطين.

[1] وسيتم استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر على التنمية الاقتصادية في فلسطين وذلك لعدم توفر بيانات حول مؤشرات التنمية الاخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3 المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لتحقيق أغراض الدراسة قام الباحث بالرجوع إلى العديد من الدراسات العلمية السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وذلك للتعرف على الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء النموذج القياسي وتحديد أهم المتغيرات المستقلة التي تفسر المتغير التابع، ومن خلال إطلاع الباحث على العديد من الدراسات السابقة، فقد وجد أن هناك شبه إجماع على الأهمية الاقتصادية للقطاع المصرفي في تمويل التنمية، وكذلك الأهمية الحاسمة للمدخرات في تعزيز قدرة القطاع المصرفي في التوسع في تمويل التنمية وتقديم الائتمان. وقد تنوعت هذه الدراسات بين المحلية وكان عددها 12 رسالة، والدراسات العربية وكان عددها 14 رسالة، وكلك الدراسات الدولية وكان عددها 5 رسائل.

1.3.1 الدراسات المحلية:

1.3.1.1 الطنبور، (2001): " دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية".

تناولت هذه الدراسة موضوع الجهاز المصرفي الفلسطيني ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، ولقد حاول الباحث دراسة مدى تحقيق البنوك العاملة في فلسطين للتوقعات المرجوة منها وتقييم تقديمها للخدمات الائتمانية، خاصة في مجال مساهمتها في عملية تمويل التنمية الاقتصادية ولقد توصلت هذه الدراسة إلى إحجام البنوك عن التوسع في المشاريع التنموية، وهذا ناتج عن عوامل كثيرة منها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الضفة الغربية والقطاع، كذلك لحداثة المصارف العاملة في فلسطين وعدم معرفتها بالاحتياجات الاستثمارية اللازمة لمناطق الضفة والقطاع.

ولقد أوصت هذه الدراسة بأن تسرع البنوك التجارية في عملية اتخاذ القرار الخاص بطلبات التسهيلات خاصة المصارف العربية العاملة في فلسطين، مع تخفيض سعر الفائدة على القروض حتى يتم تشجيع العملاء على الاقتراض ومن ثم الاستثمار.

1.3.1.2 عاشور،(2004): "العوامل المعيقة لاستثمار ودائع المصارف العاملة في فلسطين محليا"

لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على العوامل التي تعيق من قدرة المصارف العاملة في فلسطين من استثمار ودائعها محلياً، ولقد قارنت هذه الدراسة بين دور البنوك العاملة في فلسطين في استثمار ودائعها داخل فلسطين وبين البنوك العاملة في الأردن، وعندما تم مقارنه إجمالي التسهيلات لحجم الودائع في فلسطين، بلغت في العام (1999م) نحو 35% وبلغ نصيب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعات الاقتصادية منها (38%)، أما في الأردن فقد بلغت إجمالي التسهيلات مع إجمالي الودائع المقدمة في البنوك العاملة في الأردن للعام (1997م) نحو (62%)، كان نصيب القطاع الخاص (90%)، ولقد توصلت الدراسة إلى أن التسهيلات المقدمة من البنوك العاملة في الأردن بلغت ضِعف التسهيلات المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أول معوق يقف في طريق استثمار البنوك العاملة في فلسطين لودائع عملائها داخل فلسطين طول فترة التقاضي في المحاكم العاملة في فلسطين، بالإضافة لعدم وجود محاكم متخصصة لرفع دعاوى وقضايا ضد المماطلين. ومن ثم تصنيف المعوقات إلى ثلاثة أنواع هي: "معوقات قانونيه" و"معوقات من الأوضاع السياسية والاقتصادية" "بالإضافة إلى معوقات تعود على عملاء المصارف". كذلك أشارت الدراسة إلى ضَعف علاقة الارتباط الإحصائية بين الاستثمار المحلي للودائع مع حجم الودائع مع جنسية المصرف وعمره وخبرته الجيدة. وأوصت هذه الدراسة بضرورة تحسين الوضع القانوني داخل فلسطين، كذلك إعطاء دورات تدريبيه لعملاء البنك في كيفيه الحصول على التسهيلات وكيفيه الاستفادة منها لنشر الوعي المصرفي بين أصحاب الودائع.

1.3.1.3الخليل، (2004): "أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته، وبصفة أساسية تحاول هذه الدراسة في سعيها لإثبات فرضية تأثير السياسة الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين وذلك من خلال تحديد مفهوم ومحددات وأركان السياسة الائتمانية ودورها المصرفي بشكل عام وفي فلسطين بشكل خاص، وكذلك تحديد دور سياسة المصارف التجارية الائتمانية في فلسطين في تدعيم وتوجيه الاستثمارات الخاصة.

وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب البحث والتحليل المكتبي المركز، وتم اختبار النماذج بواسطة برنامج الاحصائي SPSS والبرنامج القياسي SHAZAM، وتم تحديد نموذج الدراسة من خلال المعادلة التالية:

$$Ii = B1 + B2Xi + Ui$$

Ii : تمثل الاستثمار الخاص

Xi : الائتمان المصرفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

B1 : تمثل الجزء المقطعي الثابت

B2 : المعلمة الانحدارية (ميل المعادلة)

Ui : حد الخطأ العشوائي

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنها أن تلعب دور (العرض القائد) الذي من شأنه أن يحفز الطلب على الاستثمار الخاص (التابع) إذا تم تذليل العوامل الموضوعية الأخرى المتمثلة بنضوج البيئة الاستثمارية كما أن الاستثمار الخاص أكثر جوهرية من تأثير الودائع عليها، في حين لا يوجد تأثير جوهري للودائع على الاستثمار الخاص في المدى الطويل وإنما تأثيرها في المدى القصير فقط.

1.3.1.4الفليت، (2004): "أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر التسهيلات المصرفية للبنوك التجارية العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتعرف على ودائع البنوك العاملة في فلسطين، وما أهم المشكلات التي تقف عائقاً أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية؟.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك العاملة في فلسطين لديها الرغبة في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي وذلك لارتفاع درجة المخاطرة فيه، وأن البنوك لا تقوم بالدور المطلوب منها في دعم التنمية الاقتصادية في داخل فلسطين ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- قلة خبرة هذه المصارف وعدم تقديم العملاء للضمانات المستوفية الشروط بالإضافة إلى ارتفاع المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الفلسطيني.
- ضعف جهاز القضاء لحل النزاعات وعدم قيام المحاكم الموجودة في فلسطين بدورها في حل المشكلات والنزاعات التي تواجه البنوك.

1.3.1.5ريحان (2005) "دور المصارف العاملة في فلسطين في دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العقبات التي تقف عائقاً أمام دعم البنوك لقطاعات الاقتصاد المختلفة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج مهمة وهي، أن البنوك العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين، إلا أن هناك صعوبات تواجهها في هذا المجال، و من هذه الصعوبات ضعف الضمانات التي يقدمها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصحاب المشاريع العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية عند رغبتهم في الحصول على قرض منها.

لم تصل البنوك للحد الأدنى الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية لنسبة القروض التي تقدمها البنوك لدعم قطاعات الاقتصاد، حيث بلغ الحد الأدنى 40% ولكن البنوك وصلت في العام 2003 م إلى 29% فقط. واتضح أن البنوك تفضل التعامل مع القطاع التجاري مقارنة مع غيره من القطاعات الاقتصادية.

وعلى ضوء نتائج البحث توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة قيام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع بتقديم ضمانات مستوفية الشروط حتى تقبلها البنوك.
- تنصح هذه الدراسة سلطة النقد الفلسطينية التركيز على تشجيع افتتاح بنوك متخصصة وشاملة.

1.3.1.6مقداد، وحلس، 2005 "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"

هدفت هذه الدراسة أساساً إلى دراسة الدور التنموي للبنوك الإسلامية في قطاع غزة في ظل الاقتصاد المتدهور، وفي ظل عدم الاستقرار السياسي، وذلك من خلال تقديم مقترح يناسب البنوك الاسلامية لتحقيق دور مهم في التنمية الاقتصادية، والتعرف على أسباب ضعف تمويل البنوك الإسلامية للمشاريع طويلة الأجل في التنمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات مستخدمين الجداول للتوضيح ما أمكن، كما تم مقارنة أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في مجال دورها في تمويل التنمية من جهة ومن جهة أخرى تتم المقارنة بين البنوك الإسلامية الثلاثة محل الدراسة لبيان مدى مشاركتها في تمويل التنمية، ولم يتمكن الباحثان من تغطية البنوك الإسلامية العاملة في الضفة وأكتفيا بالبنوك العاملة في قطاع غزة فقط.

وقد توصل الباحثان إلى أن القطاع المصرفي تمكن من تجميع المدخرات بما يتفق مع الدور النظري للبنوك في التنمية إلا أن هذه المصارف فشلت في تقديم التسهيلات الكافية لتمويل الاستثمارات خاصة طويلة الأجل حسب المنهج الإسلامي للتمويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3.1.7شاهين، (2006): "دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني"

ركزت هذه الدراسة على السياسات التمويلية للجهاز المصرفي الفلسطيني وأثر المتغيرات الاقتصادية في تحديد هذه السياسات والتعرف على التطورات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني ودراسة أبعاد التحديات التي تواجه أداء الجهاز المصرفي.

وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وتقدير أهم المؤشرات المصرفية بالنسب المئوية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إجراء إصلاحات في الجهاز المصرفية لكي يشتمل على مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات، بحيث يساهم في زيادة حجم الإقراض والايداع وتحسين مستوى الخدمة المصرفية الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وكذلك توسيع حجم البنوك ودمج المصارف الصغيرة يعد ضرورة كي تستطيع الاضطلاع بدورها في مهام الصيرفة الشاملة، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي وبناء السياسة المصرفية وتحويل التحديات إلى فرص للنمو والتطور وزيادة الإسهام في العملية التنموية وخلق التوازن بين الأنشطة المختلفة التي تمارسها والعمل على تطوير نظم وأساليب الرقابة المصرفية وتعزيز مبدأ الشفافية الأمر الذي ينعكس على تشجيع طاقة القطاعات المصرفية وتدعيم تأثيراتها الإيجابية على التنمية الاقتصادية.

1.3.1.8عودة، 2006، "التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية "

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الفلسطيني، و تحليل أنواع التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، الممنوحة من المصارف، والغايات التي توجه لها هذه التسهيلات، وكذلك تحليل حجم الائتمان الممنوح لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة، ومدى تناسب هذه التسهيلات مع حجم وأهمية كل قطاع، وكذلك إلقاء الضوء على حجم ونسبة التسهيلات الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني حسب جنسيتها مقارنة مع حجم الودائع لديها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم التسهيلات المباشرة عبارة عن جاري مدين وهذا يعني أن أكثر من نصف هذه التسهيلات موجهه لأغراض غير إنتاجية وحوالي نصف الجاري مدين ممنوح للسلطة الفلسطينية لتغطية نفقاتها وتحديداً الرواتب. وكذلك صغر نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاعات الاقتصاد الانتاجية مقارنة مع نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الفلسطيني بشكل عام، وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة، وهذا يؤكد أن نسبة كبيرة من التسهيلات موجهة لأغراض استهلاكية لا تؤدي إلى تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك نسبة التسهيلات مقارنة بالودائع منخفضة لارتفاع مخاطر الاقتصاد الفلسطيني، وهذا أدى إلى تسرب أكثر من 60% من الودائع خارج الاقتصاد وحرمانه من فوائد هذه الموارد المالية. وكذلك سيطرة القطاع المصرفي الأردني على 70% من السوق المصرفية الفلسطينية من حيث الودائع والتسهيلات، وتعمل هذه المصارف على استثمار أموالها في الخارج، والقطاع العام، وإهمال القطاع الخاص بشكل واضح.

1.3.1.9أبو سمرة، 2007، "تطور سياسات الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم".

هدفت هذه الدراسة لمعالجة مشكلة انخفاض حجم الودائع المصرفية في المصارف الوطنية الفلسطينية مقارنة مع المصارف الوافدة، كذلك توضيح أهم الاستراتيجيات المتبعة لإدارة الودائع ومعرفة أهم محددات الطلب والعرض على سوق الودائع المصرفية والعوامل المؤثرة في جذب وتنمية الودائع المصرفية.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات من خلال برنامج SPSS، وقد تم استخدام النسب المئوية والتكرارات. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الوطنية تتبع طرقاً متعددة لتنمية ودائعها ولا تتبع أساليب، معينة وذلك من خلال الأساليب التقليدية، ولا تبذل مجهودات معينة لابتكار الأوعية الادخارية الجديدة، وهي لا تزيد عن الودائع التقليدية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تتبنى البنوك التجارية سياسة التوسع في فتح الفروع (الانتشار الجغرافي)، وكذلك السعي لفتح فروع في الخارج لإعطاء ثقة لدى الجمهور بل المصارف التجارية الوطنية، ونشر الوعي المصرفي وتعريف الجمهور بالخدمات التي تؤديها المصارف للأفراد وللاقتصاد الوطني وابتكار أوعية ادخارية جديدة.

1.3.1.10 الأعرج، 2009، "مدى أهمية نظام ضمان الودائع على تدعيم شبكة الأمان المالي (دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني)".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع على الاستقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال مناقشة واستعراض الملامح والمبررات التي تدعو إلى إنشاء النظام والعوامل المؤثرة فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الجوانب الأساسية لنظم ضمان الودائع وأهميتها في تدعيم الاستقرار المالي، كما استخدمت الدراسة استبانة صممت لهذا الغرض للإجابة على أسئلتها واختبار فرضياتها.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير كبير وجوهري لإنشاء نظام ضمان الودائع على زيادة درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وكذلك زيادة درجة الاستقرار في والودائع، وجذب المزيد من المدخرات.

1.3.1.11 نصار، (2010): "أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ، دراسة تطبيقية 1995-2008"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر كل من الاستثمار والادخار على الناتج المحلي الفلسطيني وذلك خلال الفترة الزمنية 1995 – 2008، وتوضح أهم العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي والادخار والاستثمار، وقد تم استخدام التحليل الإحصائي لتوضيح العلاقة بين الناتج المحلي بالادخار والاستثمار وذلك باستخدام برنامج SPSS وتطبيق نموذج إحصائي استخدم في اليونان لتوضيح مدى قدرة خروج الأموال وانتقال رؤوس الأموال للخارج.

وقد توصل الباحث إلى نتائج مفادها: هناك علاقة طردية ما بين إجمالي الناتج المحلي، وكل من إجمالي الادخار وإجمالي الاستثمار، ولا يوجد هناك علاقة بين الناتج المحلي والادخار بالإضافة إلى أن العلاقة ما بين إجمالي الادخار والاستثمار طردية، وأن نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي وعلاقتها في كل من نسبة النمو في الادخار معدومة، ونسبة النمو في الناتج المحلي والاستثمار عكسية. وبلغ متوسط النمو في الناتج المحلي 4% في السنوات قيد الدراسة ومتوسط النمو في الادخار بلغ 37%، بينما متوسط نمو الاستثمار بلغ 1%، وإن هناك فجوة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الفلسطيني.

1.3.1.12 الفرا ، (2012): "دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995 – 2011)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي، وقياس حجم التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي الفلسطيني إلى قطاعات الاقتصاد المختلفة. وتم استخدام نموذج قياسي كالآتي:

$$BCt = B0 + B1\ GDP + B2\ POP + B3\ TDEP + B4\ RI + B5\ NB + Ui..(1)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

BCt: حجم الائتمان المصرفي

GDP: الناتج المحلي

POP: معدل نمو السكان

TDEP: إجمالي حجم الودائع

RI: سعر الفائدة الحقيقي

NB: عدد الفروع

Ui: حد الحطأ العشوائي

$$GDPt = AL^{\alpha} K^{\beta} \dots (2)$$

GDPt: كمية الانتاج وهي تعبر عن الناتج المحلي

L: العمل (العمالة التامة)

K: رأس المال المقدر

A: معامل الكفاءة الكلية وتمثل التقدم التكنولوجي

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين كل من الائتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي، أي أن كل منهما يؤثر بالآخر على الرغم من أن الناتج يؤثر بنسبة أكبر في الائتمان المصرفي، حيث تبين من خلال الدراسة أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي.

1.3.2 الدراسات العربية:

1.3.2.1 الرفيق، (2007): "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية"

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص أهمية كبيرة في الوقت الحاضر حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية وقد وصلت نسبة مساهمة تلك البنوك – أربعة بنوك إسلامية – في تطور أرصدة القروض والسلفيات بالعملة المحلية إلى 53.8% في العام 2007 في حين بلغت مساهمة البنوك التجارية التقليدية (اثنا عشر بنكا) بنحو 46.2% لنفس العام، لذلك فإن المصارف الإسلامية تعمل على حشد المدخرات المحلية عن طريق توفر القنوات الادخارية المقبولة من المدخر اليمني.

وقد استخدم الباحث النموذج القياسي الاتي:

$$LN(G) = b_0 + b_1(Asol) + b_2 LN(Invest) + u_t$$

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يمكن أن يبرز من خلال ارتفاع مساهمة تلك المصارف في تمويل المشروعات والعمل على دعم أصحاب المشروعات عن طريق تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية التي تضمن نجاح تلك المشروعات. وتؤكد الدراسة بأن المصارف الإسلامية أصبحت تلعب دورا بارزا في الاقتصاد والتنمية وخاصة ما تساهم فيه تلك المصارف في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وغيرها .

1.3.2.2شيخي، (2005): تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970 – 2005.

وقد تناول الباحث جميع النظريات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الحديث والتي تناولت الادخار، وقد توصل الباحث لنتائج توضح الأتي:

إن افتراض الدخل الدائم قد أعطى أفضل النتائج وهنا يمكننا اعتبار كل من الادخار السابق و الدخل الحالي المتاح أهم المحددات المسؤولة عن سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية.

$S_t = \alpha\ Y_t + \beta\ S_{t-1} + \mu_t$ 1)

$SR_t = \alpha\ YR_t + \beta\ SR_{t-1} + \mu$ 2)

$\ln S_t = \alpha\ \ln Y_t + \beta\ \ln S_{t-1} + \mu_t$ 3)

$\ln SR_t = \alpha\ \ln YR_t + \beta\ \ln SR_{t-1} + \mu$ 4)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3.2.3الأسرج، (2002): " دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر "

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر خلال الفترة (1982–2000)، ويركز البحث على دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر دون التطرق لأثر سوق الأوراق المالية على التغيرات الاقتصادية الأخرى بخلاف الادخار.

وأن أهم سؤالين يجب طرحهما عند دراسة المدخرات فى أى بلد هما:

- ما هو مستوى هذه المدخرات بالنسبة للدخل القومى؟
- عاى أى شكل تكون هذه المدخرات؟

الإجابة على السؤال الأول تحدد حجم الاعتمادات المتاحة للاستثمار ، أما الإجابة على السؤال الثانى فتعطى مؤشرا للقطاعات التى تستفيد من هذه المدخرات والوسطاء الماليين الموجودين بهذه البلد.

ومن هذا المنطلق يجب التنسيق بين السياسات والقطاعات التى تضطلع بتعبئة المدخرات وتنميتها وخاصة السياسات المؤثرة على السوق المالية ، فحجم المدخرات ومقدار ما يعرض منها يعتبر من أهم العوامل التى تؤثر على نمو السوق المالية. ويتطلب الأمر أيضاً التنسيق بين الأسواق المختلفة التى تضطلع بتنمية المدخرات سواء كانت سوق النقد أو سوق رأس المال أو سوق الأوراق المالية، حتى تكتمل فعالية استخدام المدخرات المحلية. ولما كانت مدخرات القطاع العائلى تمثل أهم مصادر الادخار فى الاقتصاد المصرى، فإن نجاح الحكومات فى تعبئة المدخرات، مرهون بمدى الاستقرار والثقة التى يجب أن تتمتع بها السياسة الاقتصادية.

1.3.2.4البسام، (2005)، بعنوان: "نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية 1970 – 2002.

وقد تم تصميم دالة نموذج الدراسة على الشكل الآتي:

$$RS_t = f(RPY_t, RW_t, Ri_t, P_t, NP_t, D)$$

وقد توصل الباحث للنتائج التالية:

تطوير النظام المالي وخلق جو استثماري مناسب عن طريق المؤسسات المالية والأسوق المالية وهذا يساعد على زيادة معدلات المدخرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايجاد الوسائل الكفيلة لزيادة الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع وخاصة عن طريق استخدام وسائل الإعلام والتعليم.

تحسين أداء المؤسسات الادخارية العامة مثل التأمينات الاجتماعية ومصلحة المعاشات والتقاعد وذلك من خلال تحسين أدائها الاستثماري لمواردها المالية، بالإضافة إلى تنويع وزيادة مصادر الدخول كي تشمل ادخارات غير إجبارية.

السعي لتحقيق العدالة وتوزيع الدخل والثروة الأمر الذي ينعكس إيجابا على مستويات الدخول الأمر الذي يساعد على زيادة مدخرات القطاع العائلي والقطاع الخاص.

وضع سياسات تسعى لخفض معدلات التضخم مما يساعد على خلق جو إيجابي لزيادة المدخرات الوطنية، ومن جهة أخري وضع سياسات اقتصادية تهدف إلى نمو معدلات الادخار المحلي.

1.3.2.5بوقرة، وجعيجع، (2006): " دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية"

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح ضرورة وجود هيكل تمويل محلي يؤدي إلى تعظيم معدلات التنمية المحلية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعتبر مشكلة التمويل من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، ومن أولويات هذه الدول، وذلك لدفع عجلة التنمية والنهوض بالمجتمع في شتى المجالات، وفي ضوء اتجاه السياسة الاقتصادية يجب التركيز والاهتمام بدرجة كبيرة على ضرورة النهوض بالمحليات، وبالتالي العمل على دفع وتشجيع الاستثمار في المحليات، ودفع عجلة التنمية المحلية إلى الأمام.

من خلال هذه الدراسة تم التعرف على التنمية المحلية في الجزائر، ومدى حاجتها للتمويل المحلي، ثم معرفة دور المؤسسات المصرفية في تمويل التنمية وتعزيز الدراسة بالتطرق إلى حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

1.3.2.6الجموعي، (2006): " قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003"

وهدفت هذه الدراسة للبحث في:

ما مدى كفاءة البنوك الجزائرية في إدارة تكلفة نشاطها وذلك باستخدم التحليل المالي وسيلة لتقييم أداء المؤسسات المصرفية بشكل واسع؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه الدراسة يحاول الباحث الجمع بين أدوات التحليل المالي وأدوات التحليل الاقتصادي وذلك من خلال تحليل مؤشر هامش الربح كنسبة مالية لقياس كفاءة إدارة التكاليف، وتقدير وفورات الحجم والنطاق للمؤسسات المصرفية الجزائرية. وما مدى توسيع المؤسسات المصرفية الجزائرية في نشاطها؟ و ما مدى قدرتها على التنويع في منتجاتها؟.

والصيغة العامة لدالة التكاليف اللوغاريتمية المتسامية تأخذ الشكل التالي:

$$\ln TC = A_o + \sum_i Ai \ln Yi + \sum_i Bi \ln Pi$$

$$+ \tfrac{1}{2} \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_i \ln Y_j$$

$$+ \tfrac{1}{2} \sum i \sum_j B_{ij} \ln Pi \ln P_j$$

$$+ \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_i \ln Y_i \qquad (1)$$

ومن خلال الدراستين الإحصائية و المالية التي قمنا بها في هذه الرسالة، ومن خلال حجم عيينة الدراسة أي البنوك الستة (06) محل الدراسة، والتي نعتقد أن حجم نشاطها يمثل أكثر من 80% من حجم الصناعة المصرفية في الجزائر، نخلص إلى النتائج التالية:

- البنوك صغيرة الحجم أكثر قدرة على التحكم في تكاليفها – خاصة تكاليف الاستغلال– من البنوك كبيرة الحجم؛ وعليه فالبنوك صغيرة الحجم تتمتع بوفورات حجم موجبة، بينما البنوك كبيرة الحجم تتوفر على وفورات حجم معدومة أو سالبة.
- تنخفض وفورات الحجم كلما ارتفع حجم النشاط، وتصبح سالبة إذا زاد عن الحجم الأمثل، وعليه نجد أن هناك ارتباطاً بين الكفاءة في التكاليف والزيادة في حجم النشاط عن المستوى الأمثل.
- اعتماداً على النتيجة السابقة، فإن منحنى التكلفة المتوسطة للبنوك الجزائرية في المدى الطويل يأخذ شكل الحرف الأجنبي **U** ، أي أن الصناعة المصرفية في الجزائر أبعد ما تكون عن ما يعرف بالاحتكار الطبيعي.
- تتمتع جميع البنوك، صغيرها وكبيرها، بوفورات النطاق وتستطيع البنوك الجزائرية التنويع في منتجاتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3.2.7العمر، (2007): "قدرة القطاع المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر".

جاءت هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي تلعبه وتقوم به مؤسسات الوساطة المالية "بشكل رئيس مؤسسات قبول الودائع والتمويل" الدور المحوري في النشاط الاقتصادي المعاصر، وتم التركيز في هذه الدراسة على رؤية الاقتصاديين للدور الذي يمكن أن تقوم به الوساطة المالية المنظمة في الاقتصاد المعاصر للتأثير في دخول المؤسسات والأفراد ومن ثم تخفيف الفقر.

وكانت دالة النموذج القياسي كالاتي:

$$Yt = f(A_t, K_t, L_t, (F/Y_t))$$

ويعتبر الدور الذي يقوم به النظام المصرفي خصوصاً دوره كوسيط مالي بين وحدات العجز والفائض، دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي المعاصر. وأكدت هذه الدراسة ما جاءت به الأدبيات السابقة، على قدرة المصارف وتأثيرها في النمو الاقتصادي، ومن ثم مستوى الدخل والحد من الفقر وذلك من خلال نموذج نمو يستند على دور الانتاج والقنوات التأثيرية على دالة الانتاج ومن ثم حفز النمو الاقتصادي طويل الأجل وتحسين الظروف المعيشية لأطراف العملية الانتاجية في المجتمع.

1.3.2.8عبد اللطيف، (2006): "دور البنوك وفاعليتها في تمويل النشاط الاقتصادي – حالة الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤثر على أداء البنوك وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي تمويل النشاط الاقتصادي، فسلامة السياسات وصحة العمليات تعتبر من المقتضيات الأساسية لتطوير ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره وإمكانية تحقيق أهدافة. وهدفت هذه الدراسة كذلك إلى الوقوف على أداء النظام البنكي الجزائري بشكل عام وتحديد دورها وما هي العوامل المؤثرة عليه سلباً وإيجاباً؟ وذلك حتى يتم تفادي السلبيات وتثمين الإيجابيات وتحديد مواطن الخلل على المستوى النقدي. وستحاول هذه الدراسة إبراز بعض هذه المؤشرات.

وخلصت الدراسة بعد دراسة طبيعة النمو في الودائع المصرفية، وعلاقة الودائع المصرفية، وعلاقة الودائع مع الناتج المحلي الإجمالي، ودراسة الميل المتوسط والحدي للإيداع المصرفي، ودراسة المرونة الدخلية للودائع المصرفية، ومدى تغطية الودائع للنشاط الائتماني. فقد سجلت ضعف فاعلية البنوك الجزائرية في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي وضعفها في تغيير الميل نحو الإيداع المصرفي، مما أثر سلباً على الطاقة الإيداعية للاقتصاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عموماً، ويقترح الباحث مواصة الإصلاحات في النظام البنكي الجزائري وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية تماشياً مع التحولات الاقتصادية العالمية.

1.3.2.9ولد الشيخ، (2004): "البنوك التجارية ودورها في تمويل التنمية دراسة حالة – موريتانيا"

لقد استهدف هذا البحث إبراز دور البنوك التجارية وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع دراسة لحالة موريتانيا، وانطلاقا من اعتقادنا بأن دراسة وفهم الموضوع من الناحية التطبيقية يتطلب تأصيلا نظريا يزيح جوانب اللبس والغموض فيه، قمنا باستعراض دراسة نظرية للبنوك التجارية حيث تعرضنا لماهية ووظائف هذه البنوك، ولاحظنا أن هذه الوظائف تتحدد حسب تطور البلد، كما تعرضنا إلى التعريف بالتنمية الاقتصادية وذلك من خلال التعرف على مفهومها وأهدافها وكذا العوامل و الاستراتيجيات المتبعة من طرف البلدان النامية، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى استعراض دور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرة هذه البنوك على تعبئة المدخرات الوطنية وتحويلها إلى ائتمان للمشروعات الاقتصادية.

العمل على رفع إمكانية تجميع المدخرات لدى الجهاز المصرفي رغم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، التي قد تحد من زيادة تجميع المدخرات لدى الجهاز المصرفي الموريتاني، إلا أنه يمكن التغلب على بعض العيوب في الخدمات المصرفية الموريتانية والتي من شأنها إعاقة جذب المدخرات إليه.

1.3.2.10 خضر وآخرون، (2003): "إمكانية جذب المزيد من المدخرات داخل الجهاز المصرفي السوداني".

وهدفت هذه الدراسة إلى إعطاء إطار نظري متكامل لمفهوم الوساطة وتناول واقع الجهاز المصرفي السوداني، ودوره في حشد واستقطاب الودائع المصرفية، وإبراز الأسباب التي تؤدي إلى زيادة ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي، وتوضيح الجهود التي قام بها بنك السودان ووحدات الجهاز المصرفي السوداني في استقطاب وجذب المدخرات إلى داخل الجهاز المصرفي وإعطاء توصية بشأن السبل والسياسات والإجراءات التي تقود إلى جذب المزيد من المدخرات داخل القطاع المصرفي السوداني.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود اختلالات جعلت استقطاب المدخرات واستقرارها بالجهاز المصرفي السوداني ليست بالمستوى المنشود وذلك لأسباب أهمها:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إهتزاز الثقة في التعامل مع البنوك نتيجة إفرازات عملية تبديل العملة التي كانت قد تمت.
- أن أهم عامل ملح هو جانب زرع الثقة من جديد في المعاملات المصرفية وإشاعة مناخ مصرفي آمن ومعافى من خلال الإقناع بالمصداقية والموثوقية في السياسات والتعاملات.

1.3.2.11 حسين، (2004): "نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلاد الإسلامية في إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا"

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على وضع البلدان الإسلامية في الادخار بالمقارنة مع باقي دول العالم وتوضح هذه الدراسة أن من بين 1000 بنك الأول حول العالم لايوجد سوى 50 بنكاً تنتمي إلى البلدان الإسلامية أي ما يمثل 5% فقط، وأمام هذه الحقيقة الصعبة نجد أن البلدان الإسلامية أعتمدت خياراً أقل جهداً في نظرها من أجل تمويل عجز موازنتها وذلك باللجوء إلى اسلوب الادخار الإجباري، والذي يتمثل في تكثيف وتنويع الضرائب واعتماد سياسة التمويل بالتضخم، وأسلوب اللجوء إلى الادخار الأجنبي والذي يعني الاستدانة من الخارج.

وتم التركيز في هذه الدراسة على أهمية الادخار الفردي أو الشخصي في بلدان شمال افريقيا وتتوصل الدراسة إلى نتائج مهمة تتمثل في ضرورة ارتكاز السوق التمويلية في البلدان الإسلامية على نظام الوساطة المالية يفرض عناية أكبر بالأنظمة القائمة، وذلك عن طريق إصلاح النظام المصرفي. ويعد الادخار المصرفي مصدر رئيس لتمويل التنمية، غير أنه غير كافٍ. وبالتالي لا بد من الاهتمام بالادخار غير المصرفي، والعمل على تنويع قنوات تعبئة الادخار، وتوصي الدراسة بأن للبنوك دوراً تنموياً مهما يجب أن تقوم به بجانب الدور الوسيط المالي، وهذا يتطلب من المصارف زيادة المسؤولية الاجتماعية للمصارف ودعم الاقتصاد الوطني.

1.3.2.12 جمعون، (2005): "دور التمويل المصرفي في التنمية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها وعرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين وهما : "مرحلة التخطيط المركزي" و "مرحلة الانفتاح".

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم ما تقوم عليه عملية التنمية هو:

تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية. وأهم مشكل يقف أمام التنمية الاقتصادية هو مشكل التمويل، حيث أن عملية التنمية الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليست بالعملية السهلة، فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وإن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج والأساليب المعتمدة وخاصة بعد الإصلاحات الاخيرة في إطار الدخول في العولمة الاقتصادية.

وتوصي الدراسة بضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد، وتأهيل المستخدمين الحاليين، وتوظيف مستخدمين جدد ذوي كفاءة عالية.

1.3.2.13 خلف، (2007): "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق".

هدفت هذه الدراسة إلى:

أولاً: قياس مدى تطور النظام المصرفي العراقي.

ثانياً: قياس التطور على النمو الاقتصادي في العراق، وتبحث الدراسة فرضية العدم والتي تنص على "تطور النظام المصرفي ليس له تأثير على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1970 – 2007".

وقد اعتمدت الدراسة على أهم 6 مؤشرات استخدمت في الأدبيات بهدف قياس تطور الجهاز المصرفي وهذه المؤشرات:

نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع أو الأوسع إلى إجمالي الناتج المحلي M3 or M2/GDP

نسبة إجمالي الودائع إلى GDP

نسبة أشباه النقود إلى GDP

الائتمان الخاص إلى GDP

الائتمان إلى القطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان

أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنوك التجارية مضافاً إليها أصول البنك المركزي.

وكانت دالة النموذج القياسي كالاتي:

$$EG = f(BD, INV, INF)$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي العراقي غير متطور وذلك من خلال استخدام مجموعة المؤشرات المذكورة أعلاه لقياس التطور المصرفي، وهذا الجهاز الغير متطور لم يتمكن من لعب دور مؤثر وفعال في تشجيع النمو الاقتصادي في العراق، ويقترح الباحث ضرورة اتخاذ سياسات هادفة تسعى لتفعيل دور الجهاز المصرفي الخاصة في الاقتصاد.

1.3.2.14 الراعي، (2011): "دور المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سوريا"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية وتوضيح الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي، والتعرف على النظام المصرفي السوري ودوره في تمويل الاقتصاد السوري، ومناقشة وتقييم دور المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في سوريا في تمويل التنمية الاقتصادية ما بين الفترة 2000 – 2009، وكانت دالة النموذج:

$$Y = a + BX$$

وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف السورية تتجه بشكل عام نحو التمويل قصير الأجل لقطاعات التجارة والتجزئة وتمويل مشتريات الأفراد "الإقراض الاستهلاكي" وأن النسبة الأدنى من نسب التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف كانت من نصيب الصناعة والتعدين بنسبة 6% في المتوسط، مع أنه من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني.

ويقترح إلغاء الروتين والبيروقراطية من داخل العمل المصرفي الحكومي، وأن يتم منح القروض على أساس دراسات الجدوى الاقتصادية بالدرجة الأولى، وكذلك التوجه نحو تمويل المشاريع التنموية (المشاريع الصناعية، والمشاريع الزراعية) الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف دعم النمو الاقتصادي وتشغيل العاطلين عن العمل.

1.3.3 الدراسات الأجنبية:

1.3.3.1 Bairamli, (2008), " The Role of Savings in the Economic Development of the Republic of Azerbaijan"

هدفت هذه الدراسة إجراء تحليل إمكانيات التراكم وتعبئة المدخرات ودورها في التنمية الاقتصادية في أذربيجان.

توضح الدراسة أن النمو الاقتصادي يستند في معظمه على نمو عنصر الموارد من النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية في الاقتصاد الاذربيجاني، سيكون لتطوير وتعبئة المدخرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحلية نحو استثمارات – غير النفطي – تكون مفيدة جداً للاقتصاد المحلي. والاستفادة من وفورات الموارد في أذربيجان سيكون له الأثر الجيد على الاستثمار في الموارد الطبيعية الأكثر أهمية لتطوير القطاع غير النفطي، حيث تشارك في معظم هذه الاستثمارات رأس المال الأجنبي في مجال إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز.

الأهم من ذلك هو جذب وتشجيع استثمارات القطاع الخاص و هو العامل الأساسي لهذا التطور. وتم تحليل عدد من العوامل المحددة للادخار، و هذه المحددات هي القوة الرئيسة التي تحدد شكل الوضع الاقتصادي للبلد.

وتوصلت الدراسة للقول بأنه للحفاظ على النمو الاقتصادي والذي هو ضروري لضمان استقرار الاقتصاد الكلي، تطوير سوق المؤسسات مالية وتعزيز دوره، وإيجاد صندوق لتوفير التراكم و توظيف المدخرات في استثمارات. "إن نسبة المدخرات الخاصة تميل إلى الزيادة جنبا إلى جنب مع تطور النظام المالي" وإيجاد مؤسسات مالية قوية تسهل تدفق الأموال من وفورات الادخار إلى الاستثمارات. حتى لو كانت المدخرات مرتفعة في البلاد من دون تطوير أسواق رأس المال والوسطاء الماليين، سوف يكون هناك سوء استخدام لأنها لا يمكن أن توجه إلى استثمارات. ومن ناحية أخرى، فإنه لإحداث التنمية فإنه غير كافٍ وجود نظام الوساطة المالية فقط، وهذا قد يقلل من معدل النمو للاقتصاد، ويمكن أن يكون غير مناسب لتعبئة المدخرات.

وينبغي لصانعي السياسة العامة التركز على زيادة مستوى المدخرات الخاصة المحلية، وذلك بسبب مشكلة التمويل والتي تعاني منها البلدان النامية وهو ما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات التي تقيد النمو الاقتصادي. والمدخرات المحلية هي أساس الموارد الاستثمارية في الدولة، وأنها ضرورية لتحقيق التنمية والنمو، بواسطة توجيه المدخرات في الاقتصاد من خلال الاستثمار التنموي وهذا بدوره يدعم التطور من الناحية الاقتصادية، وارتفاع مستوى الناتج المحلي، وهذا سوف يزيد من المدخرات و يؤدي إلى تراكم رأس المال وتراكم رأس المال يؤدي الى النمو الاقتصادي.

1.3.3.2 P K Mishra ،J R Das ، S K Mishra, (2009), "The Dynamics of Savings and Investment Relationship in India"

تقوم هذه الدراسة على دراسة العلاقة الديناميكية بين الادخار والاستثمار في البلدان المتقدمة، فضلا عن البلدان النامية وقد لاقت مثل هذه الدراسات قدرا كبيرا من الاهتمام في السنوات الأخيرة بين خبراء الاقتصاد في كثير من الأحيان حيث أنهم يؤكدون أن ارتفاع المدخرات تسهم في زيادة الاستثمار ونمو الناتج المحلي الإجمالي في بلد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي، فإن الغرض من هذه الدراسة هو التحقيق في ديناميكيات العلاقة بين الادخار والاستثمار في الهند للفترة 1950–1951 إلى 2008–09. باستخدام البيانات السنوية، والدراسة تكشف عن التكامل المشترك بين الادخار والاستثمار، والعلاقة السببية بينهما. والجزء الأكثر إثارة للاهتمام هي أنه في حين أن التكامل المشترك يوفر أدلة على علاقة توازن على المدى الطويل بين المدخرات والاستثمار، والسلاسل الزمنية للمتغيرات بالتزامن على حد سواء خلال فترة الدراسة يستنتج حقيقة أن الاستثمار لا يزال أكبر من وفورات الادخار في الهند.

1.3.3.3 G.M. Sajid & Mudassira Sarfaz, (2008), "Savings and Economic Growth in Pakistan: An Issue Of Causality"

والهدف من هذه الدراسة هو دراسة العلاقة السببية بين الادخار والانتاج في باكستان باستخدام بيانات ربع سنوية عن الفترة من 1973:1 حتى 2003:04

واستخدم لقياس واستكشاف العلاقة السببية بين الادخار والنمو الاقتصادي اختبار التكامل المشترك وتقنيات تصحيح الخطأ الموجه. وأشارت النتائج إلى ثنائية الاتجاه أو العلاقة المتبادلة في المدى الطويل بين الادخار ومستوى الانتاج . ومع ذلك، هناك اتجاه السببية في المدى الطويل بين المدخرات العامة للمخرجات (الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي)، والمدخرات الخاصة إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP).

كما أشارت النتائج إلى أن سرعة التكيف في حالة وجود وفورات أقوى بكثير من مستوى الإنتاج. ومجمل نتائج المدى الطويل من هذه الدراسة صالحة من وجهة النظر المتشدده التي تقول: "أنه يجب تحقيق وفورات على مستوى الإنتاج في حالة باكستان". وإن العلاقة متبادلة في المدى القصير القائمة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والمدخرات المحلية. كما أشارت النتائج إلى نفس الاتجاه في المدى القصير والسببية مع الناتج القومي الإجمالي (GNP) على الصعيدين القومي والمحلي في الادخار، وبين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى المدخرات العامة. وعلى المدى القصير يمكن تفسير السببية فقط بين المدخرات الوطنية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP). وعموماً إن نتائج المدى القصير تتفق مع النظرية الكينزية لصالح الرأي القائل بأن مستوى الانتاج مرتبط بالمدخرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3.3.4 *Eser Pirgan Matur and others, (2012), "Determination of privte saving and interaction between public and private saving in Turkey"*

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهم محددات الادخار الخاص والتفاعل بين المدخرات العامة والخاصة في تركيا، حيث أن تركيا لديها انخفاض في معدل الادخار الوطني بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول في نفس مستوى الدخل، علاوة على أن الادخار يتجة نحو الانخفاض منذ عام 1988 وحتى 2002، حيث كان معدل الادخار الخاص مستقراً أما الادخار العام فقد كان في تراجع، وفي الفترة التي تلت عام 2002 تحولت الوضع إلى العكس حيث أرتفعت مدخرات القطاع العام نتيجة لتدابير التقشف، وانخفاض مدخرات القطاع الخاص.

1.3.3.5 *Wold bank, ministry of development in turkey, 2012, "Sustaining high growth, the role of domestic savings"*

هدفت هذه الدراسة لتوضيح أهم الأسباب التي تقف وراء تراجع مدخرات القطاع الخاص في تركيا حيث تراجعت المدخرات عام 2000 من 23.5% من إجمالي الناتج المحلي إلى 17% من نفس العام وإلى 12.7% في عام 2010، توضح هذه الدراسة أهم الأسباب وراء هذا التراجع الحاد. والسبب الرئيس في هذا التراجع يرجع إلى التراجع في مدخرات القطاع الخاص وهذا القطاع هو الذي يتحمل العبء الأكبر من نسبة التراجع، وتوضح الدراسة أن تراجع مدخرات القطاع الخاص يرجع لعدة أسباب من أهمها:

أن نسبة الشباب في المجتمع التركي مرتفعة، وهذا بدوره يؤدي إلى تدني نسبة المدخرات، وكذلك ضعف مشاركة المرأة أدى إلى تراجع نسبة الادخار الخاص، وأن الاتراك يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم على صورة معادن نفيسة كالذهب وغيره، وهو ما يخرج هذه المدخرات من الدائرة الاقتصادية، وكذلك فإن مستوى التطور الاقتصادي والمستوى التعليمي تعدان من أهم الأسباب وراء ضعف الادخار الخاص في تركيا.

1.3.4 التعقيب على الدراسات السابقة:

أ- تأتي هذه الدراسة لتلقي مزيداً من الضوء على موضوع تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث أن الاهتمام بهذا النوع من الدراسات يعد من الدراسات الجديدة تفرضه الظروف الاقتصادية الدولية المتلاحقة، وكذلك تأتي هذه الدراسة لتعزيز وتوضيح ملامح التنمية الاقتصادية في فلسطين. وتتفق مع دراسة (الفرا، 2012) و (المشهراوي،2003) و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(عودة، 2005) وغيرها من الدراسات المحلية حول علاقة القطاع المصرفي بالتنمية الاقتصادية في فلسطين.

ب- تأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة والتي تسعى لتوضيح دور القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية الاقتصادية.

ت- تم الاستفادة من الدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة في تحديد أهم المتغيرات المستقلة المفسرة للمتغيرات التابعة وتحديد دوال النموذج القياسي.

ث- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تدرس الادخار المصرفي الفلسطيني وتحلل مدى قدرة الجهاز المصرفي الفلسطيني على تعبئة وجذب المدخرات، كما في دراسة (Wold bank, ministry of development in turkey) 2012 ودراسة (خضر وآخرون، (2003) ودراسة (جمعون، 2005) والأهمية الاقتصادية لهذا العنصر من بين عناصر التمويل المختلفة على الاقتصاد الفلسطيني.

ج- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تناولت المدخرات المصرفية في القطاع المصرفي الفلسطيني وتحديد تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن بعض الدراسات السابقة تبنت دراسة قطاع مصرفي متخصص على التنمية والنمو "كدراسة دور البنوك الإسلامية"، أو دراسة تأثير المدخرات على أساس تقسيم جغرافي معين من الوطن.

ح- وأهم ما تختلف به هذه الدراسة انها تبحث في قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وكفاءة الجهاز المصرفي الفلسطيني "في جانب عرض النقود"، وتأثير هذه الكفاءة على تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين "عرض النقود".

خ- كذلك، وبالارتباط بالنقطة السابقة فإنه لتحليل موضوع الدراسة فإنه تم الاعتماد على نموذج قياسي مكون من دالتين:

- الأول: قياس كفاءة الجهاز المصرفي الفلسطيني في جذب وتعبئة المدخرات.
- والثاني: قياس قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني والمدخرات المعبئة من خلاله في تمويل التنمية الاقتصادية.

د- تختلف هذه الدراسة في أنها تناولت سلسلة زمنية طويلة واعتمدت على البيانات الربعية، مما يعطي أهمية كبيرة لنتائج هذه الدراسة ودقة في تحليل البيانات.

ذ- ومن النقاط التي تختلف بها هذه الدراسة في أنها اتبعت بناء نموذج إحصائي قياسي لاختبار متغيرات الدراسة بالاضافة للتحليل الوصفي، في حين أن بعض الدراسات السابقة اعتمدت على التحليل الوصفي فقط، حيث يتفق الخبراء الاقتصاديون على عدم أهمية الدراسات التي لا تعتمد على النموذج القياسي لاختبار متغيرات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ر- وتختلف هذه الدراسة في أنها تعطي رؤية واضحة حول أهم محددات الادخار في فلسطين وتوضيح أفضل دالة للادخار في الاقتصاد الفلسطيني.

ز- ومن النقاط التي تختلف فيها هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تلقي نظرة متكاملة حول موضوع الدراسة، فهي تتحدث عن التنمية الاقتصادية والتمويل المصرفي والادخار المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني.

س- وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الأدبيات التي تتحدث عن موضوعات الدراسة حيث تلتقي في تناول أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية والتمويل المصرفي والادخار.

ش- واستفادت الدراسة من الدراسات السابقة في تحديد أهم المتغيرات المستقلة "المفسرة" للمتغيرين التابعيين في دوال الدراسة.

ويلاحظ مما سبق في أن هناك نقاط التقاء وكذلك نقاط اختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، حيث أن نقاط الالتقاء تعزز مصداقية الدراسة في اتفاقها مع الأدبيات التي تناولت محاور الدراسة، ونقاط الاختلاف ستمثل الإضافة العلمية الجديدة التي سوف تنتجها هذه الدراسة وإعطاء نتائج حقيقية وحديثة للاقتصاد الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية

2.1 **المبحث الأول**: **مدخل عام للنمو والتنمية**

2.2 **المبحث الثاني**: **نظريات التنمية الاقتصادية**

2.3 **المبحث الثالث**: **مصادر تمويل التنمية**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1 مقدمة

يعتقد البعض أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصادياً هي افتقارها إلى الموراد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار، والذي يتحدد أساساً بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكمه القدرة والرغبة في الادخار وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الادخار منخفضة. (عجمية، و الليثي، ص 181).

إن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذرى في المجتمع يقضي به علي مسببات التخلف، وأن أحداث هذا التغير في هيكل المجتمع علي كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية يعد القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية . (الشيمي، 2009).

يعد البحث عن حلول للمشاكل لتحقيق التنمية، هي أكثر وظيفة مهمة للاقتصاديين من أكثر مما يعتقد البعض، إن زيادة الانتاج الوطني ورفع مستويات المعيشة وتشجيع انتشار وتوفير فرص التوظيف على نطاق واسع كل هذا في ظل توافق مع كل من نظام القيم الاخلاقية والدوافع الجيدة والاعتقادات السليمة والهيكل المؤسسي القوي لكل من المجتمع المحلي والعالمي، مع وضع الاستراتيجيات الاقتصادية السليمة والخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الهامة مثل الادخار والاستثمار وأسعار كل من المنتجات النهائية وعوامل الإنتاج ومعدلات الصرف الأجنبي. (تودارو،2009، ص 49)

يقول المفكر الراحل د.رمزي زكي "لما كان التقدم والنمو هو نقيض التخلف والركود، وأن التنمية هي العملية التي يتم على أساسها التحول من هذا النقيض إلى ذلك النقيض، فإنه لن يتسنى للمرء إذن أن يدرك المحتوى السليم الذي تنطوي عليه عملية "التنمية" إلا إذا فهم أولاً ما تنطوي عليه عملية "التخلف". (الصوراني، 2004)

2.2 المبحث الأول: مدخل عام للتخلف والنمو والتنمية الاقتصادية

2.2.1مفهوم النمو الاقتصادي

عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. ويميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي – أي استخدامها كمرادفين – حيث أن كلاهما يعني التغير إلى الأحسن ويميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقدماً إلا أن الرأي الأعم والأصوب هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين. (عجمية وآخرون، 2006، ص 72).

تعريف النمو الاقتصادي (Economic Growth)

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي GDP أو إجمالي الدخل القومي GNI، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (عجمية وآخرون، 2006، ص 73). أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. (عطية، 2003، ص 11).

بمعنى أنه يجب أن يكون هناك حالة متقدمة لقياس التخلف عليها. فالاقتصاد يعتبر متخلفاً لان هناك اقتصاد آخر يعتبر متقدماً. وتتحدد درجة التخلف الاقتصادي حسب درجة البعد عن أكثر المستويات الاقتصادية تقدماً في العالم، آخذين بعين الاعتبار بعض الحالات الشاذة التي ولدتها الفورة النفطية في السبعينات من القرن الماضي. ففي بعض الدول النفطية الخليجية يحصل الفرد على نصيب من الدخل أعلى من نظيرة في الدول المتقدمة، ولكن هذا لايعني أن تلك الدول متقدمة على الاخيرة، ولأغراض الفصل بين الدول المتقدمة والمتخلفة اقترح الاقتصادي Kuznets أن يكون الخط الفاصل بين تلك المجموعتين هو متوسط دخل قدره (1000) دولار للفرد في العام، ويتضح من ذلك بأن حوالي ثلاثة أرباع العالم يعيشون حالة تخلف. وهناك من يرى ان البلاد الغنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتستأثر بحوالي ثلثي الدخل العالمي، ومعنى ذلك أن مفهوم التقدم الاقتصادي ارتبط بدرجة غنى الدولة، وأن التخلف الاقتصادي ارتبط بدرجة فقرها، وأن الحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها هي وجود فجوة كبرى بين تلك المجموعتين تميل باستمرار نحو الاتساع والتباعد بدلاً من التقليص والانكماش. وبذلك أعيد النظر بالخط الفاصل من مستوى (1000) دولا إلى (500) دولار انطلاقا من اعتبار أن البلاد تكون متخلفة عندما ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي عن ربع متوسط نصيب الفرد في الولايات المتحدة الامريكية، الذي كان في حينه لم يتجاوز حدود (2000) دولار.(العساف، والوادي، 2011، ص 16)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق يمكن القول أن: معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل نمو السكان، وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجباً إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني. (عطية، 2003، ص 12)

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي / المستوى العام للأسعار

ويلاحظ مما سبق أن: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي – معدل التضخم

إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، بمعنى يجب استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم أي إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها . (عجمية وآخرون، 2006، ص 75).

العوامل التي تنفرد بها عملية التنمية بالإضافة إلى ما انطوت عليه عملية النمو:

تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: إن عملية التنمية تهدف من بين ما لها من أهداف إلى تصحيح هذا الوضع أي تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، وذلك بالاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية.

تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي. أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء. (عجمية وآخرون، 2006، ص 79).

توافر الموارد الاقتصادية الكافية لإنجاز برامج التنمية، وذلك من خلال الموارد البشرية التي تتميز بمرونه متزايدة تجاه التحولات الهيكلية، توافر الموارد الرأسمالية وخاصة كل من البنية الانتاجية المباشرة والبنية التحتية والارصدة النقدية القابلة للتحويل الدولي. (معروف، 2005، ص 370)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطي أولويات للأساسيات وعلى الأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلاً عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية. (عجمية وآخرون، 2006، ص 81).

2.2.2 مفهوم التنمية ومستوياتها:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض "بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم". هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي . ويعرفها آخرون "بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي". وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. (عجمية وآخرون، 2006، ص 77).

2.2.2.1 التعريفات التقليدية للتنمية الاقتصادية: (تودارو، ص،2009، 50 -51)

- في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كانت التنمية تقاس بالزيادة السريعة في معدل نمو GDP أو GNP .
- ذهب البعض[2] إلى تحديد الزيادة الكمية السنوية المطلوب تحقيقها في GNP فعرفت التنمية الاقتصادية على أنها قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة سنوية متواصلة في GNP بمعدل يتراوح بين 5% و 7% أو أكثر .
- البعض استخدم معدلات النمو في متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي كمؤشر اقتصادي للتنمية وقياس الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان.
- وقد طرح الاقتصادي ددلي سيرز Dudley Seers ثلاثة أسئلة رئيسية لمعرفة ما إذا كانت دولة نامية تسير في طريق التنمية أم لا وهي: (تودارو، 2009، ص 52)

أ- ماذا حصل للفقر ؟

ب- ماذا حصل للبطالة ؟

---

[2] وهذا ما ورد في العقد الإنمتئي الأول للأمم المتحده في 1960.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- ماذا حصل لعدم المساواة في توزيع الدخل ؟

فإذا كانت هذه المشكلات قد انخفضت مستوياتها بشكل ملموس عما كانت عليه في السابق فانه يمكن القول أن الدولة كانت تسير في فترة تنمية اقتصادية. أما إذا كانت واحدة أو أكثر من هذه المشكلات قد ازدادت سوءاً فإنه من غير الممكن الادعاء بأن التنمية الاقتصادية في هذه الدولة قد حدثت حتى لو تمكنت من زيادة متوسط دخل الفرد فيها بمعدل الضعف.

إن الرؤية الحديثة للتنمية الاقتصادية كمفهوم وكعملية لا تنظر إلى الجانب الاقتصادي فقط من هذه العملية بل تأخذ هذا الجانب في ارتباط وثيق ومتفاعل مع كافة الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية والسلوكية للمجتمع وهذه جميعا تكون المفهوم المتعدد الأبعاد أو الشامل للتنمية.

2.2.2.2المفهوم المتعدد الأبعاد أو الشامل للتنمية

أبرزت خبرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي أهمية العوامل غير الاقتصادية كعوامل مؤثرة في طبيعة واتجاهات التنمية. وأن عقبات التنمية ليست عقبات اقتصادية فقط بل عقبات سياسية وثقافية واجتماعية مردها طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية ومجموعات المصالح والقوى وطبيعة أنظمة الحكم ومدى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار. كما أن هناك عقبات خارجية يفرضها الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية الاستغلالية وغير المتكافئة التي تربط دول العالم الثالث بالدول الرأسمالية المتقدمة.

يلاحظ أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وإن سلمنا بوجود فارق بينهما فإنهما يسيران بنفس الاتجاه.

حيث تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي. (عطية، 2003، ص 16)

وبالتالي فإن التنمية بمعناها الواسع المتعدد الأبعاد هي:

"العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير في هيكل الإنتاج". (عطية، 2003، ص 17).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملية التنمية الشاملة تتطلب إجراء تغييرات بنيوية وهيكلية جذرية في الإطار المؤسس للنظام الاجتماعي القائم، على هذا الأساس لا تعدو عملية التنمية الاقتصادية أن تكون عملية انتقال من نمو إنتاجي، وهو النمط الأدنى، إلى نمط إنتاجي أرقى، فالتنمية وفق هذا الفهم تعني التحول التدريجي والواعي من مرحلة تعدد أنماط الإنتاج المتعايشة فيما بينها (والتي يغلب عليها عددياً طابع الإنتاج الحرفي والفردي ونوعية الإنتاج شبة الإقطاعي أو الرأسمالي التابع، أو العاجز من التحول إلى النشاطات الإنتاجية)، إلى الإنتاج الذي تغلب عليه سمة علاقات إنتاجية محددة قادرة على التغلغل، وجذب القطاعات الأخرى في علاقة تبعية وخضوع إلى القطاعات السائدة، وبالتالي قيام نمو إنتاجي جديد تتكامل فيه العملية الإنتاجية وينجم عنه نمط جديد لتوليد الفائض الاقتصادي والتصرف به بما يؤدي إلى إقامة القاعدة المادية للإنتاج الذاتي النمو. (الوحيد، ومجيد، ص ص 82-83).

2.2.3القيم الجوهرية للتنمية

ما الذي يكون الحياة الجيدة للشعوب ؟

إن هذا السؤال قديم جدا ويعاد تقييمه بشكل دوري في ضوء المستجدات في بيئة المجتمع الدولي المتغيرة. فالإجابة المناسبة لدول العالم الثالث في العقد الحالي ليست بالضرورة أن تكون كما كان في العقود السابقة، وبالرغم من ذلك هناك على الأقل ثلاث قيم جوهرية على الأقل تعتبر من مكونات الحياة الجيدة وتشكل أساسا فكريا ودليلا عمليا لفهم معنى التنمية وهذه القيم وثيقة الارتباط بالحاجات الأساسية الإنسانية وهذه القيم الثلاثة هي:

- توفير الحاجات الأساسية الإنسانية.
- تحقيق الذات والإحساس بالكرامة.
- توفير الحرية والقدرة على الاختيار.

2.2.3.1الأهداف الجوهرية الثلاثة للتنمية

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية حقيقة مادية ملموسة كما أنها حالة نفسية يكون المجتمع فيها قد أمن وسائل الحصول على حياة أفضل، وبالتالي فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية:

- زيادة إنتاج السلع والخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية الضرورية لحياة الناس كالطعام والملبس والمأوى والصحة والتعليم والأمن ...الخ، وتوسيع نطاق توزيعها بحيث تصل إلى غالبية السكان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- رفع مستوى ونوعية الحياة البشرية من خلال تحسين مستوى ونوعية الإشباع للحاجات الأساسية للناس كتعليم أفضل وعناية صحية أكبر وبيئة نظيفة ومياه نقية ... إلخ والاهتمام بالثقافة والقيم الإنسانية بشكل أكبر وتوفير فرص أفضل لتحقيق الذات لكل الناس وتمكينهم من إطلاق طاقاتهم الإبداعية والشعور بالمزيد من الكرامة الإنسانية واحترام الذات والتحرر من استغلال الغير على الصعيدين الفردي والمجتمعي.
- توسيع الخيارات المتاحة للفرد والمجتمع عن طريق تحرير الناس من كافة أشكال العبودية والاستغلال والتبعية للآخرين وتحقيق الحريات والمشاركة في القرارات وتحرير المجتمع من استغلال المجتمعات الأخرى وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته. (تودارو، 2009، ص 58)

2.2.3.2الأهداف الإنمائية للألفية *Millennium Development Goals*

حددت الأمم المتحدة بتاريخ 8 أيلول 2000 الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية على أن يتم تحقيقها حتى عام 2015[3].

2.2.3.2.1 التنمية المستدامة Sustainable Development

تتعدد تعاريف هذا النوع من التنمية، ولكن لم تستخدم استخداماً صحيحاً في جميع الأحوال، (غنيم، أبو زنط، 2007، ص 25)، حيث ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم"، وعرف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها التي تستخدم الموارد الطبيعية دون السماح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً". وعرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقِّر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة

---

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع (Eradicate Extreme Hunger and Poverty)
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي (Achieve Universal Primary Education)
3. تعزيز المساواة بين الجنسين (Promote Gender Equality and Empower Women)
4. تخفيض معدل وفيات الأطفال (Reduce Child Mortality)
5. تحسين صحة الأمومة (Improve Maternal Health)
6. مكافحة فيروس المناعة البشرية (Combat HIV/AIDS, Malaria and other diseases)
7. كفالة الاستدامة البيئية (Ensure Environmental Sustainability)
8. إقامة شراكة عالمية (Develop a Global Partnership for Development)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة".

من خلال ما سبق، يعرف الباحث التنمية بأنها:

عملية إرادية مخططة ومركبة و مقصودة ذات أبعاد قومية تتضمن النمو الاقتصادي كأحد مكوناتها وتوزيع ثماره توزيعا عادلا مع إحداث تغييرات جذرية جوهرية وعميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والخارجية وفي هياكل المؤسسات الوطنية والتأثير في السلوك ومواقف توجهات المواطنين وتوجيهها نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع.

2.3 المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية:

ركز الفكر الاقتصادي الغربي منذو بداياته (النظرية) على مسائل النمو Growth وتراكم رأس المال Capital Accumulation والربحية Profitability أكثر مما هو على تحول العلاقات الهيكلية (وتنمية الاقتصاد الكلي). وقد اعتبرت التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية من أهم العوامل الرئيسة لدعم التوسع الإنتاجي والنمو الصناعي في الدخل. وفي السنوات الأخيرة، أهتم خبراء الأمم المتحدة بالتنمية المستديمة Sustainable Development من خلال التركيز على احتياطيات الموارد القابلة للنضوب Exhaustible Resources لأطول فترة ممكنة. (معروف، 2005، ص 370). أما التنظير في مجال التنمية من عام 1950 وحتى أواخر عام 1960 كان يرى عملية التنمية كسلسلة من مراحل النمو الاقتصادي المتتابعة التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول. فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار، والاستثمار، والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. (تودارو، 2009، ص 122). ويحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات: (القريشي، 2007، ص 87)

الأولى تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة.

أما الثانية فإنها تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً.

إتجاهات نظريات التنمية الاقتصادية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن استعراض أهم اتجاهاتها فيما يلي: (عجمية، والليثي، 2001، ص 64-65)

1- القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي (Capital Accumulation) فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.
2- بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك وضحوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.
3- أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.
4- أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي (Capitaliste System) تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهضة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.
5- قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:
   - نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.
   - نظرية كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.
6- نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدما. بينما ركز الاتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى اهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، وخصوصا مدى إمكانية استخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبق السؤال هل وجود قطاع مالي وهيكل مصرفي متطور مرتبط بعدل النمو الاقتصادي وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية، ولتوضيح هذه الجزئية لا بد من توضيح أهم الآراء التي حاولت الاجابة عن هذه التساؤل.

يرجع الاهتمام بهذه العلاقة إلى Shumpeter و (1969) Hicks و (1873) Bagehot ، انطلاقاً من أهمية القروض في تمويل النهضة الصناعية. وقد بين عدد كبير من الأدبيات الحديثة علاقة إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. وهناك شواهد قوية بأن مستوى التنمية مرتبط بالتنمية الاقتصاديه المستقبلية. ولكن يبقى الاختلاف قائماً بخصوص أهمية القطاع التمويلي في إحداث التنمية. حيث يعتقد (1952) Robson أن النمو الاقتصادي هو الذي يسبب نشوء القطاع التمويلي وليس العكس. أما (1995) Lucas فيعتقد أن الاقتصاديون يبالغون بأهمية دور القطاع المالي في إحداث التنمية. اما (1981) Miller فيرى أنها علاقة بديهية ولا تتطلب أية نقاش (جسر التنمية، 2009)

أما أهم المدارس التي تنولت علاقة النظام المصرفي بالتنمية فهي كالاتي:

أولاً: المدرسة الهيكلية للتمويل:

منذو ستينات القرن الفائت ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي ومن ثم في تحسين الدخل الفرد والعام (Gurley and Shaw 520, Goldsmith 42) هذه الأهمية لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية تستمد أهميتها من خلال كون مؤسسات الوساطة المالية تعمل على حضد المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع، وهو ما يعني زيادة الرساميل المتاحة للإستثمار. (العمر، 2007، ص 8)

من هنا تكزت معالجة مفكري هذه المدرسة لأهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية وقدمت رؤيتها تبعاً لذلك لإصلاح النظم المالية ونظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضايا التنمية في مثل تلك البلاد بما في ذلك انخفاض مستوى الدخل، فنظام القطاع المصرفي يعمل علة تعبئة المدخرات وتركيم رؤوس الأموال ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى محدثة زيادات متتابعة في الدخل لمعنيين بالاستثمار وبصورة مباشرة والأفراد بشكل غير مباشرة من خلال عمل المضاعف وقنوات إعادة التوزيع. (الفرا، 2012، ص 63)

وتعمل مؤسسات القطاع المصرفي على توسيع المعروض النقدي في كل عملية تمويلية للقطاع الخاص، إنتاجية كانت أو استهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الحقيقي للنقود في المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كأحد مدخلات عملية الإنتاج، إذ وفقاً لبعض مفكري هذه المدرسة فأن الرصيد الحقيقي للنقود لا يقل أثراً عن العمل ورأس المال لعوامل إنتاج في العملية الإنتاجية، وهو يعني أن زيادة الرصيد الحقيقي من الوحدات النقدية تعني زيادة طردية في الانتاج، فإذا كان الرصيد النقود الحقيقية أثرة في مستوى الإنتاج فإن نمو الارصدة الحقيقية للنقود سيتبعه نمو في نفس الاتجاه في الناتج الحقيقي أيضاً. (جسر التنمية، 2009 ص 24)

ثانياً: مدرسة التقييد المالي:

تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات الوساطة المالية على مستوى الدخول بأن تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة والسقوف الإئتمانية ونسب الاحتياطي تؤثر سلباً وبدرجة عميقة في تكوين رأس المال الوطني ومن ثم في النمو الاقتصادي وما يستتبعه من تأثير على مستوى الدخول.

هذه النتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية تنشأ من خلال ارتفاع مختلف أنواع التكاليف (العمر، 2007، ص 9)

وبناءً على ذلك، يرى مفكري هذه المدرسة بضرورة رفع كافة القيود على أسعار الفائدة للوصول على السعر التوازني حسب آلية السوق الحر، بما سوف ينعكس بالضرورة على تحسين المدخرات وزيادة الاستثمار وارتفاع عام في دخول الفرد والدخل العام.

2.3.1قنوات التأثير المصرفية على النمو الاقتصادي:

من المؤكد أن خدمات الوساطة المالية بصفة عامة لا يمكنها التأثير في النمو الاقتصادي بشكل مباشر، بل من خلال بعض القنوات الوسيطة، هذه القنوات عادة ما ترد في الأدبيات الاقتصادية كمؤثرات في النشاط الاقتصادي ومعدل النمو، ورغم تعدد هذه القنوات فإن أهمها : عرض النقود، وحشد وتعبئة المدخرات، وتخصيص الموارد. (العمر، 2007، ص 6). ولقد سعى (Goldsmith 1969) إلى تقييم ما إذا كان للقطاع التمويلي تأثير على النمو الاقتصادي. لذا فقد جمع بيانات لـ 35 دولة للفترة من 1963 – 1860، وقد بين أن حجم الوساطة المالية يزداد كلما كبر حجم الاقتصاد، دون التعرض لتفسير أدق لعلاقة السببية بينهما، ومع تفاوت نجاحة في تقديم إجابة شافية، إلا أن دراسته أدت إلى فتح الباب للعديد من الدراسات المماثلة خلال السنوات الثلاثين الماضية. وفي محاولة لحل بعض نقاط ضعف دراسة Goldsmith (1969)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قام ،(King and Levine 1993a) في سنة 1993 بدراسة شملت 77 دولة خلال الفترة 1989 – 1960 وقد تم اعتماد مؤشرات جديدة مرتبطة بالنمو طويل المدى بالإضافة إلى اعتماد ثلاثة مؤشرات لتقييم تأثيره على النمو الاقتصادي. (جسر التنمية،2009)

ويرجع الاهتمام بهذه العلاقة إلى Shumpeter و (1969) Hicks و (1934) Bagehot، إنطلاقاً من أهمية القروض في تمويل النهضة الصناعية، وقد بين عدد كبير من الأدبيات الحديثة علاقة قوية وإيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وهناك شواهد بأن مستوى التنمية المالية مرتبط بالتنمية الاقتصادية المستقبلية. (جسر التنمية، 2009)

العرض النقدي:

من المعلوم أن العرض النقدي يتم عن طريق قيام المصرف المركزي بعرض القاعدة النقدية Monetary Base تاركاً للجهاز المصرفي ومن خلال وظيفة الوساطة المالية بالتفاعل مع الجمهور مضاعفة هذه القدرة التأثيرية الهامة على التأثير في عرض النقود وتمنح الوسطاء الماليين والمصارف القدرة على التأثير في القطاع الحقيقي ومن ثم النمو الاقتصادي من خلال الدور النقدي للجهاز المصرفي. (العمر، 2007، ص 13).

وبالنظر إلى مدى فعالية ودور هذه القناة في إدارة السياسة النقدية للاقتصاد الفلسطيني نجد أنها لا تزال غير مكتملة بسبب غياب العملة الوطنية، وبالتالي عدم قدرة سلطة النقد على وضع وتنفيذ وإدارة السياسة النقدية بحرية كاملة، ومن ثم إدارة السيولة في القطاع المصرفي بما يحقق استقرار الأسعار ورفع معدلات النمو. (عودة، 2011)

حشد المدخرات:

تعتبر عملية حشد المدخرات واحدة من أهم الوظائف والأعمال التي يقوم بها الوسطاء الماليون، فالوساطة المالية تعمل على الحصول على الأموال من وحدات الفائض وتمكين وحدات العجز من التصرف فيها. هذه المهمة للوسطاء الماليين هي ما يفرق مؤسسات الوساطة المالية عن بقية المؤسسات، حيث الجمع بين المدخرين والمستثمرين، وبين المقرضين والمقترضين. (العمر، 2007، ص 15).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخصيص الموارد:

إذا كانت وظيفة وآلية تعبئة المدخرات تمثل أحد أهم وظائف الوسطاء الماليين، فإن توجيه المدخرات بعد حشدها وتجميعها لأكثر الاستثمارات إنتاجية تعتبر الوظيفة الأهم للوسطاء الماليين، فالوسطاء الماليون يتعدى دورهم مجرد التوفيق بين وحدات العجز ووحدات الفائض إلى التأثير في توجيه المدخرات للأكثر كفاءة من وحدات العجز، وهو ما يؤثر على الناتج القومي حينما تملك وحدات العجز فرصاً استثمارية أفضل من وحدات الفائض. (العمر، 2007، ص 16-17).

2.3.1.1 مؤشرات[4] قياس التنمية الاقتصادية:

نظراً للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية (العساف، والوادي، 2011، ص 51).

2.3.1.1.1 المؤشرات الاقتصادية:

إن التنمية تعني قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الاقتصادية ساكنة نوعاً ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و7% أو أكثر من ذلك. (تودارو، 2009، ص 51). وفي التطبيق العملي فإن مؤشراً واحداً قد هيمن على المؤشرات الأخرى وهو مؤشر الدخل القومي (National Income) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) الفردي. (القريشي، 2010، ص 45). وقد ظهرت عيوب استخدام الناتج الاجمالي للفرد (GNP/PC) كمؤشر للتنمية الاقتصادية. وجرت محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته. (العساف، والوادي، 2011، ص 52).

ومن أبرز الانتقادات لاستعمال GNP بوصفه مؤشراً للتنمية هو أن هذا المؤشر يركز على كمية السلع والخدمات ويتجاهل كلياً نوعية الحياة (Quality of Life) . (القريشي، 2010، ص 46)

---

[4] على الرغم من الاستعمال المكثف في الادبيات لمصطلح مؤشر، فإنه لا يبدو معرفاً بشكل واف... ولكي يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" عليه أن يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها. ويمكن للمؤشر أن يشكل قياساً مباشراً وكاملاً لعامل مخصوص من التنمية ويكون بذلك مؤشر تنمية باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف للتنمية أو عنصر من عناصرها. وعندما يكون هذا الهدف أو العنصر غير قابلاً بذاته للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى الإشارة بأفضل ما يمكن، لهذا الهدف أو العنصر. مثال أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشرات لقياس مستوى الصحة العامة. (العساف، والوادي، 2011، ص 51-52)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.1.1.2 المؤشرات الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات. فالجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية، ومعيار نوعية الحياة المادية ويقاس من خلال عدة مؤشرات (توقع الحياة عند الميلاد –مؤشر صحي للكبار– ومعدل الوفيات بين الأطفال – مؤشر صحي للصغار– و معرفة القراءة والكتابة – مؤشر تعليمي).

ثم تطور مؤشر عام لقياس هذه المعايير ولتلافي بعض أوجه القصور فى المعايير السابقة إلى دليل التنمية البشرية: Human Development Indes (HDI)

وهو مقياس حديث نسبياً توصل إليه برنامج الأمم المتحدة عام 1990 ويعد من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية وفرعية وهي: (عجمية وآخرون، 2006، ص 94-107)

- معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي)
- معيار التحصيل العلمي (مؤشر تعليمي)
- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي)

2.3.1.1.3 المؤشرات الهيكلية:

وهي من المؤشرات المهمة لقياس عملية التحول الهيكلي في اقتصاديات الدول النامية، كقياس مستوى التقدم في هذه المؤشرات.

وبناءً على ذلك فإن أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدول يتمثل في: (عجمية وآخرون، 2006، 111-112)

- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.3.1.1.4 مؤشرات الحاجات الاساسية:

من بين عديد من المحاولات لإيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية ومن خلال ربطها مع بعض، لتكوين خليط من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السياسية. ما قام به أدلمان وموريس (Adelman and morris) لإنتاج مؤشر للتنمية السياسية كما هي مقاسة بدرجة المساهمة السياسية، والمحاولة الأُخرى كانت من قبل درينوسكي وسكوت (Drenowski and Scott, 1966) اللذان حاولا بناء أو تكوين رقم قياسي لمستوى المعيشة (Level of Living Index) على أساس تقييم حاجات مادية وثقافية معينة. (القريشي، 2010، ص 47)

2.3.1.2 معوقات التنمية الاقتصادية:

تعتبر عملية التنمية من المهام الصعبة للبلدان النامية، حيث تسعى هذه الدول للنهوض اقتصادياً واجتماعياً وتسخر في سبيل تحقيق معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي جميع طاقات ومقدرات الدولة، وفي هذه الجزئية نتعرض لأهم المعوقات والعقبات الكؤود التي تقف في وجه التنمية في البلدان النامية.

أولاً: العقبات الاقتصادية:

أ- الحلقات المفرغة (ضعف الحافز على الاستثمار وقصور المدخرات)

إن مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة، بل إنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأُخرى، أي أن أي عقبة من هذه العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الاخرى. (العساف والوادي، 2011، ص 217). وصاحب هذه الفكرة هو الاقتصادي (NURKSE) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيراً. (القريشي، 2007، ص 152).

ويمكن تفسير هذه الظاهره بأن انخفاض مستوى الدخل الفردي يؤدي الى انخفاض نسبة الدخل الموجهه للادخار[5]، لأن نسبة كبيرة من هذا الدخل تذهب إلى الاستهلاك، وقلة الادخار تؤدي

---

[5] هناك مفهومين للادخار او ما يطلق عليه بالفائض الاقتصادي:

1. الفائض الاقتصادي الفعلي الذي يمثله الفرق بين الانتاج الفعلي للمجتمع واستهلاكه الفعلي وهذا يتطابق مع الادخار الجاري.
2. الفائض الاقتصادي الاحتمالي وهو الفرق بين الناتج الذي يمكن انتاجه في ظروف طبيعية وتقنية معينة بالاعتماد على الموارد الانتاجية التى يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكا ضروريا حيث ان مفهوم الفائض الاحتمالي غير محدد بشكل او باخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لانخفاض معدل التكوين الرأسمالي. (الحبيب، 1993، ص 419). وأن حلقات الفقر تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات) ولهذا فإن البلدان النامية تجد أنه من الصعوبة أن تقوم بالادخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر، سيما وأن للاستثمار دوراً حاسماً في تنمية الدخل. (القريشي، 2007، ص 152). لذلك يتعين على الدول النامية إيجاد كافة السبل لكسر هذه الحلقة وذلك باستقطاب وتعبئة المدخرات محلياً لتدعيم الاقتصاد وتمويل التنمية ذاتياً.

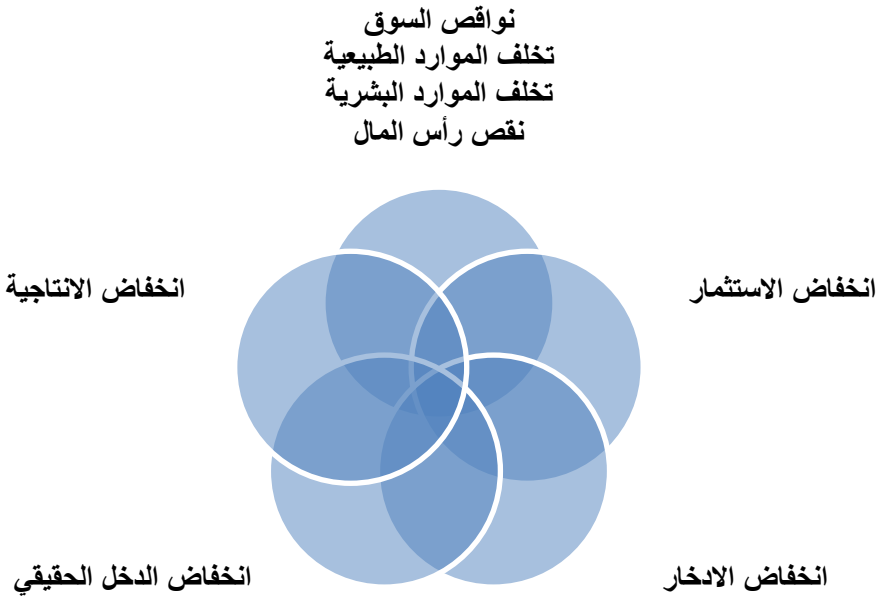

ب- محدودية السوق:

إن نواقص السوق[6] تمثل أبرز العقبات التي تعترض عملية تحقيق التنمية في البلدان المتخلفة، وخاصة في الإطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية

---

[6] من ابرز نواقص السوق في الدول النامية هو ضيق السوق التى تعترض عملية التوسع والتطور الاقتصادي وتعمل كعقبة في وجه تحقيق التنمية. ويعتبرحجم سوق أي سعة السوق او ضيقه يتأثر بعوامل عديدة من اهمها:

1. مستوى الدخل الحقيقي للفرد.
2. حجم السكان.
3. درجة الاكتفاء الذاتي.
4. كفاية طرق ووسائل النقل والمواصلات وكلفة ذلك.
5. الاجراءات التى تؤثر على السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوق في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي تطورها. (العساف والوادي، 2011، ص 221) و (خلف، 2006، ص209)

ت- قيد الصرف الاجنبي[7]:

يؤكد العديد من الاقتصاديين من أمثال (Myint) و (R. Prebisch) و (Singer) و (A. Lewis) و (G.Myrdl) وغيرهم بأن قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي، والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيس إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود الى ظهور قيد الصرف الأجنبي. (القريشي، 2007، ص 154)

ث- التبعية[8] الاقتصادية:

تنشأ التبعية من خلال العلاقات اللامتكافئة، بين الدول المتقدمة والدول النامية، وما ينجم عن ذلك من تفاوت اقتصادي وتكنولوجي، وما ينتج عن ذلك من الاستغلال الاقتصادي، والهيمنة السياسية.

ج- محدودية الموارد البشرية وهجرتها:

يعد العنصر البشري جوهر عملية التنمية، ونظراً لما تعانية الدول النامية من ندرة نسبية في المهارات المتعلمة والمدربة، يمثل عائقاً كبيراً في وجه التنمية وتحقيق معدلات نمو مقبولة.

ثانياً: العوامل لاجتماعية:

أ- التنظيم والريادية

إن مفهوم المنظم والتنظيم طوره الاقتصادي النمساوي (Schumpeter). والمنظم هو الشخص الذي يستخدم الاكتشافات الفنية أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل عملي في مصنعة وعمله. والمنظم هو الذي يحول الاختراع (Invention) الى ابتكار (innovation) من خلال تطبيق الاختراع بشكل عملي، وبذلك يؤثر على مسار التنمية. (القريشي، 2007، ص 156)

---

[7] نظراً للعجز في الميزان التجاري للدول النامية فيؤدي لانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى، وهذا ما يشكل قيد على الدول النامية وعبء في توفير ما تحتاجه من عملات أجنبية لتمويل استيراد السلع الرأسمالية من الدول المتقدمة.

[8] نعرف التبعية بأنها جملة العلاقات اللامتكافئة، وهي تعادل الاستغلال وما ينجم عنه من تفاوت اقتصادي وترادف مفهوم الهيمنة في السياسة. (خليل، 1997، ص 54)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- دوافع التنمية

ان الدافع للتغير وحب التطور من العناصر الداخلية المتأصلة في بعض الشعوب، فتجد أن بعض الشعوب تسعى جاهدة للتطور ومواكبة الحداثة والتأثير فيها والإضافة إليها.

ثالثاً: المعيقات التكنولوجية والتنظيمية:

من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن اتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية .. الخ في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية، والتطوير الإداري ضروري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا.. وتحتاج الدول النامية إلى نقل تكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول. (عريقات، 1992، ص37)

2.3.1.3 متطلبات التنمية الاقتصادية:

تعتبر متطلبات التنمية الاقتصادية هي النقيض من المعيقات، حيث أنه يجب التخلص من المعيقات لإحراز تقدم ملموس في معدلات التنمية الاقتصادية.

أ- التراكم الرأسمالي:[9]

يشير معظم الاقتصاديين إلى أهمية التجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية، وهذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من الادخارت الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلاً من توجيهها نحو الاستهلاك، وكذلك وجود قدر من الادخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات، وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة وتوفيرها للمستثمرين. (خلف، 2006، ص 184)

---

[9] أن عملية تقدير رأس المال المطلوب عملية قد تكون قليلة الفائدة وتواجه صعوبات كثيرة في الواقع العملي، الا أنها تشير إلى أن البلدان النامية اذا ارادت أن يرتفع لديها الدخل وتحقيق معدلات تنمية أسرع وأوسع ينبغي عليها أن تعمل على تجميع مقدار أكبر بكثير من رأس المال.

ويعرف تراكم رأس المال بأنه انقلاب فائض القيمة إلى رأسمال، حيث عالج (ماركس) في رأسمال (الكتاب الأول) نظرية فائض القيمة La Plus-Value وتبين كيفية نشؤ هذا الفائض انطلاقاً من رأس المال، حيث أن فائض القيمة ينقسم في حالة تجديد رأسمال الانتاجي الواسع إلى قسم تكديس (الرأسمال) وآخر مستهلك (الدخل)، وبالتالي فإن فائض القيمة هو المصدر الاجتماعي للتراكم الرأسمالي وحجم هذا التراكم مرتبط بحجم فائض القيمة. (خليل، 1997، ص 62)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية، وتوفر هذه الموارد يعطي أهمية نسبية على مستوى التخصص والإنتاج، ويعد استغلال الموارد الطبيعية من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية.

ج- الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري هدف التنمية الأساسي حيث بتوفر الموارد البشرية وتنميتها، يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية وإحراز مكاسب حقيقية في معدلات النمو.

د- التكنولوجيا:

وهي من أهم القيود التي تواجه الدول النامية، ولايتصور حدوث تنمية بدون تكنولوجيا متطورة تواكب الأساليب الحديثة من تخصص وتقسيم العمل ووفورات الحجم في الإنتاج.

2.3.2 واقع التنمية الاقتصادية في فلسطين:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات تفرضها عليه خصوصية الأوضاع التي يمر بها، وأبرز خاصية هي وجود الاحتلال المديد، والذي يعطل كافة مناحي الحياة ويشل كافة جوانب التقدم في المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، ويعزز التبعية الاقتصادية كأسلوب من أساليب الاحتلال ومحدودية الموارد والامكانات وصغر حجم الاقتصاد، واعتماده على المساعدات الخارجية. (مجلة رؤية، 2001) فمنذ نكبة عام 1948، وفقدانه لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما بقي من مكوناته لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقها للنظام الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليها، فرضت على اقتصاد كل من الضفة والقطاع، التكيف مع الأوضاع الجديدة، وعلى أثر الاحتلال الصهيوني، للضفة والقطاع، في حزيران1967، تعرض الاقتصاد الفلسطيني فيهما لأوضاع قسرية جديدة أفقدته القدرة على النمو والتطور بعيداً عن شروط الاحتلال وتحكمه في كافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية. (غازي الصوراني،2006)، لذلك يصبح من الحتمي إيجاد نموذج بديل يعترف بحقائق الاقتصاد الفلسطيني وبالتناقض الواضح بين الاحتلال والتنمية. (الاونكتاد، 2009، ص 14)، لكن يبقي الاقتصاد الفلسطيني ورغم هذه الخصوصية يحاول شأنه شأن الدول النامية الأخري أن يحقق تقدم في المؤشرات الكلية وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية في كافة القطاعات، وسوف يتم في هذا المبحث تحليل أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتعرف على التقدم الحاصل فيها وانعكاساتها على الأداء العام للاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية. (مجلة رؤية، 2001)

لذلك يتم تحليل هذه المتغيرات من خلال المؤشرات الآتية: أداء الاقتصاد الكلي الفلسطيني، والسكان والعمل، ورصيد المالية العامة، والتجارة الخارجية.

أولاً: اداء الاقتصاد الكلي الفلسطيني:

1. *نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تقيس مستوى معيشة الأفراد لأنه يأخذ بالاعتبار التغير في عدد السكان خلال فترة المقارنة. (الجهاز المركزي للاحصاء، 2012) وانطلاقاً من هذه الأهمية يتم توضيح نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وذلك من خلال 2-1.

جدول 2-1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004 بالدولار الامريكي

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,397	1,351	1,454	1,577	1,649	1,460
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,304	1,097	1,227	1,317	1,387	1,275
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1,303	1,356	1,415	1,502	1679.3	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ويلاحظ من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد شهد تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة، وهذا يعطي مؤشراً على مدى التفاوت بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدل النمو السكاني، بمعنى أن النمو المضطرد في بعض السنوات يفسر مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق معدلات النمو السكاني. وهذا واضح من خلال الجدول أعلاه، حيث كان أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2012، حيث كان معدل النمو أعلى من معدلات النمو في السنوات التي سبقت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

جدول 2-2 نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	1,619	1,539	1,663	1,848	1,930	1,691
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	1,427	1,185	1,315	1,390	1,490	1,393
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	1,429	1,504	1,542	1,598	1787	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يتبين من خلال تحليل الجدول أعلاه أن نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي شهد ارتفاعاً خلال سنوات الدراسة. ولكن وعلى الرغم من الزيادة المرموقة في الناتج القومي الحقيقي (ونصيب الفرد منه)، إلا أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين ما زالوا يعتقدون بأن الانتعاش الاقتصادي في تلك السنوات ليس أكثر من مجرد وهم، ولعل السبب وراء هذا يكمن في أن المكاسب من النمو لم تتوزع بشكل متساو على جميع الفئات والمناطق، وأن التحسن تركز بشكل خاص في مجال زيادة التشغيل وليس بالعلاقة مع ارتفاع الأجور الحقيقية. (ماس، 2013)

3. نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي

جدول 2-3 يوضح نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح	1,791.6	1,721.0	1,811.2	1,984.1	2,072.1	1,914.1
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح	1,752.0	1,563.9	1,567.6	1,615.9	1,822.1	1,741.7
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح	1,976.6	2,310.0	2,076.8	1,936.1	1963.9	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: السكان والعمل:

يعاني سوق العمل الفلسطيني من عدم التوازن بين العرض من الأيدي العاملة والطلب عليها، الأمر الذي انعكس في ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير ومزمن في الأراضي الفلسطينة. (وزارة العمل الفلسطينية، 2012، ص 3)، علاوة على اتساع الفجوة بين نمو القوى العاملة والقدرة على التشغيل. (الصوراني،2006)

جدول 2-4 عدد السكان (بالملايين) ونسب السكان العاملين و العمالة في فلسطين وإسرائيل

السنة	عدد السكان	العاملين في فلسطين	العاملين في إسرائيل	نسبة الأفراد فوق سن 15
1995	2556.9*	%84.2	%16.2	* *%51.6
1996	2,706.9	85.8	14.1	51.7
1997	2,783,084	82.5	17.1	53.1
1998	2,871,568	78	21.7	53.6
1999	2,962,226	76.9	23	54.1
2000	3,053,335	80.4	19.6	54.9
2001	3,138,471	86.4	13.8	55.6
2002	3,225,214	89.7	10.3	56.5
2003	3,314,509	90.2	9.7	56.8
2004	3,407,417	91.2	8.7	57.3
2005	3,508,126	89.9	9.9	57.9
2006	3,611,998	90.5	9.6	54.5
2007	3,719,189	90.6	9.4	54.4
2008	3,825,512	88.4	11.6	55.4
2009	3,935,249	88.8	10.2	58.1
2010	4,048,403	89.5	10.5	58.7
2011	4,168,860	90.0	10.0	59.2
2012	4,293,313	90.3	9.7	60.3

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني للاحصاء

* عدد السكان في فلسطين باستثناء ذلك الجزء من القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** يعتبر السكان في سن العمل من 15 سنه فأعلى القاعدة الرئيسة لعرض القوة العاملة الكمي. (وزارة العمل الفلسطينية، 2012، ص 3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من تحليل بيانات الجدول أعلاه، أن معدل النمو السكاني كان في تزايد طول سنوات الدراسة، وهذا أدي إلى زياد نمو نسبة العاملين في فلسطين وإسرائيل وزيادة القاعدة الرئيسة لعرض القوة العاملة، وعلى الرغم من الزيادة في أعداد السكان وحجم القوة العاملة إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس على ارتفاع في مستوى العاملين، ويمكن تفسير هذه الزيادة الضعيفة أو التراجع إلى تراجع معدل النمو خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أن القاعدة لعرض القوة العاملة تراوحت بين 51% و60% بمعنى أن أكثر من نصف السكان هم في سن العمل.

ولكن تشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض المستوى التعليمي للسكان في سن 15 سنة فأكثر إذ تشير هذه البيانات إلى أن نسبة الأفراد الذين أنهو مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى قد وصلت 9.5% في حين وصلت نسبة الأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية 12.9% (تقرير قطاع العمل في فلسطين، 2012، ص 3)

وهذا يشكل عامل أساسي في ارتفاع معدلات البطالة، حيث أن أغلب الفرص المتاحة أصبحت تعتمد بشكل أساسي على المستوى التعليمي والمهارات الفنية،

نسبة مشاركة القوى العاملة من حيث نوع العمالة ونسبة البطالة

العمالة المحدودة: هم العاملون الذين يعملون ساعات عمل اقل من المعتاد، أي أقل من 35 ساعة عمل اسبوعياً، ويحاولون زيادة هذا العدد من خلال البحث عن عمل اضافي او زيادة عدد ساعات العمل في نفس العمل او من خلال تأسيس مصلحة خاصة، كما يندرج تحت هذه الفئة الاشخاص الذين يرغبون تغيير عملهم بسبب الاجر المتدني او بسبب ظروف العمل السيئة. (تقرير العمل في فلسطين، 2012، ص6)

يلاحظ من بيانات الجدول 2-5 أن معدلات العمالة المحدودة في تناقص لصالح العاملة التامة، وهذا يعطي مؤشراً على الاستقرار النسبي في العمالة التامة، واتجاة السلوك التوظيفي نحو الاستقرار، وبلغ أعلى معدل للعمالة التامة 71.4% في عام 2011، وأدنى معدل للعمالة التامة بلغ 60.4% في العام 1995.

وكان معدل البطالة متذبذباً بين الصعود والهبوط، وبلغ أدنى معدل 11.8%، في حين شهد عام 2004 و 2008 أعلى معدل بطالة بواقع 26.8% و 26.6% على الترتيب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 2-5 نسبة مشاركة القوى العاملة من حيث نوع العمالة ونسبة البطالة

السنة	نسبة القوى العاملة المشاركة	عمالة تامة%	عمالة محدودة %	البطاله %	الفقر % **	الفقر المدقع%**
1995	39.0	60.7	21.1	18.2	غ.م	غ.م
1996	40.0	64.3	11.9	23.8	23.6	14.3
1997	40.5	70.4	9.3	20.3	22.5	14.2
1998	41.4	79.1	6.5	14.4	20.3	12.5
1999	41.6	82.8	5.4	11.8	غ.م	غ.م
2000	41.6	80.6	5.1	14.3	غ.م	غ.م
2001	38.5	70.7	4	25.3	27.9	19.5
2002	37.9	64.4	4.4	31.2	غ.م	غ.م
2003	40	68.1	6.4	25.5	غ.م	غ.م
2004	40.1	66.8	6.4	26.8	25.6	14.2
2005	40.4	69.9	6.6	23.5	24.3	15.3
2006	41	68.3	8.0	23.7	24.0	13.7
2007	41.7	70.3	8.0	21.7	31.2	18.8
2008	41.2	66.5	6.9	26.6	غ.م	غ.م
2009	41.6	69.6	5.9	24.5	26.2	13.7
2010	41.1	69.2	7.1	23.7	25.7	14.1
2011	43.0	71.4	7.7	20.9	25.8	12.9
2012	43.6	70.1	6.9	23.0	غ.م	غ.م

**المصدر: من سنة 1995 – 2000 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 23، ص 63،64، 2011.

من سنة 2001– 2012 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي، عدد 32، ص 78، 2012.

غ.م/ غير موجود

مؤشرات الفقر والفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية (5 أفراد: 2 بالغين، و3 أطفال) تحوز ميزانية تقل عن 1,886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقر النسبي: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2,362 شيكلاً شهرياً (2007) لتغطية المأكل والملبس والمسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى.

من واقع البيانات المتوفرة في جدول 2-5 حول الفقر والفقر المدقع، يمكن القول أن هذا المؤشر يكشف تراوح النسبة في حدود شبه ثابته، وهذا يطرح تساؤل حول دور الحكومة والمؤسسات الدولية في الحد من الفقر والفقر المدقع، حيث لا يمكن أن تحدث تنمية بدون القضاء على الفقر المقع وتوفير عيشة كريمة لجميع أفراد المجتمع، وهذا ما تم توضيحة بخصوص الاهداف الانمائية للأمم المتحدة.

ثالثاً: التجارة الخارجية (الميزان التجاري السلعي)

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (2-6)، يتبين أن صافي الميزان التجاري السلعي قد شهد زيادة في العجز طيلة فترة الدراسة، أي أن نسبة العجز إلى الواردات تتجاوز 75%. فبالرغم من الزيادة المضطردة في الصادرات والواردات إلا أن قيمة العجز في الميزان التجاري السلعي تفاقم بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة 1995 – 2012 نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع بنسبة أكبر من الزيادة في قيمة الصادرات. وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في عجز الميزان التجاري السلعي خلال تلك الفترة حوالي 5.29%.

ويشكل العجز في الميزان التجاري السلعي معضلة أساسية في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يرجع في الدرجة الأولى إلى توقف جميع القطاعات الاقتصادية المنتجة عن العمل بفعل سياسات الاحتلال والاستيطان والاتفاقيات التي كبلت الاقتصاد الفلسطيني، وأمام هذه النتائج يجب العمل على تبني سياسات جديدة وإحداث تغيرات هيكلية شاملة في خطط التنمية وإعادة النظر بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، على أن يراعى أولاً استراتيجية إحلال الواردات، وذلك بتوفير البديل الوطني، وتبني استراتيجية الاتجاه نحو التصدير وذلك بدعم القطاعات الصناعية والزراعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 2-6 الميزان التجاري في الفترة 1995-2012

السنة	الصادرات **	الواردات **	صافي الميزان التجاري السلعي **	السنة	الصادرات	الواردات	صافي الميزان التجاري السلعي
1995	458.1	1980.4	1522	**2004**	412.3	2622.1	2209.8
1996	511.7	12163	1652	**2005**	457.5	2466.5	2009
1997	539.9	2326	1786	**2006**	535.2	2203.8	1668.6
1998	650.7	2601.4	1951	**2007**	537.8	2508.3	1970.5
1999	635.4	3271.4	2636	**2008**	595.0	2642.4	2047.4
2000	546.6	2978.5	2432	**2009**	591.8	2881.3	2289.5
2001	338.1	2225.9	1887.8	**2010**	695.3	2604.0	1908.7
2002	318.2	2235.5	1917.3	**2011**	856.3	3091.6	2235.3
2003	367.1	2561.4	2194.3	**2012**	760.5	3539.9	2779.4

المصدر: 1995 – 2000 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد 23، ص 63، 2011.

2001-2012 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد 28، ص 77، 2012.

** البيانات بالأسعار الثابتة، سنة الأساس للفترة 1995 -2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 -2012 هي سنة 2004

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: رصيد الميزانية العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

جدول 2-7 رصيد الميزانية العامة في الفترة 1995-2012

السنة	صافي الايرادات المحلية *	النفقات الجارية وصافي الاقراض	النفقات التطويرية المدعومة خارجيا	إجمالي المنح والمساعدات	فائض (عجز) الموازنة الكلي	الدين العام
1995	–	–	–	–	–	–
1996	–	–	–	–	–	–
1997	807	862	500	520	(35)	212
1998	868	838	520	530	40	309
1999	942	937	474	497	28	309
2000	939	1199	469	510	(219)	795
2001	273	1095	340	849	(313)	1191
2002	290	994	252	697	(259)	1090
2003	747	1240	395	620	(268)	1236
2004	1050	1528	0	353	(125)	1422
2005	1370	1994	287	636	(275)	1602
2006	722	1426	281	1019	34	1494
2007	1616	2567	310	1322	61	1439
2008	1780	3273	–	1763	270.2	1406
2009	1548.4	2919.6	46.8	1402	(144)	1732
2010	1900	2983	275.1	1277	(81)	1883
2011	2176	2961	296	978	(103)	221
2012	2240	3047	211	932	(86)	2483

المصدر: 1995 – 2000 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد 23، ص 64، 2011.

2001-2012 (المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد 28، ص 78، 2012.

القيمة بين ا"لأقواس سالبة

- الايرادات صافية من المتأخرات والايرادات الجمركية المحتجزة

يلاحظ من تحليل بيانات الجدول أعلاه مدى التفاوت في حجم الايرادات، وهذا بدورة انعكس على أداء الحكومة لتغطي نفقاتها مما يدفعها لتمويل العجز بمصادر أخرى. وهذا واضح من خلال بيانات الدين العام، حيث شهد زيادة مضطردة في طول فترة الدراسة وقد بلغ أشدها في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم الدين العام 2483 مليون دولار أمريكي عام 2012. وتمويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عجز الموازنة للسلطة لايتم من خلال الاقتراض الداخلي فقط، بل من خلال المنح والمساعدات والاقتراض الخارجي، وهذا مؤشر تراجع في تحقيق التنمية، حيث أن السلطة ونتيجة للأوضاع السياسية والأمنية التي تعيشها وقلة الموارد الانتاجية، وتحكم السلطات الإسرائيلية بالمعابر وتحصيل الضرائب، كل هذه العوامل تتضافر لتقيد السلطة وتثبط من دورها، بدلاً من دعم التنمية الاقتصادية وتوفير البيئة الملائمة لها، تضطر لتحويل الايرادات والمنح والمساعدات لتمويل النفقات الجارية على حساب المشاريع التنموية القومية.

2.4 خلاصة الفصل:

تم التعرف على التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية، وتوضيح الفرق بين التخلف والنمو والتنمية الاقتصادية، وسعى الباحث لتوضيح هذه التعريفات وذلك لأهميتها ولكثرة الخلط وعدم التفريق بينها، حيث أن التفريق بين هذه التعريفات من أساسيات دراسة التنمية الاقتصادية، وتوضيح مرحلة التخلف (كمرحلة من مراحل التنمية) وصولاً إلى مفهوم التنمية المستدامة، والتعرف على أهم معوقات التنمية والتي يجب إزلتها لتحقيق التنمية، وكذلك التطرق لتطور مؤشرات قياس التنمية، ومن خلال هذا الفصل تم التعرف على دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية وكذلك توضيح أهم القنوات التي ينتقل بها الأثر التنموي للمصارف إلى التنمية الاقتصادية، وفي نهاية هذه الفصل تم تخصيص جزئه الأخير لإعطاء موجزاً لواقع التنمية الاقتصادية في فلسطين، وتم التعرف على واقع هذه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتقدير التنمية الاقتصادية في فلسطين، وذلك من خلال مؤشرات التنمية الرئيسية، حيث تم تحليل واقع النمو السكاني ومقارنته بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك واقع الفقر والفقر المدقع، وواقع البطالة والعاملة وأخيراً تم تحليل ايرادات ومصروفات المالية العامة في فترة الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: دور القطاع المصرفي في تعبئة الودائع

3.1 **المبحث الأول: المصارف التجارية وقدرتها على تعبئة المدخرات**

3.2 **المبحث الثاني: محددات ودوافع الادخار**

3.3 **المبحث الثالث: استراتيجيات البنوك التجارية في جذب الودائع**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1 المبحث الأول: المصارف التجارية وقدرتها على تعبئة المدخرات

تعتبر التنمية عملية ديناميكية شاملة تستلزم تعزيز الإرادة الوطنية لإحداث التغيير المنشود، وحشد الموارد البشرية والمادية اللازمة لذلك، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة والرفاه للمجتمع، وتشير أدبيات النظرية الاقتصادية إلى أن الادخار يعتبر حلقة الوصل والقناة التي تربط بين التنمية كعملية والنمو الاقتصادي كهدف أساسي لهذه العملية، حيث أن رفع معدلات الادخار القومي، وتحويل هذه المدخرات عبر قنوات الوساطة المالية –وأهمها المصارف في الدول النامية بشكل خاص– لتمويل عمليات الاستثمار في شتى القطاعات الاقتصادية، سيؤدي بالطبع إلى رفع رصيد المجتمع من رأس المال الاقتصادي الذي يعكس القدرة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد المحلي، بما يمكنه من الدخول في مرحلة الانطلاق وهي المرحلة اللازمة كما قال روستو في نظريته المشهورة في النمو الاقتصادي (نظرية مراحل النمو، theory of growth stages). (عودة، 2011)

يدور النشاط الاقتصادي في أي مجتمع في دائرتين مادية ونقدية وتتمثل الدائرة المادية في التدفقات السلعية (العرض الكلي)، أما الدائرة النقدية فإنها تتمثل في التدفقات النقدية (الطلب الكلي). وحتى يضمن الاقتصاد القومي شكل التوازن المالي فيه لابد من تحقيق التعادل بين معدل التغير في كلا التدفقين، وعدم التعادل هذا إنما يعني اختلالاً في التوازن المالي داخل الاقتصاد يظهر عادة في شكل ضغوط تضخمية. ويلعب النظام المصرفي بشكل عام دوراً هاماً وأساسياً في تحقيق التوازن المالي من خلال إمرار جانب كبير من التدفقات النقدية من خلاله. بمعنى آخر فإن النظام المصرفي يتحمل ثقل العمل الخاص في ربط الدائرتين من خلال قدرتها في تعبئة المدخرات واستغلالها ضمن الإطار المرسوم لها. (الزبيدي، 2011، ص 83).

3.1.1 مكان وأهمية المدخرات في التنمية الاقتصادية

يعتبر موضوع الادخار من أكثر الموضوعات الاقتصادية التي لقيت تركيزاً كبيراً في التحليل في الدراسات الاقتصادية في العقود السابقة نظراً لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى القومي، من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهه، وبالاستثمار الخاص والحكومي من حهه أخرى، وما يترتب على ذلك من وضع استراتيجيات لتنمية الادخارات المحلية على مستوي العائلي ورجال الأعمال والقطاع العام. (البسام، 2003، ص 4)

يلعب التمويل دوراً حاسماً في عملية التنمية الاقتصادية في أي اقتصاد، وحتى تستطيع الدولة من تغطية حجم الاستثمار التنموي وبشكل دائم، يتوجب عليها توفير الموارد المالية وبشكل يتوازن من ناحية الزمن والمقدار مع حجم الاستثمار المطلوب، والقصور في ذلك من شأنه أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يخلق ما يسمى بفجوة الموارد، أي عدم كفاية الموارد المالية لحجم الاستثمار، وتتسع الفجوة كلما تضخم حجم الاستثمار الداخلي. (الزبيدي، 2011، ص 84) وبوجود فجوة الموارد المحلية، فإن الاقتصاد الوطني يتجه للمفاضلة بين ثلاثة خيارات لحل هذا التعارض :

1. أن يرتضي معدلاً منخفضاً للتنمية الاقتصادية في حدود ما تسمح به موارده المحلية، وفي حدود ما يسمح به معدل الادخار المحلي.
2. أن يعمل على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تعبئة الادخار القومي والاصدار النقدي الجديد والدين العام الداخلي.
3. أن يلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي، مثل القروض والمساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية، لكي يسد بها فجوة الموارد المحلية.

وهناك اتجاه يحوز قبولاً واسعاً ومتزايداً لدي الاقتصاديين في الدول النامية، يتمثل بالمنادة بضرورة الاعتماد وبصفة أساسية على مواردها الذاتية في تمويل التنمية ، وذلك عن طريق حشد شامل ومقصود للمدخرات المحلية، بل قد تنشأ ضرورة إنمائية أن يكون هذا الحشد إجباري أو شبه إجباري، وهذا الاتجاه هو ما يعرف اليوم في كتابات التنمية باستراتيجية الاعتماد على الذات في عملية التنمية بصفة عامة، وفي عملية تمويله محلياَ. (البسام، 2003، ص 4،5)

ويمكن توضيح أسباب تشجيع المصدر الوطني مع تأكيد دور المدخرات في ذلك دون المصادر الاخرى من خلال: (الزبيدي، 2011، ص84)

1. ان الادخار سوف يضمن نمو الاقتصاد بدون تضخم، حيث أن اللجوء إلى الإصدار النقدي إنما يحمل معه الكثير من المخاطر غير المضمونة ويفقد الاقتصاد توازنه بل قد تهدد الاستقرار الاقتصادي.
2. ان غالبية الدول شعرت بالدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في إحداث وترسيخ ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، بسبب ما فرضه من نوع من التخصص في تقسيم العمل الدولي وإلى تفجير ما يسمى بأزمة الديون الخارجية وما نتج عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ولا يخفى ما للاعتماد على الموارد الأجنبية في تمويل الاستثمار من تبعات اقتصادية وسياسية، لذا فإن تنشيط الادخار المحلي في البلدان النامية يعد وسيلة مهمة لكسر الحلقة المفرغة للتخلف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(تنمية الرافدين، 1990، ص 158). ومن هنا أصبحت المدخرات الوطنية والقدرة في تعبئتها العامل الحاسم الذي تعول عليه الكثير من الاقتصاديات في نموها. (الزبيدي، 2011، ص85)

3.2 المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية

تمويل التنمية الاقتصادية:

يعتقد البعض أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصادياً هي افتقارها إلى الموراد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساساً بسعة السوق وأن عرض رأس المال تحكمة القدرة والرغبة في الإدخار وطالما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الإدخار منخفضة. (عجمية، و الليثي، ص 181).

لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة الخبيثة في أضعف نقطها والخروج من نطاقها، والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي.

إن التنمية الاقتصادية هي التي تحدد مصادر التمويل وليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية. وتنقسم هذه المصادر إلى: (جمعون، 2005، ص 55)

- الموارد المحلية.
- التمويل المصرفي.
- الموارد الخارجية.
- التمويل باللجوء إلى السوق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

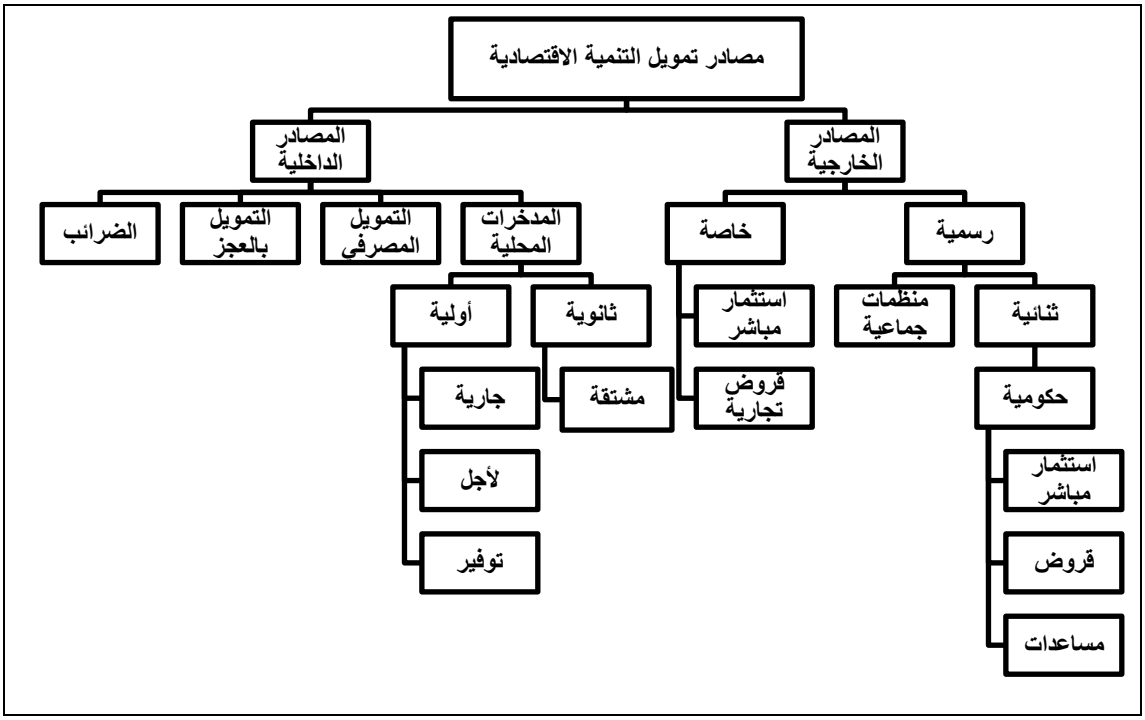

من إعداد الباحث

3.2.1 المصادر المحلية لتمويل التنمية:

تتمثل مصادر التمويل المحلي في الادخار الذي ينقسم إلى نوعين[10] : الادخار الاختياري والادخار الإجباري، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة.

ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية والتي تعتبر شرطا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية ويمكن تحديد هذه الوسائل فيما يلي: (الشيمي، 2009)

- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخول لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادخارية وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.
- تطوير وتحرير قطاع التأمين باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية.

[10] سيتم توضيح هذه الانواع في الفصل الرابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمل على تخفيض تكلفة فتح حسابات ادخارية بل يتعين أن تكون بالمجان[11] كي تجتذب صغار المدخرين بالإضافة إلى تطوير أداء الصناديق الادخارية.
- العمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار وتوظيفها توظيفا جيدا وهو الأمر سيجعل الأفراد أكثر ميلا للادخار.

3.2.2 التمويل المصرفي

يمثل القطاع المالي والمصرفي الكفؤ والفعال إحدى القنوات الهامة لتعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة و ربحية، كما يعمل هذا القطاع على جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها لتوفير موارد مالية إضافية تسهم في تغطية احتياجات التنمية المحلية. (الشمري،2002، ص 5)، تعتبر المصارف بأشكالها المختلفة أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية نظراً لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء كان عاماً أو خاصاً وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى، في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.(عجمية وآخرون، 2006، ص 235)

النظام المصرفي والهيكل المالي للاقتصاد:

يحتل النظام المصرفي ضمن الهيكل المالي للاقتصاد مركزاً حيوياً في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية من خلال قدرته على تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد القومي، ولهذا يشير الكثير من الاقتصاديين أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت هذه الدول أن تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي ونمو، كما أكدت التطورات الاقتصادية في الدول النامية والتي تسعى جاهدة لتحقيق برامج تنموية ضخمة تفوق قدرة مواردها المالية، على أهمية دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية وتمويل التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال الحد من الضغوط التضخمية أو الانكماشية التي تصدع هذا الاستقرار. (الزبيدي، 2011، ص 17).

[11] وهذا معمول به في المصارف العاملة في فلسطين بقرار من سلطة النقد الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية التمويل المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية:

أكدت الكثير من دراسات التنمية الاقتصادية على أهمية ربط نمو القطاع المالي المحلي بالنمو الاقتصادي ككل، ويرى الباحث بأنة وبغض النظر عن جدلية التفريق بين القطاع المصرفي وسوق الاوراق المالية وأيهما أهم في تمويل التنمية، يجب التركيز على القطاع المالي للبلاد ككل، وذلك لعلاقة الارتباط والاعتماد بين القطاعين، ومجتمعين لهم علاقة قوية على تحقيق التنمية الاقتصادية محلياً.

لم يعد هناك مجال للشك حول أهمية دور النظام المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، وقد تأكد هذا الدور من خلال ما قدمة النظام المصرفي من خدمات أصبحت من أهم دعائم تمويل التنمية الاقتتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته. (الزبيدي، 2011، ص 169).

الدور التنموي للمصارف التجارية:

يتمحور الدور الرئيس لأي جهاز مصرفي حول تجميع المدخرات المحلية للسكان وحشدها تمهيدا لتحويلها إلى استثمارات في الآلات والمعدات والأبنية والبنية التحتية والبضائع والخدمات مقدما بذلك الفرصة للاقتصاد الوطني لتحقيق النمو وتحسين المستوى الحياتي للمواطنين.

تعد المصارف التجارية أحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للبلد، وقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد التنموي، فهي أداة من أدوات الاستثمار تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، ولا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من أعمال مصرفية وإنما يتعداه إلى خلق المناخ المناسب والبيئة الاقتصادية. (فهد، 2009، ص74).

تكتسي البنوك التجارية أهمية بالغة ومركزية في الاقتصاد الوطني وأهم مايلاحظ على نشاطها أنها توفر جزء مهم من أدوات الدفع للاقتصاد وهي تتداول يوميا كتلة نقدية كبيرة من الأموال السائلة وتزود الأفراد والقطاعات الاقتصادية بمقادير من العملة والقروض التي تحتاجها كما تحتفظ بجزء من الدين العام الداخلي.(بطاهر، 2007 ص 243).

والمصارف التجارية في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى نواحي النشاط الاقتصادي، وكلما نمى واتسع هذا النشاط اتسعت بالتالي الحلقة التي تحيط به، وزادت تبعاً لذلك عمليات المصارف التجارية وتعددت خدماتها، ويصبح من الأهمية بمكان الدور الذي تلعبه في التهيئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل متوازن وكفء. (فهد، 2009، ص75). ولا بد من الاشارة أن قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ليست مطلقة وإنما تتوقف على عوامل ترتبط بقرارات السلطة النقدية والوحدات الاقتصادية التي يؤثر سلوكها على عملية الائتمان ذاتها وعلى خلق الموارد النقدية بالاضافة إلى تأثر السياسة الائتمانية للبنوك التجارية بعوامل الأمان والسيولة والربحية. (الزبيدي، 2011، ص 174)

3.2.3المقصود بالادخار و أنواعه

يختلف مفهوم الادخار كلياً عن مفهوم الاكتناز، فالادخار في المفهوم الاقتصادي هو تأجيل جزء من الاستهلاك للمستقبل وذلك من خلال الجهاز المصرفي والاوعية الادخارية القانونية، في حين ان مفهوم الاكتناز هو اقتطاع جزء من الدخل وخروجة من القطاع المالي والدائرة الاقتصادية[12].

3.2.3.1 تعريف الادخار:

يحدد الادخار بأنه احجام عن الإنفاق أو هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستخدم في الاستهلاك، وقد جاءت غالبية التحديات على أن الادخار لا يتعدى أن يكون كذلك. (الزبيدي، 2011، ص 86). وهو المتبقي من الدخل المتاح بعد خصم الاستهلاك متضماً الفوائد المدفوعة بواسطة المستهلكين.

الادخار الشخصي = الدخل المتاح – الانفاق الاستهلاكي متضمناً فوائد المستهلكين (حسين و سعيد، 2004، ص 22). أي أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولايخصص للاكتناز. (بطاهر، 2006، ص 177). وقد ترتب على اعتبار الادخار جزء من الدخل لم يستهلك نتيجتان هامتان: (الزبيدي، 2011، ص 86)

- الأولى: تعتبر العوامل التي تحدد حجم الاستهلاك هي ذاتها التي تحدد حجم الادخار.
- الثانية: لا يتصور زيادة الادخارات مع افتراض ثبات الدخل إلا بانخفاض الاستهلاك.

---

[12] وفي حالتي الاستهلاك والادخار فأن كل قسم منهما يتفرع الى نوعين: الاول ايجابي ويتمثل بالادخار المؤدي الى الاستثمار بعكس الادخار السلبي الغير منتج مثل سد الحاجات الاستهلاكية المستقبلية مثل الزواج او التخطيط لدفع تكاليف سفر وغيره، اما الاستهلاك فأن النوع الايجابي هو العقلاني الذي يكون بتخطيط ودراية بظروف الحاضر والمستقبل ويستهلك الانتاج المحلي على الاكثر...والاخر هو استهلاك غير عقلاني ولا يمت للواقع والمستقبل بصلة بل هو يمثل الحاضر وفوضوي لا يؤدي الى استهلاك المنتج الداخلي ولا تطويره بل استهلاك الواردات الخارجية. (الصعيدي، 1998، ص33)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويسرى التعريف السابق للادخار على المستويين المجتمعى والفردى:

فبالنسبة للمجتمع ، يلاحظ أن ناتج الاقتصاد القومى خلال سنة معينة لا ينفق كلية- فى أغلب الأحوال – على الأغراض الاستهلاكية الجارية ، بل يقتطع جزءً منه ليكون الادخار القومى وعند هذا المستوى يكون الادخار القومى بمثابة تيار أو تدفق مرتبط بالمستوى الكلى للاقتصاد.

أما بالنسبة للأفراد ، فإن أغلبهم لا ينفقون كل دخولهم الجارية على الاستهلاك الجارى من السلع والخدمات ، وإنما يجنبون جزءاً منها ليودعوه فى البنوك أو صناديق توفير البريد ، أو ليشتروا به اسهما أو سندات ، أو ليسددوا التزاماتهم ، أو ليشتروا أصولاً مادية ، ومن ثم يتمثل ادخار الأفراد – خلال أية فترة من الفترات – فى الفرق بين دخلهم المتاح الجارى وإنفاقهم الجارى على السلع الاستهلاكية والخدمات خلال نفس الفترة. (الأسرج، 2002، ص 46). وعموماً فالادخار يمثل تصرف اقتصادي يتحقق من خلال تأجيل الاستهلاك الحاضر إلى المستقبل، وينطبق هذا المضمون على الادخار ككل. وبشكل عام فإن الادخار صفة فطرية في حياة الفرد منذ بدأ الخليقة دفعته إليه طبيعة الحياة وظروفها وتقلباتها ومسؤولياته وجاءت الأديان السماوية بتعاليمها ترسي دعائم هذه الفضيلة وتعمق جذورها في نفوس الافراد وتحث على الاعتدال والاقتصاد. (الزبيدي، 2011، ص 86-87)

3.2.3.2 أنواع الادخار

3.2.3.2.1 الادخار العيني أو النقدي:

يمكن تعريف الشئ المدخر بأنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل المتاح أو من الاموال بصفة عامة وذلك خلال فترة معينة، ويمكن إستخدامه في إشباع الحاجات في المستقبل. فإن الشئ المدخر قد يكون عينياً إذا تمثل في سلعة أو سلع أياً كانت.(الصعيدي، 1998، ص345-346). والادخار بالمعنى المذكور – قد يكون نقديا (وهو الصورة الغالبة فى الوقت الحالى) ويتمثل فى الأصول المالية أو الأموال السائلة كالودائع الجارية، وكذلك الودائع الادخارية بأنواعها، والمدخرات التعاقدية ، والتى يمكن تحويلها إلى الصورة السائلة بسهولة نسبية ، وقد يكون الادخار عينيا (وهو الصورة المحدودة جداً للادخار فى الاقتصاد المعاصر) . وقد يتخذ الادخار شكل فائض سلعى أو فائض عمل. (الاسرج، 2002، ص 46).[13]

[13] ويمكن ملاحظة ذلك مثلاً في مجال الزراعة، حيث يكون الاحتفاظ ببعض المحاصيل لإستخدامه فيما بعد كبذور لمحصول جديد، أو لاستخدامة للإستهلاك الذاتي في المستقبل. وفي المجتمعات الحديثة، وحيث يغلب الطابع النقدي ويصبغ كل وجوه النشاط الإقتصادي، فإن الشئ المدخر في شكل نقود هو الظاهرة العامة. (الصعيدي، 1998، ص345-346).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2.3.2.2 الإدخار الاختياري و الإجباري:

والأساس المميز للنوعين هي صفة التكوين من قبل المدخر، فالادخار الاختياري يتحقق بإرادة المدخرين تلقائياً ويتم لحسابهم. في حين ينشأ الادخار الإجباري خلافاً للإرادة وذلك من خلال استقطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية ويتم لحساب الدولة. (الزبيدي، 2011. ص 87).

1. الادخار الاختياري

وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارا وبمحض رغباتهم، دون تدخل قوة خارجية تجبرهم عليه. وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الحكومة. (هاشم، 1967، ص157). وتتمثل الدوافع إلى الادخار الإختياري فيما يأتي: (الصعيدي، 1998، ص 353).

1. الاهتمام أو الرغبة في الأمان: فالمدخر يرغب في تأمين نفسة مستقبلاً ضد أخطار المرض أو الحوداث.
2. الاهتمام بالسيولة: فقد يرغب المدخر في إنفاق غير عادي في المستقبل في الحصول على سلع معمرة مرتفعة الثمن أو مسكن مناسب.
3. الرغبة في تحقيق ثروة: وهذا هو الدافع الهام للادخار الخالق أو المنتج حيث تستثمر المدخرات في تحقيق مزيد من الثروة.
4. تأثير العادات المكتسبة والظروف السائدة، فقد يكون عادة إكتسبها الفرد، بصرف النظر عن الدوافع السابقة، وهنا فإن الإدخار يكون لمجرد الادخار في ذاته، أو انعكاساً لسلوك إجتماعي سلبي هو البخل.

2. الادخار الإجباري.

هو ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم ويتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي. (جمعون، 2005). ويأخذ الادخار الإجباري الصور التالية: (الصعيدي، 1998، ص 355)

1. الضرائب: وهنا فإن كل ممول يتنازل عن جزء من دخله جبراً ويدفعة للدولة لقاء الضريبة المستحقة لها عليه، وفي الاقتصاد الموجه أو المخطط، تتم عملية الادخار الإجباري عن طريق رفع أسعار مختلف المنتجات التي تحددها الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. ويمكن للادخار الإجباري أن يتمثل في صورة إلزام الدولة للمشروعات بتحديد جزء من الأرباح الموزعة، أو إصدار تشريعات تلزم هذه المشروعات بحجز جزء من أرباحها وتوجيهه إلى الاستثمار.

3. كما يمكن للادخار الإجباري أن يتم بعيداً عن تدخل السلطة العامة، وذلك بأن تقوم الأغلبية من الأفراد في بعض الشركات بإجبار الأقلية من حملة الأسهم على احتجاز جزء من أرباحهم وذلك بغرض استخدامها في تمويل استثمارات جديدة.

4. وقد يتم الادخار الإجباري في صورة ترشيد للاستهلاك، وذلك من خلال اتباع نظام البطاقات مثلاً أو اللجوء إلى القروض الإجبارية. وعادة ما يتبع ذلك وعلى وجه الخصوص في أوقات الأزمات الاقتصادية أو الحروب.

5. التضخم: يعتبر باتفاق الفكر الاقتصادي والواقع العملي، الصورة التقليدية للادخار الإجباري.

ويطلق "نيرسكة" على القدر الذي تسهم به الضرائب في تمويل الاستثمار اصطلاح "الادخار الجماعي" حيث يشترك في تحمل أعباء الضرائب جمهرة الناس، نظراً لما تتحصل فيه الضريبة من نزع المال جبراً عن صاحبه. (شافعي، 1983، ص 47)

3. الادخار التضخمي:

وهو الذي ينشأ بسبب ارتفاع الأسعار عندما لا يكون مصحوباً بزيادة في الدخل بسبب التضخم. (هاشم، 1967، ص 157) وهو يحدث عند قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال طبع النقود أو التوسع في الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق... وهذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعاً من التضخم. (القريشي، 2007، ص193)

3.2.3.2.3 الادخار وفقاً لمجال النشاط الذي أوجدة:

الادخار الداخلي والادخار الخارجي:

الادخار الداخلي الكلي هو ذلك الجزء من الدخل الكلي أو (الإنتاج الكلي) الذي لم يستهلك خلال فترة زمنية معينة (عام غالباً)، ويعتبر نتيجة للفائض من الدخل الذي تحقق نتيجة مساهمة أطراف النشاط الاقتصادي في الداخل (الاقتصاد القومي). أما الادخار الخارجي فإنه يمثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صافي معاملات هذه الأطراف مع العالم الخارجي، أي الفرق بين قيمة الصادرات والواردات التي يقوم بها الاقتصاد القومي خلال العام. (الصعيدي، 1998، ص 348).

3.2.3.2.4 وفقاً لتوجيه المدخرات قد يكون الادخار اكتنازاً، أو استثماراً.

يعتبر الادخار منتجاً إذا وجهت المبالغ أو الأموال المدخرة إلى الاستثمار في المجالات المختلفة، وقد يكون المدخر هو المستثمر لمدخراته. أو تقوم جهات أخرى من خلال البنوك والمؤسسات الاستثمارية المتخصصة باستثمار هذه الاموال. (الصعيدي، 1998، ص 347). يتشابه الادخار والاكتناز في أن كل منهما عبارة عن جزء من الدخل الجاري الذي لم يستهلك في الوقت الجاري ويختلفان في أن الاكتناز (hoarding) هو احتجاز لجزء من الدخل دون استثمار وبالتالي فهو لا يشارك في الدورة الاقتصادية مما يخرجه عن مفهوم الادخار.

3.2.4 المصادر القطاعية للادخار

يقصد بالمصادر القطاعية للادخار تلك القطاعات القادرة على توليد الادخار من خلال قيامها بنشاطها الاقتصادي والاجتماعي. (الزبيدي، 2011، ص87) وهي من أهم المصادر المحلية لتجميع المدخرات، وتنقسم هذه المصادر في الاقتصاديات المعاصرة إلى ثلاثة قطاعات وهي:

3.2.4.1 مدخرات قطاع الأعمال (العام والخاص)

فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي أي كلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معه المدخرات والعكس صحيح. كما يجب التمييز بين مدخرات القطاع العام ومدخرات القطاع الخاص. وتسمى هذه المدخرات عادة بالمدخرات المنظمة لكونها تحصل نتيجة لقرارات إدارية. (الزبيدي، 2011، ص 87)

مدخرات القطاع الخاص: تتمثل في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات، أي كلما زاد ما يتحقق للشركات من أرباح زادت مدخراتها. وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال الخاص أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصاديا.

مدخرات القطاع العام: تؤول مباشرة للحكومة أي أن أرباح المشروعات المملوكة تعود لها، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع يمكن أن تزداد عن طريق مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي. (جمعون، 2005، ص 39)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2.4.2 مدخرات قطاع الأعمال العام

كأن تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد بشكل محدد لم يتعد أكثر من إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وذلك لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك لأن الأفراد لم يقدموا علي إقامة مثل هذه المشاريع . (عجمية وآخرون، 2006، 219-220).

3.2.4.3 مدخرات القطاع العائلي (الأفراد):

ويتمثل ادخار القطاع العائلي في الفرق بين دخل الأفراد وإنفاقهم على السلع الاستهلاكية والخدمات وكذلك المدفوعات الضريبية الشخصية وبفرض عدم وجود مكتنزات ، ويعتبر ادخار القطاع العائلي استهلاكا لسلع المستقبل – باعتبار أن الفرد الذي يدخر جزءا من دخله لا يفضل أكثر من تخصيص هذا الجزء من دخله للاستهلاك المستقبلي . (بطاهر، 2006، ص 185). ويصنف أفراد هذا القطاع وفقاً لنمط الادخار إلى ثلاثة فئات وفقاً لعلاقة دخلهم الجاري باستهلاكهم وهم: (الزبيدي، 2011، ص 89-90)

1. مدخرو الصفر Zero Savers
2. المدخرون الإيجابيون Positive Savers
3. المدخرون السلبيون Negative Severs

وتقسم مدخرات هذا القطاع عادة إلى:

- **مدخرات استنسابية Discretionary Saving**

وهي تلك المدخرات التي تترك لتقدير الشخص وحرية اختياره ويعبر عنها بما يحتفظ به الأفراد موجودات (أصول) مالية ذات درجات مختلفة من السيولة تشمل عادة الودائع لدى المصارف التجارية وصناديق توفير البريد والمطوبات على القطاع الحكومي (الاستثمار في الأوارق المالية الحكومية) والمطلوبات على قطاع الأعمال (الاستثمار في الاسهم والسندات).

- **ومدخرات تعاقدية Contractual Saving**

وهي مدخرات طويلة الأجل تأخذ عادة شكل أقساط التأمين، ومساهمات صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية المختلفة. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية بالمقارنة بالدول المتقدمة. ففى حين تمثل مدخرات القطاع العائلي في الولايات المتحدة الأمريكية 50% من جملة المدخرات "في الوقت الذي تمثل فيه مدخرات قطاع الأعمال والقطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومي 50%" كانت أنصبة القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي في الهند عام 78/1979 موزعة بينها على التوالي على الوجه التالي: (78.4% ، 19.9% ، 1.7%)، أي أن مدخرات القطاع العائلي كانت بمثابة مصدر الادخار الرئيس وقس على ذلك الوضع في معظم الدول النامية. (عجمية وآخرون، 2006، ص 199).

3.2.5 أشكال الأوعية المصرفية في تعبئة المدخرات:

يمكن تصنيف الأوعية الادخارية المصرفية إلى قسمين رئيسيين وهما:

- **الودائع الأولية (الحقيقية)**
- **الودائع الثانوية (المشتقة)**

3.2.5.1 الودائع الأولية:

تعتبر الودائع الأولية ودائع نقدية، والتي يتم إيداعها من قبل الزبائن أو المنشأت سواء كانت حكومية أم أهلية في المصارف مباشرة وتلتزم المصارف بإعادتها إلى المودع مع الفائدة متى شاء. (الشمري، 2009، ص 347)، تلتزم المصارف بحمايتها من خلال احتياطي نقدي مقابل لها كما هو مطوب من البنك المركزي.

تصنيف الودائع الأولية (الحقيقية):

تعتبر الودائع أهم مصادر التمويل في البنوك ويعتمد عليها في عملية الإقراض أساساً وعملية تحصيل الأموال، تقسم هذه الودائع إلى الأنواع التالية: ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع التوفير. (الزيدانين، ص 124).

1. **الودائع الجارية (تحت الطلب) Demand Deposit**

وهي تلك الودائع التي توضع لدى البنك ويمكن سحبها دون إشعار سابق ولا تأخذ فائدة إلا في حالات خاصة جدا حيث تأخذ مستوى فائدة بسيط ويعتمد كل هذا على اتفاق خاص فيما بين البنك والمودع.

2. **الودائع الادخارية**

- **الودائع الثابتة (لأجل) (الحسابات المربوطة) Time Deposit**

وهي الأموال التي توضع في البنك بحيث يتم الاتفاق بين البنك والعميل على مدة محددة لبقاء المبلغ في الحساب بحيث لا يستطيع المودع سحبها أو جزء منها خلال فترة ربط الوديعة، يأخذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المودع على أمواله في هذا الحساب فائدة يحددها القانون، عادة هذا النوع من الوديعة له شكلان الأول الودائع الآجلة، والثاني الودائع تحت الإشعار، حيث يحق لصاحبها أن يسحب ما يريد منها لكن بعد إبلاغ البنك بنيته للسحب. وخصائص الودائع لأجل:

- يحدد مبلغ لحد أدنى لقبول ربط الوديعة.
- تعتبر من الودائع ذات التكلفة المرتفعة على البنك حيث يسعى البنك لاستثمارها في الوضع الذي يراه مناسبا لتحقيق الربح.

ولم تكن البنوك التجارية جاهدة حتى وقت قريب للحصول على الودائع لأجل لأنها تجد أن وظيفتها المناسبة هي قبول ودائع تحت الطلب وتقديم قروض قصيرة الأجل للتجارة والصناعة. (الهواري، 1983، ص 61)

- **حساب التوفير Saving Deposit**

تمثل ودائع التوفير اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغاً من النقود لدى البنوك مقابل الحصول على فائدة، على أن يكون للعميل الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه. وتضع معظم التشريعات حدا أقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبة في الشهر وذلك حماية للبنك من التعرض لمخاطر العسر المالي، إلا أن البنوك عادة ما تتجاوز عن تطبيق هذا المبدأ رغبة في تشجيع الادخار وتنمية الموارد المالية للبنك. (هندي، 1997، ص 105)

3.2.5.2 الودائع الثانوية (المشتقة):

وهي التي تسمى بالودائع الائتمانية أو النقود المصرفية، فهي التي تخلقها المصارف التجارية عندما تقوم بعملية الإقراض والاستثمار ولهذا فإن عملية الخلق الإضافية للودائع تكون مهمة للنظام الاقتصادي إذ يمكن من خلالها: (الزبيدي، 2011، ص 95)

- تعويض التدهور في الاقتصاد بإعادة توازن الادخار والاستثمار.
- توفير الوسائل التي بواسطتها يتم تمويل النمو.

3.2.5.3 تصنيف الودائع حسب مصدرها:

أما إذا أخذنا مصدر هذه الودائع معياراً لتصنيفها فإن الودائع قد تكون أجنبية أو محلية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. **الودائع الأجنبية :**

وتشمل ودائع البنوك الأجنبية لدى البنوك المحلية التي يحتفظ بها لغرض تسهيل المعاملات بين البنوك وودائع غير المقيمين من الاشخاص والشركات لدى البنوك. (الجنابي، وأرسلان، 2009، ص129)

- ودائع البنوك من خارج البلد المعني وهذه في الواقع تتخذ من المصارف المحلية بنوكاً مراسلة فتحتفظ بمقدار ضئيل من الودائع لديها لتسهيل معاملاتها ولا تدخل أرصدة هذه الحسابات في مجموع الودائع عندما يستعمل صافي الودائع مطروحاً منها الودائع في المصارف والتي تعود ملكيتها لمصارف أخرى .
- ودائع غير المقيمين وهم أولئك الأشخاص الذين لديهم حسابات في المصارف المحلية ولكنهم لا يقيمون في البلد المعني. (الصيرفي،2006، ص 43)

2. **الودائع المحلية** : أما الودائع المحلية فتتألف من ودائع القطاعات الاقتصادية وودائع البنوك المحلية.

- ودائع القطاع الخاص المقيم : وهى من أهم أنواع الودائع .
- ودائع القطاع العام : تأتي بالدرجة الثالثة بعد ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم .

3.2.5.4 العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع

توجد عدة عوامل تؤثر في تقلب الودائع Deposits Instability وعدم استقرارها، ويقصد بتقلب الودائع، هي تلك الودائع التي تخضع لعمليات السحب والإيداع المتكررة خلال فترة زمنية معينة سواء أكان على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى الجهاز المصرفي ككل. من أهم هذه العوامل هي: (آل على، 2002، ص 146-147)

1. المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع.
2. التقلبات الموسمية.
3. التقلبات الدورية أو الدورة الاقتصادية.
4. التقلبات طويلة الأمد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. نشاطات الحكومة في المنطقة التي يتواجد فيها المصرف.

3.3 المبحث الثالث: محددات ودوافع الادخار

3.3.1 محددات الادخار

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين هما: القدرة الادخارية والرغبة الادخارية. فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تُحدَّد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية تقوى وتضعف تبعاً للدوافع التي تدعو للادخار ومقدار تأثر الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع. (الموسوعة العربية، المجلد الأول، ص 678). ومن خلال قائمة استقصاء قام بها المركز الوطني لبحوث الاقتصاد التطبيقي بنيودلهي في الهند، وجد أن هناك " تسعة دوافع " لادخار الأفراد جاءت مرتبة كالاتي: الادخار لغرض الطوارئ، ولكبر السن، ولغرض الهبات والتبرع والرحلات، ولغرض دفع المهر والزفاف، ولشراء سلع الاستهلاك الكبيرة والمعمرة، وتطوير أو توسيع الأعمال، وتعليم الأطفال، وبناء أو شراء المساكن، والادخار لمساعدة الوطن. (بطاهر، 2007، ص 186).

وتنحصر هذه العوامل عادة في الدخل وحجم السكان وتوزيعه بين فئات العمر أو الجنس والتضخم وأسعار الفائدة والائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد ودرجة نقدية الاقتصاد والميل للاستهلاك وعدد المؤسسات المصرفية الادخارية وانتشارها الجغرافي ودرجة الوعي المصرفي وحجم الخدمات المصرفية ونسبتا الاحتياطي القانوني والسيولة وحجم المصرف وغيرها من العوامل. (الزبيدي، 2011، ص 138)

وتنقسم محددات الادخار إلى محددات دخلية ومحددات غير دخلية كالآتي:

3.3.1.1 المحددات الدخلية:

1. حجم الدخل:

يُعدّ الدخل عاملاً أساسياً في زيادة الادخار أو انخفاضه، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة فإن الاستهلاك سيزداد، ولكن الادخار سيزداد بنسبة أكبر من نسبة الاستهلاك، وهذا يعدّ بنظر كينز قانوناً نفسياً أساسياً. (الموسوعة العربية، المجلد الأول، ص 678). وبما أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر الدخل من أهم العوامل الاقتصادية ذات الأثر البالغ في الدافع الادخاري عموماً داخل الاقتصاد، ويمكن التعبير عن الدخل كمتغير مؤثر في السلوك الادخاري بشكل عام والطلب على الودائع المصرفية بشكل خاص بأحد المقادير الآتية: (الزبيدي، 2011، ص 139)

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أو الثابتة.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير الإحصائيات إلى أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للادخار في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد ترتب على زيادة الدخول في الولايات المتحدة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زيادة في كل من الاستهلاك والادخار، كما تشير البيانات في الهند Delhi Survey إلى أن الزيادة في الدخل صاحبها زيادة في الادخار بمعنى أن الميل الحدي للادخار يزيد مع زيادة الدخل. (عجمية وآخرون، 2006، ص 201). ومنطقيا إنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي ومن خلاله زيادة نصيب الفرد منه، كلما زاد الطلب على الودائع المصرفية بشكل خاص والخدمات المصرفية بشكل عام، حيث يعد الدخل أحد أهم المحددات للادخار والإيداع الحقيقي[14]. (الزبيدي، 2011، ص 139)

2. درجة تركز وتوزيع الدخل:

من المعلوم أنه في ظل توزيع سيئ للدخل يزيد حجم الادخار عنه لو أن الدخل كان موزعاً توزيعاً عادلا، وعلى ذلك فإن توزيعاً للدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى لابد وأن يؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح. (الصعيدي، 1998، ص 364). وبشكل عام تكون العوائل ذات الدخل المرتفع أكثر استجابة للتعامل مع المصارف التجارية بشكل خاص من العوائل ذات الدخل المنخفض. (الزبيدي، 2011، ص 140)

ولا يمكن الجزم بصحة هذا الافتراض في فلسطين حيث أنه يجب اختبار هذه الفرضية والتأكد من صحتها في بشكل قطعي في ضوء الخصائص الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

[14] ويقصد بالإيداع الحقيقي هو الإيداع الفعلي للنقود في المصارف بشكل مباشر، والودائع غير الحقيقية هي عبارة عن الودائع المشتقة من خلال المضاعف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. أسعار الفائدة :

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن التغيرات في أسعار الفائدة لها تأثير مباشر بالنسبة للادخار. وفي المقابل يؤكد آخرون من خبراء المالية والنقد أن الادخار غير حساس نسبيا تجاه أسعار الفائدة وأن مستوى الدخل الإجمالي عامل محدد أكثر أهمية .

وفي الحقيقة فإن أكثر الشواهد المتاحة توحي بأن من الأرجح أن تزداد المدخرات مع زيادة أسعار الفائدة الحقيقية وخاصة عندما تصبح إيجابية. ويقصد بأسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية هو أن يتغير سعر الفائدة وفقاً للتغير قي معدل التضخم السائد في الاقتصاد، وأن يأخذ بنظر الاعتبار الانخفاض في القوة الشرائية للنقود.(الزبيدي، 2011، ص 143).

ويمكن القول أن هذا الامر يرتبط بخصائص كل مجتمع على حدة فالمسألة ليست على إطلاقها وبالتالي يمكن توضيح مدى تأثير أسعار الفائدة في الاقتصاد الفلسطيني من خلال هذه الدراسة، وكذلك من خلال دراسات مستقلة تبحث في هذه تأثير هذا العامل بشكل أساسي.

4. حجم الثروة:

هناك من يشير إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الاستهلاك (الادخار) وحجم الثروة فلو أن شخصان يتساوى دخليهما الشهري ولكن أحدهما يستمد دخله من العمل والآخر يستمد دخله من ثروة يملكها كالأرض مثلا فإنه من المتوقع أن ينفق الثاني نسبة من دخله على الاستهلاك أكبر من التي ينفقها الأول، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الثروة زادت نسبة الاستهلاك من الدخل وانخفضت نسبة الادخار.

5. الائتمان المصرفي:

من العوامل المؤثرة في حركة الإيداع المصرفي في أي اقتصاد هو حجم ما تقدمه المصارف من قروض وتسهيلات ائتمانية واستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد برهنت النظرية النقدية على أن جزء من الائتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات يعود مرة أخرى إلى النظام المصرفي في شكل ودائع جديده نظراً لما يسببه الائتمان المصرفي والتوسع فيه من زيادة المعروض النقدي داخل الاقتصاد مما يكون سبباً في زيادة الميل للادخار بشكل عام والادخار في أدوات المصارف التجارية بشكل خاص وهي الودائع بمختلف أشكالها. (الزبيدي، 2011، ص 146)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن توضيح مضاعف الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني حيث يساوي مقلوب نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع من خلال القانون التالي:

مضاعف الودائع = 1 / نسبة الاحتياطي الإلزامي = 1 / 0.09 = 11.11

3.3.1.2 العوامل غير الدخلية:

1. التضخم:

تباينت آراء الاقتصاديين في تقييم أثر التضخم على السلوك الادخاري ، حيث يؤكد البعض أنه صحيح إذا حصل ارتفاع في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقود إنما يؤدي ذلك الى خلق جو نفسي يساعد على ارتفاع الطلب على كافة السلع والخدمات مما يقلل من الدافع إلى الادخار في الاقتصاد وبالتالي انخفاض موارد النظام المصرفي اللازمة لتمويل الاقتصاد، أو عندما يشعر المدخرون أن معدل التضخم السائد أعلى من سعر الفائدة على مدخراتهم. وعلى العكس من ذلك يرى البعض أن توقع الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار إنما يؤدي إلى زيادة الادخار. (بطاهر، 2007، ص 189).

ويؤدي التضخم إلى إنقاص القوة الشرائية للدخل النقدي، ومن ثم توجد فئات اجتماعية كثيرة يصيبها التضخم بخسارة شديدة في دخولها الحقيقية وهم بصفة عامة كل من يرتفع دخله بمعدل أقل من معدل الارتفاع في مستوى الأسعار ونفقات المعيشة، كما تعد الفئات – ذات الدخل الثابت من أكثر الفئات تضرراً من التضخم. ومعنى كل ذلك انخفاض معدلات ادخارهم. (الصعيدي، 1998، ص 368).

2. السياسة المالية:

إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخول انخفض حجم مدخرات الأفراد، وعلى العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار. (الموسوعة العربية، المجلد الأول، ص 678).

3. العوامل الديمغرافية والاجتماعية:

إلى جانب حجم الدخل وتوزيعه وتغيراته فإن هناك مجموعة من العوامل الديمغرافية و الاجتماعية لها الأثر على ادخار الأفراد. فتركيب المجتمع عمريا له أثره على الادخار، حيث يقوم عادة به المجموعات العمرية من 35 – 60 سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وأقل من 35 أو تزيد عن ستين عاماً فلا يقومون بالادخار... كذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسرة وتختلف معدلات الادخار بين قاطني الريف وساكني المدن حيث تزيد في الأولى عنها في الثانية. (عجمية وآخرون، 2006، ص 206 – 207)

4. الوعي المصرفي:

يعرف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الشيكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية، ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية بصورة إيجابية مع انتشار الوعي المصرفي بين أفراد المجتمع في حين وبسبب تخلف العادة المصرفية تحول جزء كبير من الأموال الفائضة إلى أشكال أخرى من الموجودات أو الاكتناز. (الزبيدي، 2011، ص147)

5. الموقع وعدد الفروع والثقة النفسية بالمصارف:

يعتبر موقع المصرف من العوامل المهمة والتي تؤثر في لفت انتباه المودعين، لذلك فإن المصارف التجارية تسعى لاختيار أفضل المواقع وفي أفضل الأماكن، وذلك بغرض تسهيل وصول المودعين المحتملين إليها، وكذلك تسعى المصارف التجارية للتفرع وزيادة عدد مواقع تقديم خدماتها، وهذا ما يعرف (بالانتشار المصرفي) وذلك لتغطية جميع الأماكن الجغرافية والوصول للعملاء في جميع المناطق وجميع الفئات، وتعد عملية الانتشار المصرفي والتفرع من المسائل المهمة والتي يجب تشجيعها وزيادتها. وتم في هذه الدارسة اعتماد متغير الانتشار المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني وذلك بحصر جميع الفروع والمكاتب للبنوك التجارية خلال فترة الدارسة.[15]

6. المخاطرة:

حيث تعد عملية الإيداع المصرفي عملية استثمارية تخضع لمخاطر مثلها مثل أي استثمار ولا يوجد أي استثمار بدون مخاطر وترتبط المخاطر مع العائد من وراء هذا الاستثمار. والودائع المصرفية كبديل استثماري تتعرض للعديد من المخاطر نتيجة عوامل داخلية و وخارجية. (الزبيدي، 2011، ص 148) وتتمثل المخاطر الداخلية في المصرف المودعة لديه الأموال، ومخاطرة إفلاسه وعدم قدرته على سداد الوديعة، وكذلك في الوديعة نفسها من حيث أن الوديعة تتعرض لمخاطرة فقد قيمتها بمرور الزمن (انخفاض القيمة الشرائية لها) مقارنة بالعائد، وتتمثل

[15] والمكاتب عبارة عن فروع صغيرة تابعه للفرع الاساسي، قد يكون موكل اليها مهمة محددة أو تقديم خدمة معينة أو تقديم جميع الخدمات كالفروع الاساسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العوامل الخارجية والتي تؤثر في الإيداع المصرفي في مخاطر السوق كتغير أسعار الفائدة والتقلبات الاقتصادية.

7. تبسيط الإجراءات المصرفية:

يعد هذا المتغير من المتغيرات المهمة في جذب الودائع على الرغم من عدم القدرة على قياسة، ويمكن أن يطلق عليه الثقافة المصرفية في المجتمع، حيث أَن شرح الإجراءات وإيصالها للعملاء المحتملين من (الأفراد والقطاعات الاقتصادية) من أهم الأعمال التي يجب أَن تضطلع بها المؤسسات المصرفية، وذلك من خلال تسويق الخدمات وشرح المزايا والعوائد من خلال التعامل مع القطاع المصرفي.

3.4 المبحث الرابع: استراتيجيات المصارف التجارية في جذب الودائع

الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع:

يمكن التمييز في هذا الصدد بين استراتيجيتين أساسيتين هما: (هندي، 1996، ص 152)

- المنافسة السعرية التي تقوم على دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين.
- والمنافسة غير السعرية التي تقوم على تقديم خدمات أفضل للمودعين.

وكذلك تتنوع الخيارات الاستراتيجية التي تنتهجها المصارف طبقاً لإمكانياتها وطبيعة أهدافها، وخصائصها وظروف المنافسة سواء أكانت على المستوى الكلي للمصرف أم على مستوى وحدة الأعمال الاستراتيجية. (الزبيدي، 2011، ص 151).

3.4.1 استراتيجية المنافسة السعرية:

على الرغم من الاعتراف بأهمية المنافسة السعرية Price Competition في معظم مجالات النشاط الاقتصادي، تضع التشريعات قيوداً على تلك المنافسة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك منع الفوائد على الودائع الجارية، الأمر الذي يوصد الباب أمام المنافسة السعرية كاستراتيجية ممكنة لجذب تلك الودائع أما أسباب التحريم فيمكن تلخيصها فيما يلي: (هندي، 1996، ص 157) و(شمام، 2005، ص 25)

1. الحد من ارتفاع تكلفة الأموال.
2. الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك.
3. الحد من ارتفاع الفوائد على القروض.
4. الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة والنائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.4.2استراتيجية المنافسة غير السعرية:

تتمثل هذه الإستراتيجية بتقديم خدمات جيدة بأسعار تنافسية، أي أنها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع، إنما تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للزبون. (آل علي، 2002، ص 139). ومما يزيد من احتمال نجاح هذه الاستراتيجية ما أكدته الدراسات الميدانية من وجود تباين كبير بين البنوك في مستوى جودة الخدمات المقدمة، وأيضاً في تكلفتها إلى جانب التباين في أنواع الخدمات المقدمة ومدى تكاملها، ويمكن توضيح أهم هذه الاستراتيجيات في الآتي: (هندي، 1996، ص 158) و (الزبيدي، 2011، ص 151-162)

1. استراتيجية تطوير الودائع: يعد تطوير المنتجات أحد العناصر الأساسية في نجاح المصرف، كإدخال أنواع جديدة من الودائع يقبل المودعين عليها ويشجع المودعين المحتملين على التعامل معه مواجهة المنافسين.

2. استراتيجية تطوير الخدمات: جوهر هذه الاستراتيجية هو صناعة الخدمات والتسهيلات المستقلة أو المرتبطة مع المنتجات المصرفية الأساسية، مما يسهم في زيادة الطلب على ودائعها للاستفادة من تلك الخدمات، إذ يفضل الزبائن التعامل مع المصارف القادرة على تطوير خدماتها عبر طرح خدمات جديدة، أو تطوير الخدمات الحالية وأسلوب تقديمها.

3. استراتيجية تطوير الأسواق: وتنتهج هذه الاستراتيجية المصارف التي تتجه نحو التوسع في أسواقها بهدف جذب زبائن جدد في سوق الصناعة المصرفية، وتتضمن هذه الاستراتيجية تطوير أسواق جديدة واستراتيجية التغلغل في الأسواق الحالية.

4. استراتيجية التنويع (الصيرفة الشاملة): وتستند هذه الاستراتيجية إلى فلسفة التنويع Diversification، وذلك إما باستخدام التنويع المترابط خلال نشاطات مرتبطة مع مجالها الحالي في الصيرفة مثل قبول الودائع من كل القطاعات ومنح القروض لكافة القطاعات مما يعني رفع الطلب على ودائع المصرف نتيجة لتنويع وزيادة عدد عملائه، أو باتباع التنويع غير المترابط وذلك بالدخول في مجالات غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار وتقديم خدمات التمويل التأجيري... إلخ

5. استراتيجية التمييز: تبحث منشأة الأعمال دائماً عن التميز والتفرد من خلال تطوير منتجات وخدمات ينظر إليها على أنها متميزة. وقد دلت التجارب أن المهم ليس عدد المنتجات بل التمييز فيها، إذ أصبح التمييز ثمن النجاح الآن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. استراتيجية التركيز: وهي تحتم على المصارف صياغة استراتيجية تركز على تقديم تشكيله معينة من المنتجات، أو التخصص بالعمل في المناطق الجغرافية التي تستطيع تقديم خدمتها بكفاءة وبكلف منخفضة.

3.5 خلاصة الفصل:

تم التعرف من خلال هذا الفصل على أهمية المصارف التجارية وقدرتها على تعبئة المدخرات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية حيث يلعب القطاع المصرفي بشكل عام دوراً أساسياً وهاماً في تحقيق التوازن المالي، وكذلك تم توضيح دور المدخرات كمصدر ذاتي لتمويل التنمية وتغطية حجم الاستثمار التنموي بشكل أساسي ومستمر.

ولتوضيح أهمية المدخرات في تمويل التنمية تم التطرق لمصادر تمويل التنمية الاقتصادية وتوضيح موقع المدخرات كمصدر من مصادر التنمية، وكذلك تم توضيح الأنواع والأشكال المختلفة للادخار في الاقتصاد بشكل عام، وتوضيح الأوعية الادخارية التي تستخدمها المصارف لجذب المدخرات من قطاعات مختلفة، وكذلك تم التطرق لمحددات الادخار ودوافعه من جانب العملاء. وفي المبحث الأخير من هذا الفصل تم التطرق لموضوع الاستراتيجيات المتبعة في المصارف لجذب المدخرات، حيث تعتبر عملية بناء الثقة مع العملاء من الوظائف الأساسية للمصارف لتعزيز حجم مدخراتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: القطاع المصرفي الفلسطيني

4.1 **المبحث الأول: التطور التاريخي للقطاع المصرفي الفلسطيني**

4.2 **المبحث الثاني: هيكل القطاع المصرفي الفلسطيني**

4.3 **المبحث الثالث: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني**

4.4 **المبحث الرابع: مصادر واستخدمات الأموال في القطاع المصرفي الفلسطيني**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1 مقدمة

يعتبر وجود جهاز مصرفي قوي ومتكامل من الأساسيات اللازمة لنجاح عملية التنمية في أي بلد. لذلك، فإن التغييب القسري للجهاز المصرفي أثر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية كان حلقة من حلقات السياسة الإسرائيلية التي ساهمت في تخلف الاقتصاد الفلسطيني طوال الفترة الماضية. فقد ساهم ذلك إلى جانب الضرائب الإسرائيلية المرتفعة والإجراءات العسكرية وما رفقها من ظروف عدم الاستقرار، في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وبالتالي في الحد من نمو الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي انعكس على رفاهية ومستوى معيشة الشعب الفلسطيني. (سلطة النقد، التقرير السنوي، 1995)

يهدف هذا المبحث إلى دراسة تاريخ القطاع المصرفي الفلسطيني، وكذلك التعرف على أهم مكونات القطاع المصرفي الفلسطيني، وأهم الخصائص ونقاط القوة، وذلك كمقدمة لتوضيح أهمية هذا القطاع كأحد المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

4.2 المبحث الاول: تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني:

اتسم التطور التاريخي للجهاز المصرفي في فلسطين في البداية بالضعف والتشوه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف والمتغيرات السياسية التي مرت بها فلسطين. ومع نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، جاءت الحاجة إلى وجود جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي والاقتصادي في فلسطين، عليه تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية بهدف إعادة بناء النظام المصرفي وفق أسس ومعايير مهنية وبمواصفات عالمية. (مركز الميزان، 2007).

4.2.1الجهاز المصرفي الفلسطيني فيما بين 1967 – 1994م:

لقد عانى الاقتصاد الفلسطيني من الغياب الطويل لوجود جهاز مصرفي فاعل في الفترة التي سبقت عام 1993م والتي سبقت وتلت عام 1967م في أعقاب وأثناء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وفرض الحكم العسكري عليها، حيث عمدت سلطات الاحتلال إلى إغلاق فروع المصارف العاملة فيها وجمدت أرصدتها بموجب أوامر عسكرية خاصة بهذا الشأن. (الخليل، 2004، ص 30)

بعد سنة 1967 توقفت جميع المصارف العربية عن العمل داخل الضفة والقطاع، وذلك وفق القرار العسكري الإسرائيلي رقم (7) بتاريخ 1967.06.07. وقد بدأت المصارف الإسرائيلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمزاولة العمل المصرفي في القطاع والضفة بعد ذلك بسنه وفق القرار العسكري رقم (255) بتاريخ 08.06.1968 م (عاشور، 2007، ص 55)

ركزت المصارف الاسرائيلية نشاطها نحو تعبئة المدخرات الفلسطينية بالدرجة الأساسية، وبقيت بعيدة عن الدور الطبيعي المفترض أن تقوم به كمصارف تجارية، إذ غلب على نشاطتها الائتماني الطابع التجاري بما يخدم النشاط التجاري الإسرائيلي ويعمق التبعية الاقتصادية بإسرائيل، حيث لم يكن لها أي إسهام في توسيع النشاط والنمو الاقتصادي في المناطق الفلسطينية المحتلة، كون سياسة منح الائتمان بقيت مقيدة ضمن حدود ضيقة، ولا تمنح إلا مقابل ضمانات تفوق قيمة التسهيل الممنوح بحيث بلغت نسبة الائتمانات إلى الودائع عام 1984م حوالي 10.4% فقط، الأمر الذي دفع الفلسطينين إلى تجنب التعامل معها خوفاً من إعطاء المصارف الإسرائيلية الذريعة لمصادرة الرهونات المقدمة كضمانات من أراضي وعقارات، بذلك فإن مستوى الائتمان الذي قدمته هذه المصارف كان دائماً في حدود 1% من الناتج المحلي الإجمالي. (الخليل، 2004، ص 31)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 4-1 إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف الإسرائيلية في الفترة 1978-1984

السنة	إجمالي الائتمان بملايين الشواقل بالأسعار الجارية	إجمالي ودائع الجمهور بملايين الشواقل بالأسعار الجارية	نسبة الائتمان إلى الودائع %	نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي %
1978	14.1	65.8	21.43	1.05
1979	18	116.3	14.48	0.87
1980	34.7	314.6	11.03	0.65
1981	54.3	734.6	7.39	0.50
1982	337.7	1797.2	18.79	1.39
1083	699	4987.4	14.02	1.19
1984	3525.8	33826.8	10.42	1.19

المصدر: دراسة الخليل، 2004، ص 32، ESCWA & UNCTAD، القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال، 1987، ص 47، 12

يوضح جدول 4-1 وبشكل جلي دور المصارف الإسرائيلية بتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، حيث استخدمت المصارف كأدة في يد الاحتلال العسكري لشل الاقتصاد الفلسطيني، حيث لم تتجاوز نسبة التسهيلات من الودائع 22% في أحسن الأحوال عام 1978م، وكذلك لم تتجاوز نسبة التسهيلات من الودائع 1.19% في العامين (1983 ، 1984م)، وهي نسب ضئيلة توضح الدور الذي لعبته المصارف الإسرائيلية في الاقتصاد الفلسطيني.

ويعتبر هذا بمثابة احتكار للبنوك الإسرائيلية للعمل في الأراضي الفلسطينة بالقوة العسكرية حتى عام 1987 عندما أجبرت على إغلاق فروعها العاملة هناك إثر اندلاع الانتفاضة[16]. بالإضافة إلى فروع البنوك الإسرائيلية التي كانت تقدم بعض الخدمات المصرفية وقد تمكن بنك فلسطين في بداية عام 1981 من إعادة فتح فرعه في غزة بعد أن كسب دعوى قضائية لدى المحاكم الإسرائيلية. كما أعاد بنك القاهرة – عمان فتح فرعه في نابلس عام 1986 بموجب اتفاقية خاصة مع بنك إسرائيل المركزي. (سلطة النقد، التقرير السنوي الأول، 1995، ص 44-45)

[16] لم تقدر البنوك الاسرائيلية في استقطاب ودائع الفلسطينوين بفضل والوعي والادراك المبكر لدور هذه المصارف واستخدمها كأدة في يد الاحتلال العسكري، وكذلك لاقتصار هذه المصارف على التعامل بالشيكل الاسرائيلي وهو الذي كان يتعرض للتآكل بشكل مستمر، مما دفع الفلسطينين للاحتفاظ بمدخراتهم بعملات أكثر استقراراً كالدولار الامريكي والدينار الاردني والمعادن الثمينة، وتجنب الفلسطينيون التعامل مع المصارف الاسرائيلية خوفا من الضرائب التعسفية التي كانت تنفذها اسرائيل. واقتصر تعامل الفلسطينون لفئات محدودة اضطرها طبيعة عملها للتعامل مع هذه البنوك كالموظفين والتجار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصارف التي عملت في الأراضي الفلسطينية أثناء فترة الاحتلال العسكري:

أولاً: في قطاع غزة:

جدول 4-2 المصارف العاملة في قطاع غزة أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي في الفترة 1967-1994

المصرف	بنك هبوعليم	بنك ديسكونت	بنك لئومي	بنك مزراحي	المجموع
الفروع	3	2	4	1[17]	10

المصدر: عاشور، 2007، ص 55-56

ثانياً: في الضفة الغربية

جدول 4-3 المصارف العاملة في الضفة الغربية أثناء فترة الاحتلال العسكري الإسرائيلي 1967-1994

المصرف	بنك باركليز	بنك ديسكونت	بنك ميزراحي	بنك هبوعليم	بنك لئومي	بنك عين حي	المجموع
العدد	1[18]	5	4	4	15	1	30

المصدر: عاشور، 2007، ص 55-56

لقد كان الاقتصاد الفلسطيني شبه محروم من الخدمات المصرفية طوال فترة الاحتلال الإسرائيلي، نتيجة لإغلاق جميع البنوك التي كانت تعمل في فلسطين قبل عام 1967. (سلطة النقد، التقرير السنوي الاول، 1995، ص 36).

وقد أبرزت مؤشرات المصارف الإسرائيلية العاملة في الضفة والقطاع بشكل واضح قصور وضعف مساهمة فروع المصارف الإسرائيلية في التنمية في الضفة والقطاع، ويمكن التعبير عن دور المصارف الإسرائيلية في أنها استطاعت ان تنسحب من تطور الحياة الاقتصادية للسكان، بل وسحب ودائعهم لاستثمارها خارج وطنهم. (عاشور، 2007، ص 86)

إن الجهاز المصرفي الفلسطيني كان موجوداً، ولكن غير مكتمل الأركان قبيل قدوم السلطة، حيث أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي استحوذ على القطاع المصرفي الفلسطيني بأوامر عسكرية احتلالية لتعزيز التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وإطالة عمر الاحتلال.

---

[17] كان متواجد في مستوطنة غوش قطيف لخدمة المستوطنين فقط.
[18] يسمى بنك مركنتيل ديسكونت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد سمح لبعض المؤسسات المحلية والعربية بالعمل في إطار ضيق وحدود دنيا، وهو ما لم يمكنها من التطور والانتشار، فقد بقيت صغيرة حتى قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994. (عاشور، 2007، ص 223-224)

واستمر القطاع المصرفي على هذا الحال حتى عام 1991، حيث ظل العمل المصرفي في الأراضي الفلسطينية محدوداً كماً ونوعاً، فمن الناحية المؤسسية اقتصر التوسع على افتتاح ثلاثة فروع إضافية لبنك القاهرة – عمان. (سلطة النقد، التقرير السنوي الأول، 1995، ص 45)

ومنذ انطلاق المسيرة السلمية أواخر 1991 ظهر اهتمام واضح بتأسيس البنوك في الأراضي الفلسطينية، استعداداً لمرحلة السلام، وعملت معظم البنوك التي كانت لها فروع تعمل قبل الاحتلال الإسرائيلي على إعادة فتح فروعها وعمد بعضها إلى زيادة شبكة فروعه. وتبعاً لذلك، فقد أصبح عدد البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية بنهاية عام 1995 ثلاثة عشر بنكاً (منها ثلاثة بنوك فلسطينية وعشرة بنوك خارجية) تقدم خدماتها من خلال شبكة من الفروع تبلغ 57 فرعاً. (سلطة النقد، التقرير السنوي الأول، 1995، ص 46)

جدول 4-4 عدد البنوك و فروعها إبان قدوم السلطة 1994

المنطقة / المنطقة	عدد البنوك			عدد الفروع العاملة		
	فلسطينية	خارجية	المجموع	فلسطينية	خارجية	المجموع
محافظات غزة	3	4	7	9	10	19
المحافظات الشمالية	3	9	13	5	33	38
المجموع *	3	10	13	14	43	57

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الأول، 1995، ص 48.

*مجاميع عدد البنوك لا تتطابق عمودياً بسبب وجود بعض البنوك التي تعمل في محافظات غزة والمحافظات الشمالية في آن واحد.

واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني قبيل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994:

1. بنك فلسطين في قطاع غزة: وهو مصرف محلي، كان محدوداً بالعمل داخل قطاع غزة.
2. بنك القاهرة –عمان في الضفة الغربية: وهو مصرف أردني افتتح العديد من الفروع في الضفة الغربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. برامج التمويل الأجنبية: حيث تقوم الدول الأجنبية بمنح مساعدات في صور برامج مختلفة، على سبيل المثال الحكومة الأمريكية.
4. المصارف الإسرائيلية: وتقلص دورها مع بداية الانتفاضة الأولى، حيث أغلق معظمها الفروع وما تبقى اغلق بداية التسعينات.
5. مؤسسات الصرافة: من أبرز معالم القطاع المالي الفلسطيني من بعد 1967 وحتى الآن، حيث مارست العديد من وظائف المصارف وأدت خدماتها.
6. مؤسسات وبرامج الإقراض الصغير: حيث انتشرت هذه المؤسسات بعد احتلال 1967 وتعتمد هذه المؤسسات في أنها لا تسعى لتحقيق الربح، وهي تسعى بصورة أو بأخرى إلى منح القروض الميسرة للمشاريع الإنتاجية.

4.3 المبحث الثاني: هيكل القطاع المصرفي الفلسطيني

انطلاقاً من واقع القطاع المصرفي عقب اتفاقية السلام، فقد وضعت سلطة النقد الفلسطينية على رأس أولوياتها إعادة بناء الجهاز المصرفي ورفع كفاءته إلى المستوى المطلوب الذي يمكنة من القيام بالدور المطلوب في عملية إعادة البناء الشاملة التي يحتاجها الاقتصاد الفلسطيني. (سلطة النقد، التقرير السنوي، 1995، ص 43)

4.3.1 سلطة النقد الفلسطينية (البنك المركزي الفلسطيني)

حققت سلطة النقد خلال السنوات القليلة الماضية نقلة نوعية مميزة على صعيد بنائها المؤسسي، وعلى صعيد العمل المصرفي في فلسطين، وقد أشادت المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتطور الكبير الذي حققته سلطة النقد في المجال المالي والمصرفي، حيث أشاد صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر أواخر آذار 2011، بمستوى جاهزية سلطة النقد للتحول إلى بنك مركزي عصري، وتحدث التقرير عن الإصلاحات المؤسسية التي نفذتها سلطة النقد منذ عام2007 ، وإعادة الهيكلة التي مكنتها من تحقيق المهام الأساسية التي تضطلع بها البنوك المركزية. (عودة، 2013، ص 3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: مرحلة التأسيس 1994 – 2001:

جاء تأسيس سلطة النقد في أواخر عام 1994، وبعد بضعة شهور فقط من توقيع اتفاق باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وذلك انطلاقاً من أهمية وجود نظام مصرفي قوي ينظم ويراقب الأنشطة المصرفية ويعمل بكفاءة عالية وفعالية في تدعيم جهود إعادة البناء وتنمية الاقتصاد الفلسطيني. (سلطة النقد، 1995، ص 59). يمكن القول أن المرحلة التأسيسية 1994 – 2001 اتصفت ببعض الخصائص أهمها على صعيد البناء الداخلي تعدد الهيكليات الخاصة بسلطة النقد وعدم الاستقرار على هيكلية معينة شاملة بعيدة المدى، وضعف الكادر البشري ومحدودية خبرته .كما تم في هذه المرحلة التركيز على عملية البناء والتأهيل التي تمت بمساعدة من بعض البنوك المركزية العربية. (عودة، 2013، ص 3)

ثانياً: المرحلة الوسيطة 2002 – 2005:

جاءت المرحلة الوسيطة لتركز بدرجة أكبر على الأنظمة المصرفية والرقابية ... وتعميق الروابط بين مؤسسات الجهاز المصرفي، وإيجاد العديد من الأطر القانونية المنظمة للعمل المصرفي أهمها إصدار قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002. بالإضافة إلى البدء في التفكير نحو إجراء تحول استراتيجي نحو بنك مركزي عصري وبكامل الصلاحيات. (عودة، 2013، ص 3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطة التحول الاستراتيجي[19] 2006- حتى الآن:

في ضوء تجربة سلطة النقد خلال المرحلة التأسيسية والمرحلة الوسيطة تم وضع خطة التحول الاستراتيجي في العام 2006 تهدف إلى تحويل سلطة النقد من مؤسسة ذات مسؤوليات محصورة بدرجة أساسية بالاستقرار المالي، إلى مؤسسة ذات صلاحيات أوسع بما يجعلها بنك مركزي كامل الصلاحيات يعنى بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويتمتع بمصداقية وفعالية عالية بما يحقق ثقة الشعب الفلسطيني، والأطراف الخارجية الأخرى خاصة الاستثمارية.

4.3.2 المصارف التجارية

البنوك التجارية:

يتكون القطاع المصرفي في فلسطين بشكل أساسي من المصارف التجارية التي تستقطب النسبة الأكبر من ادخارات الوحدات الاقتصادية وادخارات الأفراد ، وهي بالتالي تحتكر توجيه الادخارات نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وكانت سلطة النقد تصنف المصارف إلى وطنية وعربية وأجنبية قبل صدور قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010.

المصارف الوطنية: وهي المصارف التي تأسست بموجب سجل الشركات في فلسطين وبترخيص من سلطة النقد الفلسطينية.

---

[19] وأهم الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال إعادة هيكلة وحوكمة الجهاز المصرفي الفلسطيني.

1. هيكلية شاملة لسلطة النقد الفلسطينية باعتبارها رأس الهرم في الجهاز المصرفي الفلسطيني
2. استحداث وتطوير التشريعات التي تحكم عمل الجهاز المصرفي الفلسطيني

(قانون المصارف، قانون البنك النركزي الفلسطيني، قانون مكافحة غسيل الأموال، قانون نظم المدفوعات في فلسطين، قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع)

3. استحداث وتطوير الأنظمة المصرفية والرقابية
4. الرقم الدولي للحساب المصرفي –آيبان (International Bank Account Number– IBAN)
5. إعادة هيكلة النظام المصرفي

(معالجة المصارف الضعيفة، تعزيز التفرع في القرى والارياف والأماكن النائية، رفع الحد الأدنى لرؤوس الأموال، حث المصارف وتوجيهها نحو إدخال مختلف الخدمات المصرفية الالكترونية الحديثة بما يسهم في رفع كفاءة الخدمة المصرفية المقدمة للجمهور).

6. تنظيم وضبط مهنة الصرافة
7. التوعية والتثقيف المصرفي للمجتمع
8. تطوير العلاقات الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصارف العربية والأجنبية : وهي المصارف التي تأسست بترخيص من السلطات المصرفية في البلد الأم ، وحاصلة على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية لمزاولة العمل داخل فلسطين

البنوك الإسلامية:

تعمل في فلسطين ثلاث[20] مصارف إسلامية هي : الإسلامي العربي، الإسلامي الفلسطيني، الأقصى الإسلامي[21]، و تقوم هذه المصارف باستقطاب ودائع العملاء وتوجيه النشاط المصرفي وفق الشريعة الإسلامية.(أبو سمرة، 2007، ص23)

المصرفي الإسلامي: هو المصرف الذي يرخص له بممارسة الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وأية أعمال أخرى لا تتعارض مع أحكام قانون المصارف. (قانون المصارف رقم 9، 2010)

تطور توزيع فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين حتى عام 2012

[20] كان يوجد بنك رابع وهو بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية، وقد استحوذ عليه البنك الإسلامي الفلسطيني فأصبح هناك ثلاثة بنوك فقط. عاشور، 2007، ص 227)

[21] تم تصفيته في العام 2010 وبيعه للبنك الإسلامي الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 4-5 تطور توزيع فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين حتى عام 2012

السنة	المصارف الوطني		المصارف الاردنية		المصارف المصرية		المصارف الأجنبية		إجمالي المصارف الوافدة		إجمالي المصارف العاملة	
	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب
1995	3	14	8	39	1	3	1	1	10	43	13	57
1996	4	22	8	45	2	4	1	1	11	50	15	72
1997	8	31	8	53	2	5	1	1	11	59	19	90
1998	9	42	8	54	2	7	2	3	12	64	21	106
1999	9	50	8	56	2	7	2	3	12	66	21	116
2000	9	52	8	57	2	8	2	3	12	68	21	120
2001	9	56	8	57	2	8	2	3	12	68	21	124
2002	9	57	8	59	2	8	1	1	11	68	20	125
2003	9	58	8	64	2	8	1	1	11	73	20	131
2004	9	60	8	64	2	8	1	1	11	73	20	133
2005	9	69	8	61	2	8	1	1	11	70	20	139
2006	10	77	8	65	2	8	1	1	11	74	21	151
2007	10	82	8	71	2	6	1	1	11	78	21	160
2008	10	89	8	93	2	7	1	1	11	101	21	190
2009	10	104	8	98	1	6	1	1	10	105	20	206
2010	8	110	8	95	1	6	1	1	10	102	18	212
2011	8	110	8	101	1	6	1	1	10	108	18	226
2012	7	121	8	104	1	6	1	1	10	111	17	232

المصدر: 1995 – 2007، سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي،2011، ص 25.

2008 – 2012، سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، ص 115.

حرصت سلطة النقد على إيصال الخدمة المصرفية إلى كافة المناطق الفلسطينية، مع إعطاء الأولوية لمناطق الأرياف والأماكن النائية حرصًا على تسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام معاملاتهم المالية المختلفة . وقد تعزز هذا التوجه في سياسة التفرع [22]

---

[22] نموذج كاميرون Cameron Model وضع عام 1967 حيث ينص على ان لكل 10000 شخص فرع واحد لبنك، مبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي يتم قياس عدد الفروع ببساطة من خلال المعادلة التالية: Number of branches / Number of Population x 1000

هذه المعادلة تسمى معدل الكثافة المصرفية (درجة الانتشار)، حيث ان العدد 1 يسمى الحد المثالي للتوزيع، فاذا كان العدد اكبر من واحد صحيح فان هناك انحراف موجب أي بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف لكنه (أي الانتشار الكبير) احيانا يكون اكبر بكثير من الحاجة اليه مما يشكل عبئاً من حيث التكلفة على المصارف وبالتالي انخفاض ربحية البنك، اما اذا كان المعدل أقل من واحد صحيح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تبنتها سلطة النقد في العام 2007 وأسفرت سياسة التفرع عن ارتفاع عدد الفروع والمكاتب المصرفية المنتشرة في المناطق الفلسطينية إلى 234 فرع/مكتب في نهاية حزيران 2013. (عودة، 213، ص 20)

4.4 المبحث الثالث: مؤشرات الجهاز المصرفي الفلسطيني:

4.4.1.1تطور موجودات المصارف العاملة في فلسطين 1995 – 2012م:

جدول 4-6 تطور موجودات المصارف العاملة في فلسطين 1995-2012

السنة	الموجودات	التغير	معدل التغير %
1995	1441	-	-
1996	2200.35	486	28
1997	2907.55	707	32
1998	3336.65	429	14
1999	3857.40	522	15
2000	4595	738	19
2001	4422	*173	*4
2002	4267	*155	*4
2003	4729	462	11
2004	5114	385	8
2005	5601	487	10
2006	5737	136	3
2007	6983	1246	22
2008	7640	657	10
2009	8091	451	6
2010	8798	707	9
2011	9337	539	7
2012	10044	707	8

سلطة النقد الفلسطينية، تجميع أعداد مختلفة، ص 107، 1996.

موقع سلطة النقد الفلسطينة. www.pma.ps

فهنالك انحراف سلبي أي بمعنى ان انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافية وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية الى شريحة معينة من الناس ممن هم بحاجة الى هذه الخدمة.

إذ أن هذه النسبة لا تزال في فلسطين في حدود (17.1ألف نسمة/فرع أو مكتب) في حزيران2013 . (عودة، 2013، ص 20)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ من بيانات جدول 4-6 مدي التراجع في موجودات المصارف العاملة وذلك لما شهدته هذه الفترة من أحداث سياسية وأمنية خطيرة أثرت وبشكل مباشر على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ويمكن تحليل موجودات المصارف العاملة في هذه الفترة ، فقد سجلت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بنسبة 51.52% ، واستمر تركز الموجودات في الموجودات الأجنبية، بنسبة 14%، وقد سجلت الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 50%، أما الأرصدة لدى البنوك في فلسطين، فقد سجلت انخفاضاً نسبياً عام 2006 مقارنة بالعام 2001، محققة انخفاضاً ما نسبته 0.80- % مقارنة بالعام 2001.

ويمكن تحليل معدلات النمو في الموجودات لتلك الفترة والواردة في بيانات الجدول أعلاه، فقد سجلت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بنسبة 154.81% ، كما استمر تركز الموجودات في الموجودات الاجنبية، حيث سجلت نمواً نسبته 0.40 %. وسجلت الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية انخفاضاً بنسبة 30% ، وفيما يتعلق بالارصدة لدى البنوك في فلسطين، فقد سجلت زيادة نسبية محققة نمواً نسبته 12% مقارنة بالعام 2007.

4.4.1.2 مصادر واستخدامات الأموال في القطاع المصرفي الفلسطيني:

4.4.1.2.1 مصادر الاموال الخارجية:

تتكون مصادر الأموال الخارجية (إجمالي الودائع) من أربعة عناصر مرتبة حسب أهميتها خلال فترة الدراسة كما يلي: ودائع العملاء، ودائع المصارف العاملة في فلسطين، ودائع المصارف من خارج فلسطين، ودائع سلطة النقد. وتشكل هذه المصادر النسبة الأكبر من مصادر الأموال

4.4.1.2.2 مصادر الأموال الداخلية:

تتكون هذه المصادر بشكل أساسي من مصدرين وهما: رأس المال (حقوق الملكية)، والمخصصات. (عودة، 2005، ص 128).

ويتضمن المصدر الأول (حقوق المكلية):

رأس المال المدفوع:

يتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادة قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل رأس المال نسبة ضئيله من مجموع أموال المصرف. (العصار، والحلبي، 2010، ص 74) وبصورة عامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن حجم رأس المال يعطي انطباعاً عن متانة المصرف ومركزه المالي، حيث يعمل كبر حجم رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع هذا المصرف. (الراوي، 2005، ص 186)

تتطلب تعليمات سلطة النقد ألا يقل رأس المال المدفوع للمصارف التجارية عن عشرة ملايين دولار، وللمصارف الأخرى عن عشرين مليون دولار وذلك بالنسبة للمصارف الوطنية. أما بالنسبة لرأس المال المخصص لفروع المصارف الوافدة، فيجب ألا يقل عن خمسة ملايين دولار (تعميم رقم (20 – د4/97) بتاريخ 1997/6/1). إلا أنه في عام 2003 أصدرت سلطة النقد التعميم رقم (2003/57) بتاريخ 2003/4/21 تم بموجبة تعديل رأس المال المخصص لفروع المصارف الوافدة (الأجنبية)، حيث ربط رأس المال المخصص بحجم ودائع العملاء في هذه المصارف وبناءً عليه: (عودة، 2005، ص 132)

- يكون رأس المال المخصص للفروع الأجنبية التي يزيد حجم ودائع العملاء لديها عن 30 مليون دولار، 20 مليون دولار.
- يكون رأس المال المخصص للفروع الأجنبية التي يقل حجم ودائع العملاء لديها عن 30 مليون دولار، 5 مليون دولار.
- يتم إيداع 50% من رأس المال المخصص للفروع الأجنبية لدى سلطة النقد.

ونتيجة لهذا التعديل فقد ارتفع حجم رؤوس الأموال المدفوعة في الفترة 2003 –2005. حيث ارتفع من 218 مليون دولار في نهاية عام 2002، إلى 316 مليون دولار في نهاية عام 2005. وتعتبر هذه الأموال من أهم مصادر الأموال الداخلية وتحتل المرتبة الأولى فيها، حيث شكلت ما نسبته 57.7% من مصادر الأموال الداخلية في المتوسط خلال الفترة 1996 – 2005. وبالتالي فهي تعتبر خط الدفاع الأول لامتصاص أية خسائر قد يتعرض لها المصرف.

أما بالنسبة لتطورات حجم رأس المال المدفوع فقد أصبح الاتجاه التصاعدي من السمات الملازمة لحقوق الملكية للمصارف في فلسطين العاملة. وارتفع رأس المال المدفوع بنحو 20.2 مليون دولار، وحافظ رأس المال المدفوع وبقي مهيمناً على الجزء الأكبر من تلك الأوزان، حيث شكل نحو 71.2% من صافي حقوق الملكية نهاية العام 2012. (سلطة النقد، التقرير السنوي، 2012، ص 76).

وفي الوقت الحالي فقد أصبح رأس المال المعتمد لجميع المصارف هو 50 مليون دولار وذلك اعتباراً من عام 2010، وذلك بموجب التعليمات رقم (2009/7) بتاريخ 2009/12/6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4.2 الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين

يلاحظ أن الودائع قد ساهمت بالجزء الأكبر من التوسع في موارد أموال البنوك العاملة في فلسطين، حيث تضاعفت ودائع العملاء من 588.8 مليون دولار بنهاية عام 1994 إلى 1707 مليون دولار بنهاية عام 1995، مساهمة بما نسبته 76.1% من إجمالي الزيادة في المطلوبات. ويذكر أن هذه الزيادة الكبيرة في ودائع العملاء لم تكن نابعة من مدخرات جديدة تولدت في الاقتصاد الفلسطيني، وأنما جاءت في الواقع نتيجة لتحويل المدخرات المتراكمة في سنوات سابقة إلى البنوك بعد أن كانت تلك المدخرات مكتنزة في خارج البنوك بأشكال مختلفة. (سلطة النقد، التقرير السنوي الأول، 1995، ص 37)

4.4.2.1 تطور حجم ودائع العملاء في المصارف العاملة في فلسطين 1995 – 2012م

جدول 4-7 تطور حجم ودائع العملاء في المصارف العاملة في فلسطين 1995 –2012

السنة	الودائع (مليون دولار)	التغير	معدل التغير %
1995	1195	–	–
1996	1707	512	43
1997	2090	383	22
1998	2414	324	15
1999	2875	461	19
2000	3507	632	22
2001	3399	*108	* 3
2002	3430	31	* 1
2003	3624	194	* 6
2004	3958	334	9
2005	4190	232	6
2006	4216	26	0.6
2007	5117	901	21.37
2008	5846.9	729.9	14
2009	6296.8	449.9	7.7
2010	6802.4	505.6	8
2011	6972.5	170.1	2.5
2012	7384.2	411.7	6

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الأول، ص 107، 1995

سلطة النقد الفلسطينية، النشرات تجميع من عدة نشرات إحصائية.

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2012 ص 122

موقع سلطة النقد الفلسطينة www.pma.ps

* القيمة بالسالب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاوة على تزايد ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في مناطق السلطة الفسطينية، فقد ارتفعت ودائع البنوك، والتي يتكون معظمها من ودائع المراكز الرئيسة في الخارج حيث تضاعفت خمس مرات تقريباً عندما ارتفعت من 29.5 مليون دولار بنهاية عام 1994 إلى 148.6 مليون دولار بنهاية عام 1995 من إجمالي الزيادة في المطلوبات. (سلطة النقد، التقرير السنوي الأول، 1995، ص 37)، وبلغ متوسط النمو في حجم الودائع العملاء للفترة (1995 – 2000) 20% تقريباً، حيث كان أعلى معدل لنمو هذه الودائع عام 1996 بمعدل نمو بلغ 43%، في حين أن أدنى معدل نمو للودائع في هذه الفترة بلغ 15% عام 1998.

وشهدت الفترة (2001 – 2006) تراجع في معدل النمو للودائع العملاء وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى حيث شهدت تراجع في الإيداع المصرفي بمعدلات سالبة في نمو الودائع وذلك في سنوات (2001، 2002، 2003)، إلا أن حركة الإيداع المصرفي قد بدأت في النمو ولكن بشكل متباطئ في نهاية عام 2004، وبلغ متوسط النمو في الودائع في هذه الفترة 5.6% فقط.

واستمراراً لنمو الودائع فقد شهد نهاية العام 2007 معدل نمو كبير حيث بلغ 21% تقريباً، إلا أن السنوات التي تلت ذلك لم تشهد نمواً مماثلاً وحافظت على معدل نمو متباطئ، وكان متوسط معدل النمو في هذه الفترة (2007 – 2012) 8% تقريباً.

4.4.2.2 الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين حسب العملات 1995 – 2012 (بالمليون دولار)

وفيما يخص توزيع الودائع العملاء وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار الأمريكي، حيث بلغت 35% عام 1995، مع ملاحظة استمرار ارتفاع الأهمية النسبية حيث بلغت 62% في العام 2000. بينما يلاحظ انخفاض الأهمية النسيبة للودائع بعملة الشيكل الإسرائيلي، حيث بلغت أهميتها النسبية 20% مع ملاحظة استمرار التراجع في أهميتها الزمنية حيث بلغت 15% عام 2000. أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للودائع بعملة الدينار الأردني، فقد بلغت أهميتها النسبية 44% عام 1995، بينما تراجعت في السنوات التالية لتصل إلى 21% في العام 2000.

واستمراراً لتحليل الودائع وفقاً لنوع العملة، تتواصل الأهمية النسبية للودائع بعملة الدولار الأمريكي حيث بلغت أكبر قيمة لها خلال الفترة (2001–2006) 62% في عام 2002 وأن أدنى قيمة لهما بلغت 53% عام 2005. بالنسبة لعملة الدينار والشيكل الإسرائيلي، فقد بلغت أعلى قيمة لهم (26%، 16%) عامي 2006، 2001 على التوالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 4-8 الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين حسب العملات 1995-2012

السنة	دولار أمريكي		دينار أردني		شيكل إسرائيلي		عملات أخرى		مجموع	
	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%
1995	429	35	555	44	252	20	16	1	1252	100
1996	712	42	646	37	339	20	14	1	1711	100
1997	1014	49	718	34	333	16	25	1	2090	100
1998	1470	61	581	24	344	14	20	1	2415	100
1999	1818	63	634	22	387	13	39	2	2875	100
2000	2180	62	722	21	538	15	67	2	3507	100
2001	2053	60	745	22	535	16	66	2	3399	100
2002	2120	62	769	22	456	14	85	3	3430	100
2003	2178	60	843	23	512	15	91	3	3624	100
2004	2269	58	954	24	570	15	164	4	3958	100
2005	2193	53	1042	25	739	18	215	5	4190	100
2006	2316	55	1079	26	604	15	217	5	4216	100
2007	2637	52	1261	25	917	18	302	6	5117	100
2008	2600.5	45	1588.0	28	1290.8	22	367.6	6	5846.9	100
2009	2697.4	43	1786.7	29	1465.8	23	346.9	6	6296.8	100
2010	2853.4	42	1852.5	27	1728.9	25	367.6	5	6802.4	100
2011	2718.5	39	1801.4	26	2115.8	30	336.8	5	6972.5	100
2012	3063.2	42	1740.4	24	2323.5	31	357.1	5	7384.2	100

سلطة النقد الفسطينية، تجميع تقارير سنوية مختلفة والنشرات الإحصائية

سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف، التقرير السنوي، ص 122، 2013

وفي هذه الفترة (1995 – 2012) شهدت تراجعاً نسبياً للودائع بعملة الدولار الأمريكي لصالح العملات الأخرى، فكانت أعلى معدل للأهمية النسبية لودائع الدولار في عام 2007 حيث بلغت 52% وكانت أدنى نسبة في عام 2011، حيث بلغت 39%. وكانت أعلى نسبة للأهمية النسبية لعملة الدينار 29% في عام 2009، وأدنى قيمة كانت بنسبة 24% عام 2012، في حين شهدت ودائع عملة الشيكل ارتفاعاً حيث بلغت أعلى قيمة لها 31% عام 2012، في حين كانت أدنى قيمة لها 18% عام 2007. وخلاصة القول فإن الأهمية النسبية لودائع الدولار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي واحتلالها المركز الأول في الودائع بشكل عام مقارنة بالعملات الاخرى يرجع لعدة أسباب: (عودة، 2005، 140-139)

1. عملة الشيكل الإسرائيلي تستخدم بدرجة أساسية في المعاملات الجارية اليومية، والمعاملات التجارية الآنية المختلفة، بالإضافة إلى استخدامها في دفع رواتب الموظفين.
2. عملة الدينار الأردني تستخدم بدرجة أساسية في التوفير والادخار قصير الأجل.
3. عملة الدولار الأمريكي تستخدم بدرجة كبيرة في الادخار طويل الأجل، والاحتفاظ بالثروات.

4.4.2.3 أسباب نمو الودائع لدى المصارف العاملة في فلسطين:

هناك الكثير من العوامل التي ساعدت على نمو حجم الودائع في المصارف العاملة في فلسطين، وتجدر الملاحظة أن هذه العوامل ذات خصوصية بالمجتمع الفلسطيني، ويلاحظ أن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تتناقض مع مؤشرات الجهاز المصرفي، فبينما الودائع تزداد نجد أن البطالة والفقر أيضاً يزداد. وأهم هذه الأسباب: (عاشور،2007، ص246)

1. حركة تداول العملات.
2. الثقة في الجهاز المصرفي العامل في المجتمع المصرفي، والثقة في بعض وحداته.
3. عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث أنه معروف في الأحوال العادية أن الأمن والاستقرار يؤدي إلى زيادة حجم الودائع لدى المصارف والعكس صحيح، ففي أحوال الاضطراب والحرب يسحب الأفراد مدخراتهم من المصارف، ولكن نظراً لخصوصية الواقع الفلسطيني، فإن المواطن الفلسطيني يفضل إيداع المدخرات في البنوك خوفاً من المصادرة والضياع.
4. ضعف البنية الاقتصادية، وضعف الثقة بالمتغيرات المستقبلية، ساعد على زيادة حجم الودائع بدلاً من القيام بالاستثمار المادي المباشر وتأسيس المشاريع لدى أفراد المجتمع.
5. العوائد المحصلة من أصحاب الودائع والمدفوعات من المصارف.
6. المنح والقروض والمساعدات الخارجية التي حصل عليها الفلسطينيون خلال فترة السلطة الوطنية.
7. قدوم مجموعة من الفلسطينيون بمدخراتهم إلى فلسطين.
8. زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف للمواطنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4.3التسهيلات الائتمانية[23]

تعتبر التسهيلات الائتمانية العنصر الأهم من الناحية الاقتصادية، لما لها من تأثير على الأداء الاقتصادي، حيث يهتم واضعوا السياسة الاقتصادية، والمحللون الاقتصاديون بمراقبة حجم الائتمان، لارتباطة بحجم السيولة في الاقتصاد من ناحية، وبالإنفاق والنمو من ناحية أخرى.(عودة، 2005، ص 143).

كذلك لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد وممتد إلى كافة الأنحاء بالنسبة للبنك والاقتصاد القومي، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على إحداث النمو المتوازن لكافة قطاعات البنيان الاقتصادي.(ريحان، 2005، ص 517)

4.4.3.1 التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في فلسطين 1995– 2012

وبتحليل بيانات خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.، يتضح الاتجاه المتزايد لحجم نمو التسهيلات الائتمانية في بداية الفترة (1995 – 2000)، حيث بلغ معدل النمو 53% في العام 1996 مقارنة بالعام 1995، وتراجع نسبياً في العام الذي يليه حيث بلغ 45% تقريبا، وعموماً فقد كانت أدنى قيمة في عام 1999 حيث بلغ معدل النمو في الائتمان 20% تقريباً. وبلغ متوسط النمو في هذه الفترة 31.5%.

ومع أن هذا الارتفاع يعتبر دون المستوى المطلوب إذا ما تم مقارنة بحجم الودائع إلا أنه في الاتجاه الصحيح اذا ما أخذ بنظر الاعتبار الأوضاع السياسية وتراجع الاستثمارات وانخفاض معدل دخل الفرد، فيعتر نمو التسهيلات بمتوسط 31.5% مؤشر إيجابي.

ومع إندلاع انتفاضة الأقصى، حيث لحقت الأضرار بجميع القطاعات الاقتصادية، فإن المصارف التجارية شأنها شأن القطاعات الأخرى أصابها التراجع، فقد تراجع التسهيلات الائتمانية بمعدلات كبيرة، حيث بلغت أدنى قيمة عام 2006 بمعدل تراجع –25% مقارنة بالعام 2005 وكانت متوسط النمو في التسهيلات الائتمانية في تلك الفترة (2001 – 2006) 2.33% فقط.

وبداية الفترة الحالية (2007 – 2012) كانت أفضل حالاً من نهاية 2006، حيث نمت التسهيلات الائتمانية بمعدل 30% مقارنة بالعام السابق، إلا أن معدل نموها لم يتواصل في عام

[23] تشمل التسهيلات المصرفية، القروض، الجار ي مدين، سحوبات مصرفية وكمبيالات مخصومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2008، وإجمالاً كان متوسط النمو في التسهيلات الائتمانية خلال هذه الفترة بلغ 42%. (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي العاشر، 2004، ص 132)

جدول 4-9 التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة 1995 – 2012

السنة	الائتمان (مليون دولار)	التغير	معدل التغير%
1995	277	–	–
1996	423.86	146	53
1997	612.87	189.01	44.9
1998	833.10	220.23	35.9
1999	1005.47	172.37	20.7
2000	1348	343	34
2001	1220	*(128-)	*(9-)
2002	956	*(264-)	*(22-)
2003	1072	116	12
2004	1428	356	33
2005	1792	364	25
2006	1348	*(444-)	*(25-)
2007	1758.47	410.47	30
2008	1828.2	70	4
2009	2234.3	406	22
2010	2885.9	651	29
2011	3550.7	665	23
2012	4199.1	648	18

سلطة النقد، النشرة الإحصائية، عدد 22، مايو 2000

*حيث شهدت انتفاضة الأقصى.

سلطة النقد، النشرة الإحصائية، عدد 22، مايو 2000

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2012

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4.3.2توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي الفلسطيني حسب نوعها:

4.4.3.2.1 إجمالي الجاري مدين:

جدول 4-10 إجمالي الجاري مدين في الفترة 1995-2012

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الجاري مدين	-	255.44	325.55	448.87	530.94	764.62
المتوسط						465
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
إجمالي الجاري مدين	643.26	521.02	581.08	795.46	623.23	665.81
المتوسط						638.31
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
إجمالي الجاري مدين	616.79	703.68	663.58	900.39	1010.30	1238.07
المتوسط						855.47

سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الالكتروني، www.mpa.ps

ومن خلال بيانات الجدول 4-10، يتبين معدل النمو المضطرد في إجمالي الجاري مدين، حيث في الفترة الأولى بلغ متوسط قيمة الجاري مدين 465 مليون دولار، وكان أكبر قيمة في هذه الفترة عام 2000 حيث بلغت 764.62 مليون دولار.

وفي الفترة التالية نلاحظ تواصل معدل النمو ولكن بمعدل متناقص في بداية الفترة، سرعان ما ارتفع ليصل إلى أعلى قيمة له عام 2004 حيث بلغت قيمته 795.46 مليون دولار، وكان متوسط قيمتة الجاري مدين في الفترة الثانية 638.31 مليون دولار.

وارتفع متوسط قيمة الجاري مدين في الفترة الثالثة ليصل إلى أعلى قيمة له في طول فترة الدراسة حيث بلغ متوسط القيمة 855.47 مليون دولار.

وتفسر الزيادة الطردية في معدل نمو الجاري مدين، بتنامي التمويل قصير الأجل للأعمال التجارية، وهذا المؤشر يعطي توضيحاً حول سياسة المصارف العاملة في فلسطين، حيث تشجع هذا النوع من التسهيلات لتخوفها من البيئة الاستثمارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.4.3.2.2 إجمالي القروض:

جدول 4-11 إجمالي القروض في الفترة 1995-2012

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي القروض		146.26	252.63	327.85	436.18	515.58
المتوسط	280					
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
إجمالي القروض	541.59	416.85	474.80	619.20	1154.28	1167.13
المتوسط	729					
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
إجمالي القروض	1077.15	1114.15	1562.87	1978.03	2531.67	2950.32
المتوسط	1869					

سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الالكتروني، www.mpa.ps

ويوضح الجدول 4-11 تطور حجم القروض خلال فترة الدراسة، حيث حافظت القروض على معدل متزايد خلال فترة الدراسة، وهذا يعطي مؤشراً قدرة القطاع المصرفي على تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بالمحافظة على معدل نمو متزايد ومنح المزيد من القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولتوضيح هذه الأهمية فقد بلغت متوسط القروض في الفترة 1995 – 2000 بلغت 280 دولار أمريكي، وفي الفترة التالية 2001 – 2006 فقد بلغ المتوسط 729 مليون دولار أمريكي بنمو قدرة 160% بين الفترتين، واستمراراً لتطور حجم القروض فقد بلغت في الفترة الأخير 2007 -2012 بلغت 1869 مليون دولار بمعدل نمو عن الفترة السابقة قدره 156%.

4.4.3.2.3 إجمالي التمويل التأجيري:

جدول 4-12 إجمالي التمويل التأجيري

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي التمويل التأجيري	-	-	-	-	-	-
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
إجمالي التمويل التأجيري	-	6.86	6.30	7.26	10.43	10.44
المتوسط	6.88					
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
إجمالي التمويل التأجيري	11.04	10.35	7.77	7.50	8.73	10.87
المتوسط	9.4					

سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الالكتروني، www.mpa.ps

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال جدول 4-12 يتبين تواضع حجم إجمالي التمويل التأجيري المقدم من القطاع المصرفي، حيث بلغ متوسط القيمة في الفترة 1995 – 2006 فقط 6.88 مليون دولار، وتحسن في الفترة التالية حيث بلغ 9.4 مليون دولار في الفترة 2007 – 2012، ويرجع السبب في تواضع هذه القيم إلى حداثة هذا الاسلوب وعدم وجود قوانين خاصة به في الفترة السابقة. كما أنه يرتبط بالمصارف الإسلامية وهي عبارة عن مصرفين فقط.

4.4.3.3توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1995 – 2012:

جدول 4-13 توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1995 – 2012

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القطاع العام	–	21.9	62.9	85.7	98.0	416.7
الأهمية النسبية %	–	5.44	10	10	10	31
القطاع الخاص	–	401.9	550	747.4	907.5	929.5
الأهمية النسبية %	–	94.36	90	90	90	69
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
القطاع العام	363.6	139.6	248.6	414.1	592.2	486.0
الأهمية النسبية %	30	14.39	23.20	29	32.15	23.33
القطاع الخاص	856.4	817.5	823.4	1013.6	1194.2	1357.4
الأهمية النسبية %	70	85.41	76.80	71	66.85	73.63
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
القطاع العام	421.5	534.2	637.4	837.2	1100.8	1407.4
الأهمية النسبية %	14.36	29.20	28.53	29	31	33.52
القطاع الخاص	1283.7	1295.7	1596.5	2048.4	2451.8	2791.9
الأهمية النسبية %	75.24	70.80	71.47	71	69	66.48

سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الالكتروني، www.mpa.ps

تجميع من عدة تقارير لسلطة النقد الفلسطينية

من خلال جدول 4-13 يتبين أن القطاع الخاص قد استحوذ على إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي الفلسطيني، إلا أن هذه النسبة تراجعت خلال فترة الدراسة لصالح القطاع العام، مع اشتداد هذا التباين في الفترات الأخيرة من الدراسة، وذلك يعود لتراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات المقدمة للحكومة بسبب الأزمة المالية العالمية، مما دفع الحكومة للإقتراض من القطاع المصرفي المحلي، وهذا المؤشر يمكن أن يكون سلبي على تمويل التنمية إذا كان هناك ما يعرف بظاهرة المزاحمة (Crowding Out) بين القطاع العام والخاص.

حيث يلاحظ معدل النمو في الدين العام ومعدل النمو الاقتصادي في اتجاه واحد، وهذا يشير إلى أن النمو ربما يكون مدعوماً بالانفاق الحكومي الذي يعتمد على الاستدانة من القطاع المصرفي.

إلا أنه وبمقارنة نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص مقارنة بودائع القطاع الخاص، يلاحظ أن النسبة في تزايد، مما يؤكد أنه لا يوجد مزاحمة بين القطاع العام والخاص، وأن التسهيلات المقدمة للقطاع العام الذي تهيمن عليه الحكومة متأتيه من حساب تخفيض التوظيفات الخارجية حسب تعليمات سلطة النقد، في إطار تصحيح سياسة التوظيفات. (عودة، 2011، ص 18).

4.5 خلاصة الفصل:

وهذا الفصل من الفصول المهمة في هذه الدراسة، حيث قدم توضيحاً شاملاً لواقع القطاع المصرفي الفلسطيني إلى ما قبل السلطة الفلسطينية، وتم توضيح هيكلية القطاع المصرفي الفلسطيني ومراحل تطوره خلال فترات الاحتلال إلى أن تسلمت السلطة زمام الأمور وحتى نهاية عام 2012.

ومن خلال تحليل تطور الودائع اتضح أن القطاع المصرفي الفلسطيني على كفاءة عالية في جذب المدخرات وقد بدا واضحاً من خلال معدل النمو المتزايد لحجم الودائع خلال فترة الدراسة.

كذلك تم توضيح وتحليل كفاءة القطاع المصرفي في تقديم الائتمان، والتوسع في تحليل هذا الجانب نظراً لأهميتة في قياس تمويل التنمية الاقتصادية، وتم التوصل لنتائج مهمة أعطت مؤشراً مهماً وذلك من خلال تقديم الائتمان للقطاع الخاص، وتطور نسبة توظيف الأموال في الاقتصاد الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: تقييم دور النظام المصرفي الفلسطيني في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية

5.1 **المبحث الأول: المتابعة التحليلية لدور الودائع المصرفية في تعبئة المدخرات**

5.2 **المبحث الثاني: دور النظام المصرفي الفلسطيني في تعبئة المدخرات**

5.3 **المبحث الثالث: النظام المصرفي الفلسطيني وتمويل التنمية الاقتصادية**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على سياسة النظام المصرفي الفلسطيني في تعبئة المدخرات اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية باعتبار أن النظام المصرفي أهم المصادر الداخلية والذاتية لتمويل التنمية بواسطة الأوعية الادخارية داخل الاقتصاد، وسيتم التعرف على شكل الأوعية الادخارية الموجودة لتحقيق الكفاءة في جذب المدخرات، وسيتم تحليل المدخرات المصرفية وتطورها خلال فترة الدراسة، والاستدلال عن دور النظام المصرفي في تعبئة المدخرات المحلية، وقدرة وكفاءة النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية، وإعطاء إجابة واضحة على التساؤل الرئيسي والتي يدور حولها محور الدراسة وهي هل استطاع القطاع المصرفي الفلسطيني ان يقوم بدور فعال في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين؟.

5.1 المبحث الأول: المتابعة التحليليه لدور الودائع المصرفية في تعبئة المدخرات:

5.1.1 الودائع المصرفية وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي:

بقصد التعرف علي طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها خلال الزمن ودراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية والناتج المحلي الإجمالي سوف نقوم بتحديد الميل المتوسط للودائع المصرفية، حيث يعكس قدرة وفعالية المصارف التجارية في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر مهم لقياس قوة المصارف التجارية، وكذلك الأسواق المالية، حيث يشير Tybout إلى أن قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد تقاس بنسبة الودائع لأجل وللتوفير (الادخارية) إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونستطيع من تحليل هذا المؤشر أن نقيم أداء المصارف واستراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص، أما مؤشر الميل الحدي للإيداع المصرفي يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق هذا المؤشر تستطيع المصارف التجارية أن تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك مما يحتم عليه تثبيت أو تغيير السياسة المعتمدة والاستراتيجية المطبقة والتي بموجبها يتم تحفيز الطلب على الودائع المصرفية. (مجلة الباحث، 2006، ص 77).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1.2 الجوانب التحليلية لتطور ونمو الودائع المصرفية في فلسطين:

5.1.2.1 تصنيف الودائع المصرفية في فلسطين طبقا لأنواعها ومعدل النمو السنوي لها .

يستعرض جدول رقم (5-1) شكل وتطور الودائع المصرفية في فلسطين ومعدل النمو السنوي لهذه الودائع، ويلاحظ التذبذب الكبير في حجم الودائع ومعدلات النمو لها وذلك يرجع للظروف السياسية والاقتصادية التي تميز طبيعة الواقع الفلسطيني والخصوصية للوضع الاقتصادي، ولتوضيح التحليل سوف يتم تقسيم فترة التحليل إلى ثلاثة فترات، الفترة الأولى من 1995 – 2000 والفترة الثانية من 2001 – 2006 والفترة الثالثة من 2007 – 2012. ويلاحظ في الفترة الأولى وهي فترة استقرار نسبي فقد شهدت الودائع نمواً متزايداً ومستمراً فقد وصل إجمالي الودائع (3506.9) مليون دولار أمريكي عام 2000، بعد أن كانت في بداية الفترة (1175) مليون دولار أمريكي عام 1995، محققة بذلك نمواً قياسياً كبيراً بلغ قدره 298.45%.

ومن خلال الجدول يتضح أن أعلى معدل للنمو وصلت إليه ودائع العملاء بلغ (22.13%) في عام 1997، وأدنى معدل للنمو وصلت إليه الودائع الكلية بلغ (-4.96%) عام 2002. بلغ متوسط النمو في الودائع الكلية في الفترة 1995-2000 17.13%) ثم تراجعت بشكل حاد في الفترة التالية 2001-2006 لتصل إلى (5%) فقط، وكان الانخفاض الأكبر يعود للتراجع في الودائع لأجل من نفس الفترة حيث بلغت (1.30%) فقط، في حين بلغ (9.04%) للودائع الجارية. ثم ارتفعت الودائع الكلية في الفترة الأخيرة 2007-2012 حيث بلغت (10.20%). ومن خلال التحليل السابق يتضح مدى التباين في النمو في حجم الودائع ولا يمكن حصر جميع الأسباب التي أدت لإحداث هذه التغيرات ولكن يمكن توضيح أهم هذه الأسباب وهي ما شهدته الأراضي الفسطينية من التغيرات السياسية والاقتصادية والتي تميز الوضع الاقتصادي الفلسطيني. ويمكن توضيح أهم التغيرات التي أدت إلى هذا التباين في الفترة الثانية من التحليل والتي شهدت عدم استقرار سياسي واقتصادي باندلاع انتفاضة الأقصى الثانية وما تبعها من تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية ، وفي الفترة الثالثة يمكن تفسير بطء النمو في حجم الودائع ما شهده الوضع الاقتصادي الفلسطيني من انقسام سياسي وحصار إسرائيلي لقطاع غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصنيف الودائع المصرفية في فلسطين طبقا لأنواعها ومعدل النمو السنوي لها .

مليون دولار أمريكي

جدول 5-1 تصنيف ودائع العملاء في المصارف حسب نوعها ومعدل النمو السنوي لها

الودائع			معدل النمو السنوي		
السنة	الودائع الجارية	الودائع لأجل[24] + التوفير	المجموع الكلي للودائع	معدل نمو الودائع الجارية %	معدل نمو الودائع لأجل %	معدل نمو الودائع الكلية %
1995	404.20	770.44	1175	–	–	–
1996	589.18	1122.12	1711.3	%6.95	%6.95	%6.95
1997	635.64	1454.46	2090.1	%7.88	%29.16	%22.13
1998	692.74	1721.96	2414.7	%8.98	%18.39	%15.53
1999	709.89	2165.21	2875.1	%2.47	%25.74	%19.06
2000	879.42	2627.48	3506.9	%23.88	%21.34	%21.97
2001	816.52	2582.28	3398.8	%7.15-	%1.72-	%3.08-
2002	888.75	2341.35	3230.1	%8.84	%9.33-	%4.96-
2003	1164.7	2459.7	3624.4	%31.05	%5.05	%12.20
2004	1413.96	2543.84	3957.8	%21.40	%3.42	%9.20
2005	1551.12	2639.08	4190.2	%9.7	%3.74	%5.87
2006	1402.35	2813.55	4215.9	%9.59-	%6.61	%10.77
2007	1790.93	3326.77	5117.7	%27.7	%18.24	%21.39
2008	2087.1	3759.8	5846.9	%16.53	%13.01	%14.25
2009	2477.71	3819.09	6296.8	%18.71	%1.57	%7.70
2010	2924.0	3877.7	6801.6	%18.01	%1.53	%8
2011	3312.4	3660.1	6972.5	%13.28	%5.61-	%2.51
2012	3614.5	3869.6	7484.1	%9.1	%5.72	%7.34

سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الاحصائية، (العدد الخامس عشر)، دائرة الابحاث والسياسات النقدية، تشرين أول، 1999.

أعداد مختلفة من تقارير سلطة النقد الفلسطينية.

*لعدم وجود بيانات حول تفصيل الودائع في عام 1995، فقد تم أخذ نسبة الودائع الجارية والودائع لأجل في سنة 1996 إلى الودائع الكلية حيث بلغت (0.344 و 0.656) وتم حسابها في سنة 1995.

[24] بالنسبة للودائع لأجل: فقد تم إدراج ودائع حسابات التوفير في القطاع المصرفي ضمن الودائع المؤجلة على اعتبار أنها ودائع ادخارية، مع مراعاة الفرق بينها وبين الودائع لأجل من حيث المدة ودرجة السيولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل 5-1

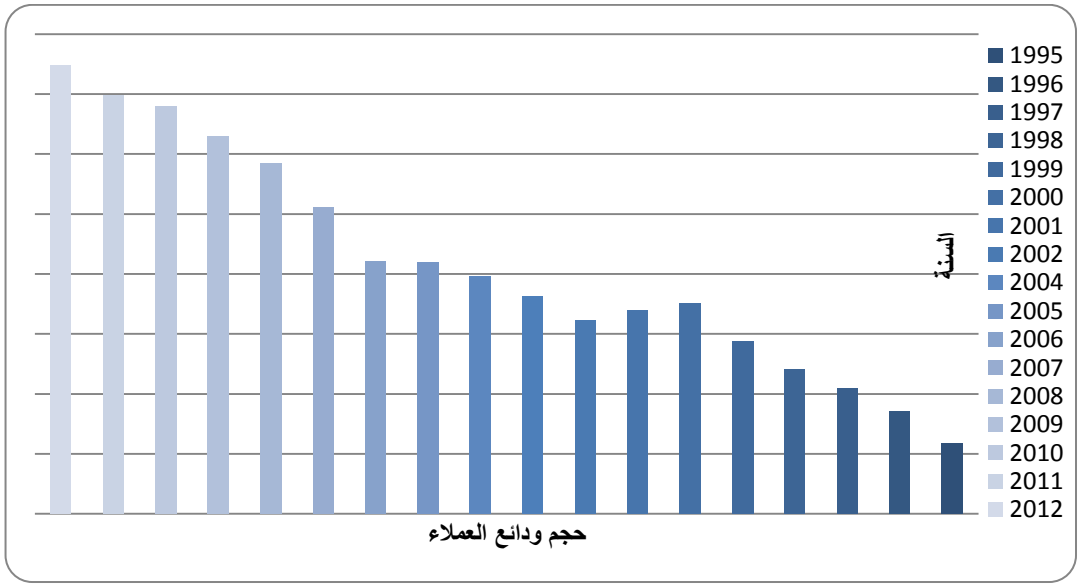

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول **5-1**

يتضح من الشكل السابق تطور نمو الودائع الكلية في القطاع المصرفي الفلسطيني، ويلاحظ التطور التزايد في حجم المدخرات وكذلك التذبذب في معدلات النمو التي واكبت المراحل التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال 1995-2012.

شكل 5-2

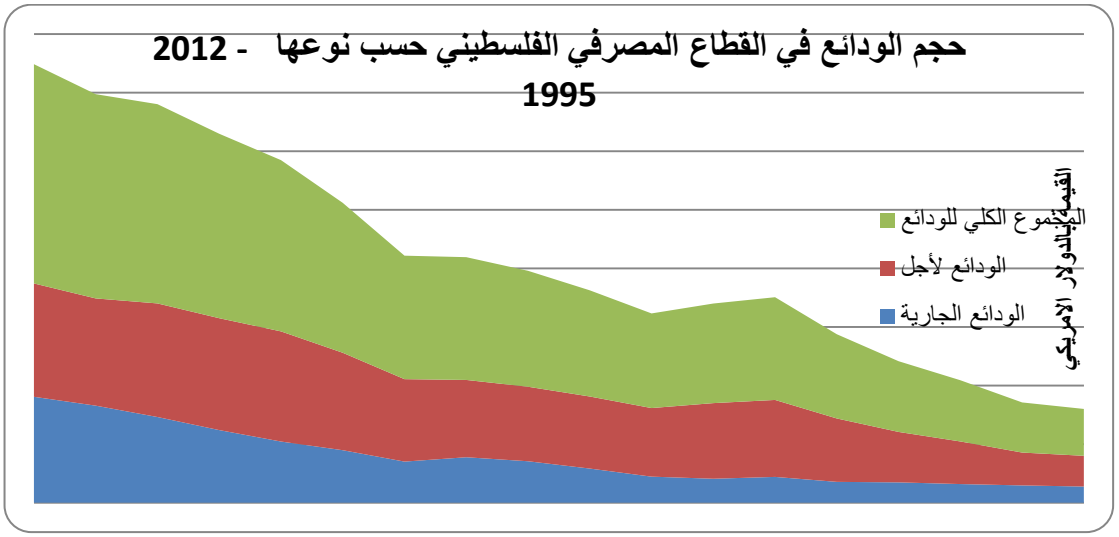

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول **5-1**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الشكل 5-2 مكونات الودائع المصرفي في القطاع المصرفي الفلسطيني حيث يتكون من الودائع الجارية والودائع لأجل، ويتضح أهمية الودائع المؤجلة (ودائع لأجل، ودائع التوفير) حيث تشكل النسبة الاكبر في تشكيل إجمالي الودائع.

شكل 5- 3

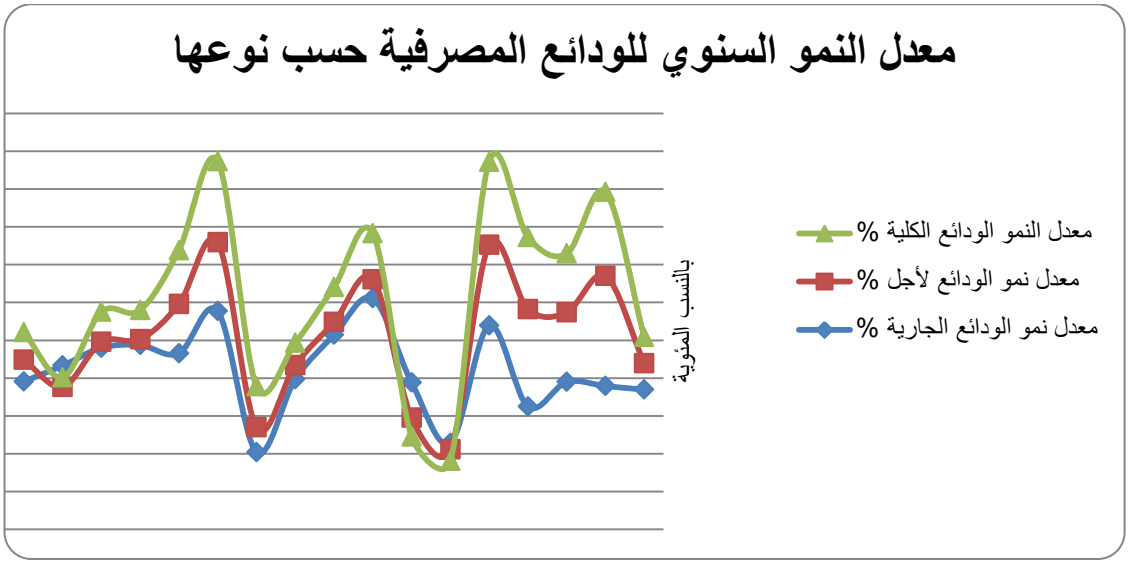

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول **5-1**

شكل 5- 4

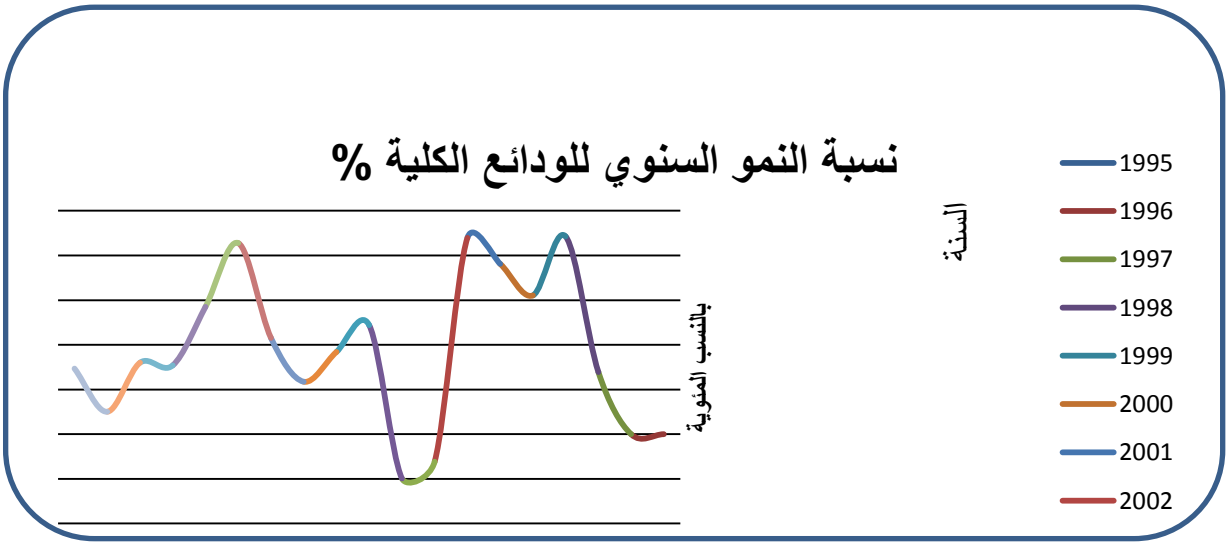

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول **5-1**

ويتضح من الشكلين السابقين معدل اتجاه النمو السنوي في الودائع المصرفية ويتضح من خلال الشكلين مستوى التفاوت في معدلات النمو في الودائع الكلية، وذلك انعكاساً للتقلبات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدتها الاوضاع الاقتصادية بشكل عام والتقلبات في الطاقة الايداعية المصرفية وتراوحها بين بالانخفاض والارتفاع.

ملخص جدول 5-1

الفترة الزمنية	الجارية	لأجل	مجموع الودائع
2000-1995	10.03%	20.32%	17.13%
2001-2006	9.04%	1.30%	5%
2012-2007	17.22%	5.74%	10.20%
2012 – 1995	12.09%	9.12%	10.78%

5.1.2.2 الرقم القياسي لنمو الودائع المصرفية في فلسطين حسب أنواعها

نظراً للتزايد في الأرقام المطلقة لأنواع الودائع فمن المنطقي أن يكون الرقم القياسي لنموها كبيراً نسبياً (مقارنة مع سنة الأساس) كما يلاحظ ذلك من خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.، حيث يلاحظ أيضا أن الرقم القياسي لنمو الودائع الجارية كان يتصاعد بمستويات أكبر إذا ما تم مقارنته بالرقم القياسي لنمو الودائع لأجل، ويمكن توضيح الزيادة في الحسابات الجارية من خلال عدة أسباب وهي:

- ارتفاع عدد الموظفين والعاملين في المؤسسات وجميعهم حساباتهم جارية (رواتب).
- زيادة عدد ونشاط الجمعيات والمؤسسات الخيرية والمشاريع المنفذة في مناطق السلطة الفلسطينية.
- ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي والتجاري عبر الزمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 5-2 الرقم القياسي لنمو الودائع المصرفية في فلسطين حسب أنواعها

سنة الأساس 1995

السنة	الودائع الجارية	الودائع لأجل	إجمالي الودائع
1995	%100	%100	%100
1996	%45.76	%145.65	%145.64
1997	%57.26	%188.78	%177.88
1998	%71.38	%223.50	%205.50
1999	%75.63	%281.03	%244.69
2000	%217.57	%341.04	%298.46
2001	%202.00	%335.17	%289.26
2002	%220.00	%303.90	%274.90
2003	%288.15	%319.26	%308.46
2004	%350.00	%330.18	%336.83
2005	%383.75	%342.63	%356.61
2006	%347.00	%365.19	%358.80
2007	%443.00	%431.80	%435.54
2008	%516.50	%488.00	%497.61
2009	%614.00	%495.70	%535.90
2010	%723.40	%503.31	%578.86
2011	%820.00	%475.07	%593.40
2012	%894.23	%502.26	%636.94

من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات جدول 5-1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1.2.3 الأهمية النسبية لأنواع الودائع إلى المجموع الكلي للودائع

جدول 5-3 الأهمية النسبية لأنواع الودائع إلى المجموع الكلي للودائع (بالنسب المئوية)

السنة	الودائع الجارية	الودائع لأجل + التوفير	إجمالي
1995	%34.40	%65.60	%100
1996	%34.42	%65.58	%100
1997	%30.41	%69.59	%100
1998	%28.69	%71.31	%100
1999	%24.70	%75.30	%100
2000	%25.07	%74.93	%100
2001	%24.02	%75.97	%100
2002	%27.51	%72.49	%100
2003	%32.13	%67.87	%100
2004	%35.72	%64.27	%100
2005	%37	%63	%100
2006	%33.26	%66.74	%100
2007	%35	%65	%100
2008	35.70	%64.30	%100
2009	%39.35	%60.66	%100
2010	%43	%57	%100
2011	%47.5	%52.49	%100
2012	%48.29	%51.71	%100

من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات جدول رقم: 5-1

ملخص جدول 5-3خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.

2000 – 1995	%29.26	%70.74
2006 – 2001	%31.61	%68.39
2012 – 2007	%41.47	%58.52
2012 – 1995	%34.11	%65.88

ومن خلال الدلالات الخاصة ببيانات الجدول 5-3خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع. الذي يستعرض الأهمية النسبية للودائع المختلفة في إجمالي الودائع العملاء، يظهر أن هناك تباينا في الأهمية النسبية لكل نوع من الودائع، فالودائع الجارية ظهر على وزنها النسبي الانخفاض المتواصل ضمن هيكل الودائع المصرفية، وبشكل عام فقد انحصر هذا الوزن بين حدين أعلى مقداره (48.29%) وذلك عام 2012 وأدنى (24.02 %) وذلك عام 2011 (وهي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنة شهدت بداية انتفاضة الأقصى الثانية)، مع ملاحظة أن وزنها النسبي لم ينخفض عن (29%) طول الفترة 1995-2012 وقد حققت هذه الودائع أعلى متوسط خلال فترة التحليل بلغ (41.47 %) ، في حين بلغ الحد الأعلى لمساهمة الودائع لأجل (75.97%) عام 2001 والأدنى (51.71%) سنة 2012، وكذلك بلغ أعلى متوسط للأهمية النسبية للودائع لأجل خلال الفترة 1995-2012 (70.74%)، مع ملاحظة أن هناك تغيرا في الأهمية النسبية لكل نوع من الودائع بالنسبة لإجمالي الودائع خلال فترة التحليل كما يظهر ذلك من خلال ملخص الجدول رقم (3-5) .

5.1.3 تحليل الودائع العملاء حسب أنواعها:

جدول 5-4 حركة الودائع العملاء وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي 1995 – 2012

(مليون دولار)

السنة	إجمالي ودائع العملاء	ودائع الجارية /إجمالي ودائع العملاء %	ودائع لأجل % إجمالي ودائع العملاء	الناتج المحلي الإجمالي **	الميل المتوسط = إجمالي ودائع العملاء / الناتج المحلي الإجمالي	الميل الحدي = التغير في الودائع / التغير في الناتج المحلي الإجمالي
1995	1175	*%34.40	*%65.57	3,226.4	36.4	-
1996	1711.3	%34.12	65.6	3,610.8	47.4	1.39
1997	2090.1	%30.41	69.6	3,877.6	53.9	1.42
1998	2414.7	%28.7	71.3	4,272.00	56.5	.82
1999	2875.1	%24.70	75.30	4,511.7	63.7	1.92
2000	3506.9	%25	75	4,118.5	85.14	-1.6
2001	3398.8	%24	76	3,765.2	90.2	.30
2002	3230.1	%26	72.49	3,264.1	105	.48
2003	3624.4	%32.13	68	3,749.6	96.6	.81
2004	3957.8	%36	64	4,198.4	94.2	.74
2005	4190.2	%37	63	4,559.5	91.9	.64
2006	4215.9	%33.36	66.6	4,322.3	97.2	.11
2007	5117.7	%35	65	4,554.1	112	3.89
2008	5846.9	35.6%	64.3	4,820.9	121	2.73
2009	6296.8	%39.34	60.6	5,147.2	122	1.38
2010	6802.4	%43	57	5,754.3	118	.83
2011	6950.4	%47.5	52.49	6,323.00	110	.26
2012	7484.1	%48.29	51.71	6,797.3	110.10	1.12

من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات جدول رقم: 5-1

** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص جدول 5-4

2000 – 1995	30.32	58	%57.17	0.65
2006 – 2001	31.41	68.6	%95.85	0.51
2012 – 2007	33	61	115.52	1.70
2012 – 1995	32	62	%89.50	0.95

ومن هذا الملخص يلاحظ أنه في الوقت الذي بدأت الأهمية النسبية للودائع الجارية تنخفض بدأت بالمقابل الأهمية النسبية للودائع الادخارية تتجه نحو الزيادة في هيكل الودائع وبلغ أفضل نسبة وصلت إليه الودائع الادخارية في الفترة 2001 – 2006 وهي الفترة التي شهدت أحداث سياسية وتقلبات اقتصادية وإغلاق وتراجع التجارة الخارجية مما حدا برأي الباحث بالعملاء للاتجاه نحو إيداع مدخراتهم لدى البنوك، هذا يبدو وأنه يشكل حافزاً في قدرة النظام المصرفي في تمويل الائتمان المتوسط والطويل الأجل، وحسب المنطق الاقتصادي فإن فاعلية النظام المصرفي في تمويل التنمية إنما ترتبط أساسا بالودائع الادخارية لما تتصف به من استقرار ولامكانية استعمالها في التمويل المتوسط والطويل الأجل، ولكن سوف يتم التعرف إذا ما استغلت هذه المدخرات في تمويل الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة أم لا، هذا ما سيتم الإجابة عليه في المبحث الأخير من هذا الفصل.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه يتضح الميل المتوسط للودائع المصرفي من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، انحصرت قيمتة بين الحد الأدني لها وهي 36.4% في العام 1995، وحد أعلى بلغت قيمتة 122% في العام 2009، وبشكل عام ومن خلال ملخص الجدول أعلاه فإن الميل المتوسط كان الأفضل في الفترة 2007 –2012 حيث بلغ متوسط القيمة 115.52% وكان متوسط الميل المتوسط في كل فترة الدراسة 89.50%.

وتعرض النتائج التحليلية للميول الحدية للودائع المصرفية عدم انتظامها خلال الزمن، مما يستدعي الاهتمام بسياسة ادخارية مختلفة وطرح أوعية ادخارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2 المبحث الثاني: دور النظام المصرفي الفلسطيني في تعبئة المدخرات

5.2.1 أهمية الودائع في تعبئة النشاط الائتماني والاستثماري

يعكس هذا المعيار مدى قدرة ودائع القطاع المصرفي (جارية واخارية) في تغطية التسهيلات الائتمانية. والمبدأ في هذا المعيار هو وجود حالة ترابط طردية ودائمة وفقاً لعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان والناتجة من كون المصارف التجارية مؤسسات مالية وسيطة تُمول نشاطها من الودائع. (الزبيدي، 2011، 124). وهذا المؤشر يعطي مؤشراً مهماً عن تطور القطاع المصرفي، وهو يقيس قدرة القطاع المصرفي على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة الجارية والودائع الزمنية، وقد استخدم هذا المؤشر بعض الباحثين مثل (Ghali, 1999) و (Demetriades and Hussein, 1996) و (Xu, 2000) وآخرين. (خلف، 2008، 183)

قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية:

يعكس هذا المؤشر مدى اعتماد المصارف التجارية على الودائع في تمويل نشاطها الائتماني والاستثماري والمبدأ في هذا المعيار هو وجود علاقة ترابطية طردية ودائمة وفقاً للعلاقة التلقائية بين الودائع والائتمان. ولا يعكش هذا المعيار مدى التناسق بين الائتمان والمدخرات بالقدر الذي يعرض كفاءة المصرف وفاعليته في جذب الودائع أو في تعبئة المدخرات. وفق العلاقة التالية: (الزبيدي، 2011، ص 124)

أهمية الودائع = الودائع المصرفية/ التسهيلات الائتمانية

يشير الارتفاع في أهمية تغطية الودائع المصرفية للنشاط الائتماني والاستثماري إلى قدرة المصارف في استخدام أموال المدخرين لتغطية حاجات القطاعات الاقتصادية مما يعكس التحسن المطلق في القدرة على جذب الودائع، والعلاقة المنخفضة تعكس تدهور القدرة الإيداعية للمصارف التجارية بشكل لا يتناسب والاتجاهات المصرفية الائتمانية والاستثمارية، مما يعني لجوءها إلى السيولة المتاحة لتغطية وتعويض عجز الودائع. (مجلة الباحث، 2006، ص 79).

وعلى العكس من ذلك، كلما ارتفعت الودائع إلى التسهيلات فإن ذلك يشير إلى انخفاض حجم التوظيف للودائع.

ومما لا شك فيه أن استمرار برامج التنمية الاقتصادية تقتضي الرفع في معدل النمو في الائتمان المصرفي عموما والائتمان طويل الاجل بشكل خاص، الامر الذي يتطلب تنمية سريعة للودائع الادخارية من قبل المصارف التجارية مما يتطلب استرتيجيات شاملة من خلالها يتم تعبئة أكبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدار ممكن من تلك الودائع من خلال جذب المزيد من الأموال الطليقة في الاقتصاد. (الزبيدي، 2011، ص 125)

جدول 5-5 الأهمية النسبية للودائع إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية في فلسطين

(بالنسب المئوية)

السنة	إجمالي التسهيلات الائتمانية	نسبة إجمالي الودائع المصرفية إجمالي التسهيلات الائتمانية %	نسبة الودائع الجارية المصرفية إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية %	نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية
1995	*257.00	%457	%147	%309
1996	423.86	%403.74	%139	%259.23
1997	612.87	%341	%103.71	%237.32
1998	833.10	%289.85	%83.15	%206.69
1999	1005	%286	%70.63	%215.44
2000	1348.2	%260.12	%65.32	%195.18
2001	1220	%278.6	%66.93	%211.66
2002	957	%337.52	%92.87	%244.65
2003	1072.0	%338.09	%108.65	%229.45
2004	1427.65	%277.22	%99.04	%182.37
2005	1791.85	%233.85	%86.56	%178.18
2006	1905.42	%221.26	%73.60	%147.66
2007	1705.0	%291.02	%105.04	%195.28
2008	1829	%300.16	%114.11	%205.56
2009	2234.3	%281.82	%110.90	%170.93
2010	2887.40	%235.56	%101.27	%134.30
2011	3552.60	%196.26	%93.24	%103.03
2012	4199.1	%178.23	%86.08	%92.15
2000 – 1995		%340	%101	%237
2006 – 2001		%281	%88	%199
2012 – 2007		%247	%102	%150
2012 – 1995		%289	%97	%195

*سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الأول، 1995، ص 96.

سلطة النقد الفلسطينية، أعداد مختلفة.

من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات جدول 5-1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال متابعة تحليل بيانات الجدول أعلاه نلاحظ تباين في الأهمية النسبية لأنواع الودائع في تغطية مطالب التسهيلات الإئتمانية، وبشكل عام لأن النتائج لجميع سنوات الدراسة جاءت مرتفعة جداً لصالح الودائع الادخارية نسبياً بالمقارنة بالودائع الجارية ونظرياً توحي هذه النتائج بعدم وجود حالة من الترابط بين هيكل الودائع وهيكل النشاط الائتماني، لكن ينوه الباحث أن الودائع الادخارية في القطاع المصرفي الفلسطيني (والتي تم احتسابها في هذه الدراسة بودائع لأجل وودائع التوفير)، مما أعطى هذا المعيار أهمية نسبية إذا ما تم مقارنتها بالودائع الجارية. وأظهرت نتائج التحليل أعلاه طول فترة الدراسة أن الودائع المصرفية تغطي التسهيلات الائتمانية بمتوسط نسبة 296% و بلغ متوسط النسبة للودائع الادخارية 197% والجارية 99%، وهذه مؤشرات تعكس تفوق ودائع المصرفية على ما يقدم من تسهيلات ائتمانية لجميع القطاعات الاقتصادية، ويمكن القول أن الودائع لم تستغل بالشكل الأمثل لتمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين.

5.2.2 معامل المرونة الدخليه للودائع المصرفية

يبرز مفهوم المرونة الدخلية للودائع المصرفية كأحد المعايير التحليلية لتقييم الأداء المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع. (مجلة الباحث، ص 78). وينصرف هذا المفهوم إلى تحديد درجة استجابة الودائع الصرفية للتغير الذي يحصل في الناتج المحلي الحقيقي باعتباره أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، وهل هذه الاستجابة منتظمة أو غير منتظمة. (الزبيدي، 2011، ص 126)، وتعكس هذه العلاقة الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، ومنها يمكن الحكم على الإيداع المصرفي بأنه يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يزيد عن (1) والعكس إذا قل عن (1) فتأثير الودائع بالدخل الحقيقي تأثيراً ضعيفاً، وعلى المصارف وهي تهدف إلى جذب المزيد من الودائع أن تجعل ودائعها أكثر مرونة لما ينطوي عليه ذلك من زيادة إمكانيات توليد موارد مالية كافية لتمويل مطالب الاقتصاد وهو ما يعني أيضاً مؤشر لدرجة استخدام التمويل الذاتي لاقتصاد الوطني. (مجلة الباحث، ص 78).

ويحسب معامل المرونة الدخلية بقسمة التغير النسبي في الودائع المصرفية على التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أي أن:

$$\text{معامل المرونة الدخلية} = \frac{\Delta \text{ في الودائع/ الودائع}}{\Delta \text{ الناتج المحلي/ الناتج المحلي الإجمالي}}$$

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 5-6 المرونة الدخلية للودائع المصرفية 1995 – 2012

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة للودائع الكلية	–	3.1	3.00	1.53	3.40	−2.52
النسبة للودائع الجارية	–	1.30	1.07	0.88	0.44	−2.74
النسبة للودائع الادخارية	–	4.6	3.95	1.81	4.60	−2.45
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
النسبة للودائع الكلية	0.36	0.37	0.82	0.77	0.68	−2.07
النسبة للودائع الجارية	0.83	−0.66	2.09	1.80	1.13	1.84
النسبة للودائع الادخارية	0.20	0.70	0.34	0.29	0.43	1.27−
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
النسبة للودائع الكلية	4	2.34	1.13	0.68	0.25	0.98
النسبة للودائع الجارية	5.16	2.82	2.75	1.53	1.34	1.21
النسبة للودائع الادخارية	3.40	2.22	0.23	0.13	0.57−	0.76

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الوارد في جدول 5-1 و خطأ! لم يتم العثور على مصدر المرجع.

ويستنتج من تحليل المرونة الدخلية وفي النتائج المحددة أعلاه، هو تذبذب مرونة الإيداع المصرفي بشكل عام والودائع الادخارية منها بشكل أساسي، حيث يلاحظ أن المرونة الدخلية للودائع الجارية مرتفع جداً ويتجاوز الواحد الصحيح في أغلب فترات الدراسة، وهذا يعطي مؤشر قوي لتضخم هذه الودائع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، هذا يعطي مؤشر بأن المصارف تشجع هذا النوع من الودائع وذلك لانخفاض تكلفته، وهو لا يعتبر مؤشر لقدرة المصارف على منح تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل، أضف إلى ذلك عدم الاستقرار وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، وهذا التذبذب وعدم الاستقرار لدليل شاهد على قوة ارتباط الودائع المصرفية بتغيرات الدخل الحقيقي من جهه ودليل أيضاً على قدرة المصارف التجارية في جذب المزيد من الودائع المحلية حيث أن المنطق الاقتصادي يقتضي أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع المصارف التجارية. كما تعبر عن فاعلية الأوعية الادخارية المطروحة من النظام المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية من بشكل خاص، إضافة إلى وفرة الخدمات المصرفية عموماً، وهو ما يعطي استنتاجاً عن قوة وكفاءة المصارف في جذب الودائع وتعبئة المدخرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص جدول 5-6

متوسط الفترة	للودائع المصرفية الكلية	للودائع الجارية	للودائع الادخارية
2000 – 1995	1.42	0.16	2.06
2006 – 2001	0.16	1.17	0.54
2012 – 2007	1.56	2.47	1.03
2012 – 1995	1.05	1.27	1.21

ونستنتج من ملخص الجدول أعلاه أن المرونة الدخلية للودائع المصرفية شهدت تقلبات حول الواحد الصحيح، حيث بلغت المرونة الدخلية للودائع المصرفية الكلية في بداية الفترة 1.42، حيث شهدت استجابة نظامية ثم تراجعت في الفترة الثانية 2001 – 2007 حيث بلغت 0.16، ويرجع ذلك للأحداث التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، وبلغت المرونة الدخلية لطول الفترة 1995 2012 (1.05) وهي نسبة معقولة وأكبر من الواحد الصحيح، ويمكن القول أن الطاقة الإيداعية للودائع المصرفية تستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا التحليل يندرج على الودائع الجارية وكذلك الودائع الادخارية، حيث أظهرت النتائج أن المرونة الدخلية كانت (1.27 ، 1.20) بالترتيب.

وبما أن التعبئة الحقيقية للمدخرات في الاقتصاد الوطني يجب أن ترتكز أساساً على المدخرات الاختيارية طويلة الأجل للقطاع العائلي، الأمر الذي يتطلب أن تكون معاملات المرونة الدخلية للودائع الادخارية في تنامي مستمر مما يلزم المصارف التجارية ضمن موضعها الاقتصادي والاجتماعي في مضاعفة الجهد وذلك بطرح أشكال ادخارية جديدة ومتنوعة بحيث تكون شامله لمختلف أوجه تقييد الاستهلاك غير الضروري وهذا هو الهدف العام والرئيسي للمصارف التجارية، أو يجب أن يكون هدفها كذلك. (الزبيدي، 2011، ص 129)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.2.3نصيب الفرد من الودائع المصرفية ومقارنتة بنصيبة من الناتج المحلي الإجمالي.

كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كلما زاد نصيبه من الودائع المصرفية والعكس صحيح، والانخفاض فيه يرجع إلى ضعف دور المصارف التجارية في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية لديها، ويشير في حالة انخفاضه رغم الارتفاع في نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاتجاة الاستهلاكي للافراد، مما يعني أن هناك مجالاً واسعاً أمام المصارف لتحفيز الأفراد بمختلف طرق التحفيز. (مجلة الباحث، عدد 2006/04، ص 78).

جدول 5-7 نصيب الفرد من الناتج المحلي مقارنة بالنصيب من الودائع المصرفية

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي*	نصيب الفرد من الودائع المصرفية الكلية	بالنسبة للودائع المصرفية %
1995	1,396.5	562.60	40.28
1996	1,350.6	1146.6	85
1997	1,454.2	1538.3	106
1998	1,577.1	1970.4	125
1999	1,648.8	1970.4	120
2000	1,460.1	4025.9	276
2001	1,303.5	3677.5	282
2002	1,097.2	3648.0	333
2003	1,227.3	3963.3	323
2004	1,317.0	4597.0	350
2005	1,387.2	5004.9	360
2006	1,275.4	4889.5	383
2007	1,303.2	7042.1	540
2008	1,356.3	8936.3	659
2009	1,415.2	10075.6	712
2010	1,502.1	11429.8	761
2011	1,635.2	11429.8	699
2012	1,679	12231	2424

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة: 2004 سنة الاساس**
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.3 المبحث الثالث: النظام المصرفي الفلسطيني وتمويل التنمية الاقتصادية

ويتناول هذا المبحث بعض المعايير التحليلية لتقييم دور النظام المصرفي في تقديم الائتمان لتمويل التنمية الاقتصادية، وأهمية هذه المعايير نابعة من خلال بيان الأثر التضخمي أو الانكماشي الذي يحدثه النظام المصرفي بتقديمه للائتمان بشكل لايتناسب وحجم النشاط الاقتصادي.

على الرغم من الدور الإيجابي للتمويل المصرفي في استدامة النمو الاقتصادي بتوفيره لمنتجات تمويلية عديدة تلبي احتياجات القطاع الخاص، إلا أن التوسّع السريع وغير المتجانس مع الدورة الاقتصادية للاقتصاد المحلي قد ينعكس على المتانة المالية للقطاع المصرفي. (الجديد،2011)

5.3.1 تقييم دور النظام المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية

5.3.1.1 معدل النمو السنوي للقروض ومقارنتة بمعدل النمو السنوي للودائع المصرفية

جدول 5-8 معدل النمو السنوي في القروض مقارنة مع معدل النمو في الودائع المصرفية.

(بالنسب المئوية)

السنة	معدل النمو السنوي للقروض %	معدل النمو السنوي للودائع المصرفية %
1995	-	-
1996	%63	%6.95
1997	40-	%22.13
1998	30	%15.53
1999	33	%19.06
2000	18	%21.97
2001	5	%3.08-
2002	23-	%4.96-
2003	14	%12.20
2004	30	%9.20
2005	86	%5.87
2006	1	%10.77
2007	8-	%21.39
2008	3	%14.25
2009	40	%7.70
2010	27	%8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2011	28	%2.51
2012	17	%7.34
ملخص الجدول		
2000 – 1995	17	14
2006 – 2001	19	5
2012 – 2007	18	10
2012 – 1995	18	10

أعداد مختلفة من تقارير سلطة النقد وموقع سلطة النقد البيانات الإحصائية

من إعداد الباحث بالاعتماد لى البيانات الوارد في جدول 5-1 و جدول 4-11

النسب حسبت من قبل الباحث

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يمكن القول بأن القروض المقدمة من قبل القطاع المصرفي تذبذبت بين الارتفاع والهبوط، متأثرة بالأوضاع الاقتصادية والأمنية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، فقد بلغ أكبر نمو للقروض في عام 2005 حيث كان معدل النمو في القروض 86% وأدنى معدل للتراجع في منح القروض كان في عام 1997 حيث تراجعت القروض بـ -40%، وعلى رغم التقلبات التي طرأت على تطور الودائع فقط كان متوسط النمو 18% خلال فترة الدراسة بشكل عام. كذلك الحال بالنسبة للودائع المصرفية فقد تأثرت بالوضع الذي مر به الاقتصاد الفلسطيني فقد بلغ أعلى معدل لنمو الودائع المصرفية 22.13% وذلك في عام 1997، وأدنى معدل للتراجع في نمو الودائع كان -4.96% وذلك عام 2002، ولكن المعدل العام لنمو الودائع المصرفية كان 10% في فترة الدراسة.

معدل التسهيلات الائتمانية إلى الودائع

يلاحظ من خلال تحليل بيانات جدول 5-8 معدل زيادة سنوية كبيرة في التسهيلات المصرفية، وهذا يعبر عن نمو القطاع المصرفي خلال فترة الدراسة، على الرغم من التذبذب الذي شهدته هذه النسبة تبعاً للتقلبات التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، لكن تبقى النسبة في ازدياد وهي تعطي مؤشراً جيداً عن التوسع في التوظيفات المحلية للودائع المصرفية، إلا أنها تبقى دون الحد المقبول[25].

[25] يعكس انخفاض نسبة التسهيلات إلى الودائع سياسة التحفظ في منح التسهيلات لدى هذه المصارف، علماًبأن أسعار الفائدة الدائنه أقل بكثير من أسعار الفائدة الدائنة محلياً، ففي حين تصل محلياً إلى 12% سنوياً لا تتجاوز نصف هذه النسبة عالمياً في أحسن أحوالها (علماً بأنها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م انخفضت الفائدة لأقل من 1% ومكثت مدة تزيد عن سنة وهي كذلك، بينما سعر الفائدة الدائنة محلياً مكث مرتفعاً كما هو دون تغيير)، وهذا يعني أنه وفق معيار الربحية أن من مصلحة المصرف أن يقوم بمنح تسهيلات مصرفية في السوق المحلي وجني عوائد أعلى، لكن هذا لا يحدث، ولذلك عدة أسباب يقف على رأسها ما يحمله المناخ الاستثماري في طياته من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يمكن أن تزيد هذه النسبة عن 60% في الدول المجاورة وهي تعكس حقيقه وهي ارتفاع معدلات نمو الودائع مقارنة بمعدلات نمو التسهيلات. (عاشور، 2007، ص 250)

جدول 5-9 أهمية الودائع المصرفية في تغطية القروض والائتمان

السنة	إجمالي الائتمان	الودائع / الائتمان %	الميل الحدي Δ الائتمان / Δ GDP	المرونة الدخلية للائتمان Δ الائتمان / الائتمان Δ GDP / GDP
1995	259.80	%22.11	–	–
1996	423.86	%24.8	14.4	5.27
1997	612.87	%29.3	4.46	5.41
1998	833.10	%34.5	5.5	2.95
1999	1005	%35	3.47	3.56
2000	1346.2	%38	89.2	.213
2001	1220	35.9%	16.49-	1.09
2002	957	%27.9	33.4-	1.62
2003	1007.9	%27.5	0.44	.35
2004	1394.9	%35	1.20	3.2
2005	1584.9	%38	1.30	1.58
2006	1903.3	45.3%	13-	3.84
2007	1758.5	%30	0.57-	-1.43
2008	1720.5	%30	0.097-	-0.36
2009	2234.3	%35	0.38	4.4
2010	2825.6	41.5%	0.11	2.2
2011	3434.8	%49	3-	2.18
2012	4199.25	%178		

مخاطر محتملة قد تؤثر على قدرة المصارف على استرداد تسهيلاتها وهذا ينعكس في الأرقام المتزايدة لمخصص الديون المشكوك فيها، وبالتالي يمكن أن يؤثر على سيولة المصرف و أمانه. (عاشور، 2007، ص 250)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشر العمق المالي للتسهيلات الائتمانية:

وهذا المؤشر يقيس نسبة التسهيلات الائتمانية من الناتج المحلي الإجمالي وهو من المؤشرات التي تقيس العمق المالي، وبشكل عام يتعزز هذا المؤشر إذا ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الناتج المحلي، ويلاحظ من خلال بيانات الجدول أدناه التطور المتزايد لهذا المؤشر خلال فترة الدراسة.

ومع ذلك تبدو هذه النسبة منخفضة مقارنة بدول الجوار، فقد بلغت في نهاية 2012 في كلاً من مصر والأردن 80.1%، في حين بلغت 166.8% في لبنان. (سلطة النقد، 2012، ص 15)

جدول 5-10 مؤشر العمق المالي للتسهيلات المصرفية خلال الفترة 1995 – 2012

الفترة	2000 – 1995	2006 – 2001	2012 – 2007
متوسط المؤشر	16	33	47

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول 5-1 و جدول 5-5

5.3.1.2 مؤشر العمق المالي للائتمان المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الائتمان

وهذا المؤشر يقيس التطور المصرفي والذي يعكس توزيع القروض فيما بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، حيث أن القطاع المصرفي الذي يمنح قروض للقطاع الخاص من المحتمل أن يكون هو الاكفأ في اختيار المشاريع الاستثمارية الناجحة وتعبئة المدخرات الوطنية وإدارة المخاطر، من القطاع المصرفي الذي يمنح قروض أكبر للقطاع العام، واستخدم هذا المؤشر العديد من الباحثين مثل (Escwa, 2005 و King and Levine, 1993) و (الكشي، 2001).

جدول 5-11 نسب التسهيلات للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات 1995 – 2012 بالنسب %

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة %	100*	94	89	90	90	69
السنة	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
النسبة %	70	85	77	71	67	73
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
النسبة %	75	71	71	71	69	66

- حيث لم تشهد هذه السنة منح القطاع المصرفي أية تسهيلات للقطاع العام، حسب الميزانية الموحدة للمصارف، التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية، 1995، ص 107

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبتحليل نتائج الجدول أعلاه، فقد كانت التسهيلات المصرفية المقدمة للقطاع الخاص مرتفعة مقارنة بالتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام، وهذا مؤشر مهم حول تطور القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث كانت التسهيلات المصرفية 100% في عام 1995م، وبدأت هذه النسبة بالتراجع لصالح تقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع العام وتراوحت نسبة توزيع التسهيلات بين القطاع العام والخاص 70:30 % تقريباً، ولكن هذا المعدل بدأ بالتراجع لصالح تقديم مزيداً من التسهيلات الائتمانية للقطاع العام في فترة الدراسة.

وبلغت قيمة هذا المؤشر 91.1% في الأردن، و85.4% في مصر، و 54.9% في لبنان نهاية العام 2012. (سلطة النقد، 2012، ص 16)

5.3.1.3 معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني

تشير العلاقة بين الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف التجارية والناتج المحلى الإجمالي إلى وجود علاقة طردية بينهما استناداً إلى ميكانيكية الإقراض في الحياة الاقتصادية. (الزبيدي، 2011. ص 243). وفي حال وجود اختلال في هذه العلاقة فإن ذلك يعطي مؤشراً على ضعف فاعلية القطاع المصرفي في تمويل التنمية، على اعتبار أن منح الائتمان سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية، وهذا ينطبق والنظرية النقدية، مع مراعاة ألا يحدث الائتمان ضغوطاً تضخمية أو انكماشية داخل الاقتصاد الوطني تؤدي لنتائج عكسية سلبية.

ويمكن حساب هذا المعيار من خلال حساب التغير النسبي في إجمالي الائتمان المقدم من القطاع المصرفي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالاسعار الثابته) وهي العلاقة التي تسمى بمعامل المرونة الحدية والتي تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معامل المرونة الدخلية} = \frac{\Delta \text{ الائتمان المصرفي / الائتمان المصرفي}}{\Delta \text{ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}$$

والمنطق الاقتصادي في هذه العلاقة هو أن يكون معامل المرونة مساويا إلى الواحد الصحيح لتعادل الزيادة في حجم الائتمان المصرفي مع الزيادة في الناتج الداخلي ، أما اذا كان المعامل يزيد أو يقل عن الواحد الصحيح فإنه يعتبر مؤشرا عن وجود حالات تضخمية أوانكماشية حادة أو ضعيفة حسب بعد أو قرب المعامل عن الواحد. (بطاهر، 2006، ص 338). ومرجع ذلك يعود إلى أن التوسع في حجم الائتمان المصرفي يؤدي أساساً إلى زيادة في المعروض النقدي داخل الاقتصاد، فإذا لم يتسق ذلك التوسع مع توسع مماثل في حجم النشاط الاقتصادي فإن ذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي إلى ضغوط تضخمية تنعكس بأثار سلبية على معدلات النمو الاقتصادي وأهداف التنمية. (Nevin, 1976, p 342-343)

في حين تحصل نتائج معاكسة فيما لو انكمش الائتمان المصرفي وبشكل لايتناسق والنشاط الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن العلاقة بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ، إنما تتوقف أيضا على البنيان الاقتصادي والمالي للدولة وعلى المكان الذي يحتله النظام المصرفي في النشاط الاقتصادي وعلى طبيعة وحجم السوق النقدية وسوق رأس المال. (الزبيدي، 2011، ص 244)

وعلى أية حال فإنه يوجد داخل كل دولة وفي كل مرحلة معينة من تطورها علاقة صحية بين حجم الائتمان وحجم الناتج الحقيقي تتناسب مع تحقيق متطلبات الاستقرار ومرحلة التنمية. (زكي، 1980. ص371). وهذه النسبة الصحيحة لا بد وأن تكون السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي على علم بها، ومما لا شك فيه أن تجاوز هذه العلاقة أو النسبة إنما يعرض الاقتصاد القومي إلى خلل واضح في استقراره، وبالتالي في هدف التنمية بشكل عام. (الزبيدي، 2011، ص 245)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبمتابعة نتائج تحليل بيانات جدول 5-12 ومنه يلاحظ شكل التذبذب في نتيجة المعامل بين سنوات التحليل 1995 – 2012 وقد أسفر هذا التذبذب عن تقلبات سواء بالارتفاع أو الانخفاض أو اتخاذها لقيم سلبية في بعض السنوات .

كما يظهر أيضا من تحري اتجاهات معامل المرونة الدخلية إلى أن أكبر حالات الضغط التضخمي المحسوس التي سببها الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد الفلسطيني قد حصل في سنوات 1996 و 1997 و 2007. وقد بلغ متوسط معامل المرونة في الفترة 1995–2000 (2.30) مما يوضح أن هذه الفترة شهدت تضخم نسبي، و يعكس ذلك أثر الزيادة في الائتمان المصرفي وبشكل لايتناسب مع التغيرات التي حدثت في الناتج. وكان التضخم في الائتمان يمكن أن يكون أكبر من ذلك لولا التراجع والانكماش الحاد الذي شهدته سنة 2000 حيث بلغ معامل المرونة (4.0–) وهي سنة التي شهدت بداية انتفاضة الأقصى المبارك.

أما الفترة 2001 – 2006 فقد بلغ متوسط معامل المرونة (2.35) وهذا يعكس التزايد النسبي أيضاً في الائتمان المصرفي مقارنة مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ويعكس استمرار الاتجهات التضخمية ولكن بمعدل أقل نسبيا من الفترة السابقة.

أما بالنسبة للفترة 2007 – 2012 أظهر الجدول انخفاضاً في العلاقة حيث بلغ متوسط معامل المرونة (2.78) وهو معامل منخفض نسبياً مقارنة بالفترة التي سبقتها شاركت فيه سنوات 2006 وهي السنة التي حدث فيها الانقسام الفلسطيني، وسنة 2008 وهي السنة التي شهدت اضطرابات أمنية تكللت بحرب شنتها إسرائيل على قطاع غزة حدثت فيه زيادة في الائتمان المصرفي . وبسبب التباين في نتائج التحليل أعلاه نخلص إلى:

أن الدلالة التي تعكسها معاملات المرونة الدخلية للائتمان المصرفي إنما تعبر عن التناسب غير العادي وغير المنظم في غالب الأحيان فيما بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي، ويشير ذلك أن النظام المصرفي ومن خلال سياسته الائتمانية قد ساهم إلى حد كبير في إحداث فجوات تضخمية في أغلب الفترات محل الدراسة وخصوصا السنوات التي شهدت احداثاً أمنية وسياسية في الأراضي الفلسطينية، مما يؤكد أوجه القصور في تخصيص الائتمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 5-12 معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي المقدم من البنوك العاملة في فلسطين

السنة	الائتمان المصرفي (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي	Δ الائتمان/ الائتمان %	Δ الناتج/ الناتج %	معامل المرونة الدخلية
1995	277	3,226.4	–	–	–
1996	423.86	3,610.8	53	11.91	4.45
1997	612.87	3,877.6	44.9	7.39	6.09
1998	833.10	4,272.00	35.9	10.17	3.54
1999	1005.47	4,511.7	20.7	5.61	3.70
2000	1348	4,118.5	34	8.71-	4.00-
2001	1220	3,765.2	*(-9)	8.58-	1.05
2002	956	3,264.1	*(-22)	13.31-	1.65
2003	1072	3,749.6	12	14.87	0.81
2004	1428	4,198.4	33	11.97	2.76
2005	1792	4,559.5	25	8.6	3.00
2006	1348	4,322.3	*(25-)	5.20-	4.80
2007	1758.47	4,554.1	30	5.37	5.60
2008	1828.2	4,820.9	4	5.86	0.68
2009	2234.3	5,147.2	22	6.80	3.24
2010	2885.9	5,754.3	29	11.80	2.46
2011	3550.7	6,323.00	23	9.9	2.32
2012	4199.1	6,797.3	18	7.5	2.40
2000 -1995					2.30
2006 -2001					2.35
2012-2007					2.78
2012-1995					2.48

5.3.2معيار فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي:

ويستخدم هذا المعيار التحليلي في تقدير الوقوع في حالة التضخم النقدي بسبب الائتمان المصرفي، ويعبر عن هذا المعيار بالمعادلة الآتية: (الزبيدي، 2011، ص 247)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التضخم النقدي = Δ الائتمان المصرفي– الائتمان المصرفي X الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي

حيث تعكس الزيادة في المعروض النقدي المقدم من القطاع المصرفي من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لجميع القطاعات الاقتصادية المختلفة، مقدار الزيادة في الضغوط التضخمية في الاقتصاد، في حين يشير الانخفاض في هذا المعيار مقدار الانخفاض الضغوط الانكماشية في الاقتصاد الوطني.

جدول 5-13 فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي الفلسطيني

السنة	الزيادة في الائتمان المصرفي 1	الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي 2	الطلب على الائتمان 3	3 X 2 4	التضخم الائتماني فائض المعروض النقدي 4-1
1995	–	–	–	–	–
1996	146.86	384.4	0.12	46	100.86
1997	189	266.8	0.16	43	146
1998	220.23	394.4	0.20	79	141.23
1999	172.40	239.7	0.22	53	119.4
2000	343	393-	0.33	130-	473
2001	128-	353-	0.32	113-	241-
2002	264-	501-	0.29	145-	409-
2003	116	485	0.29	141	25-
2004	356	449	0.34	153	203
2005	364	361	0.39	141	223
2006	444-	237-	0.31	73.5-	517.5-
2007	410	232	0.39	90.5	319.5
2008	70	267	0.38	101.5	31.5-
2009	406	326	0.43	140	266
2010	652	607	0.50	303.5	348.5
2011	665	569	0.56	319	346
2012	649	474	0.62	293	356

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويظهر من خلال متابعة نتائج فائض المعروض النقدي الذي أحدثه الائتمان المصرفي من خلال بيانات التحليلية في جدول 5-13 ، نجد أن هناك تبايناً في قيمة الفائض النقدي بين الارتفاع والانخفاض والقيم السلبية في بعض الأحيان، حيث نجد أن الفترة الأولى من التحليل 1995 – 2000 كان المعروض النقدي في تزايد مضطرد، أما في المرحلة الثانية 2001 – 2006 فأصبحت قيمة فائض المعروض النقدي سالبة لجميع سنوات الفترة ، ثم بدأت قيمة المعروض بالتزايد المضطرد في الفترة الثالثة من التحليل 2007 – 2012 لجميع سنوات الفترة باستثناء عام 2008.

وخلاصة القول فإن التحليل أعلاه قد أظهر أن هناك فائضاً في المعروض النقدي أحدثه الائتمان المقدم من القطاع المصرفي الفلسطيني للقطاعات الاقتصادية المختلفة والأفراد، وهذا الفائض قد تراوح بين الانخفاض والارتفاع إلا أن حدة الضغوط كانت السمة الغالبة وقد بلغت أشدها في السنوات الأخيرة. ونمو الائتمان بدرجة كبيرة مقارنة مع نمو الاقتصاد، كان أحد مسببات الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

5.3.3 معيار معامل الاستقرار النقدي للائتمان المصرفي:

من ضمن المعايير التحليلية التي يمكن استخدامها في معرفة الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية للائتمان المصرفي. هو ما يعرف بالمنهج النقدي لصندوق النقد الدولي لإيضاح ظاهرة التضخم واختلاف التوازن المالي بسبب الائتمان المصرفي المقدم في الاقتصاديات النامية بشكل خاص، ويعبر عن هذا المعيار بالصيغة الآتيه: (الزبيدي، 2011، ص 249)

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\text{نسبة التغير في الائتمان المصرفي}}{\text{نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}$$

ويفسر هذا المعيار أن الزيادة في الائتمان المصرفي بمستوى يزيد على الزيادة في النشاط الاقتصادي الحقيقي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال فترة زمنية معينه يؤدي إلى حدوث اختلال بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات أو بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فيحدث التضخم، وذلك بسبب الضغط على الأسعار نحو التزايد. لذلك فالتوازن العام في الاقتصاد يتطلب تحقيق التوافق بين النوعين من التدفقات حجماً ونوعاً مع الأخذ بنظر الاعتبار لهيكل الاقتصادي والمالي للدولة وطبيعة السوق النقدية وسوق رأس المال ومكانة النظام المصرفي في الهيكل المالي للاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعموماً فإن قيمة هذا المعامل عند الحساب يجب أن تكون مساوية إلى الواحد الصحيح في حالة الاستقرار النقدي نظراً لتوازن العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج الحقيقي، أما في حالة الزيادة أو النقصان عن الواحد الصحيح فإن ذلك دليلاً على وجود حالات تضخم أو انكماش تختلف حدتها أو ضعفها بأبتعادها أو قربها عن الواحد الصحيح. (الزبيدي، ص 249-250)

جدول 5-14 جدول الاستقرار النقدي للائتمان المصرفي

السنة	نسبة التغير في الائتمان المصرفي	نسبة التغير في الناتج الإجمالي الحقيقي	معامل الاستقرار النقدي
1995	-	-	-
1996	53	12	4.4
1997	68	8	8.5
1998	80	12	6.7
1999	62	7	9
2000	124	12-	10-
2001	46-	11-	4
2002	95-	16-	6
2003	42	15	3
2004	128	14	9
2005	131	11	12
2006	160-	7-	23
2007	148	7	21
2008	25	8	3
2009	147	10	15
2010	235	19	12
2011	240	17	14
2012	234	15	16
متوسط الفترة			8.70

جدول 5-14 يبين معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي خلال الفترة (1995 - 2012) ويقيس هذا المعامل درجة استقرار مستويات الأسعار، ومن هذا الجدول يتضح لنا أن الفترة محل الدراسة قد تميزت بحالة عدم استقرار نقدي لجميع السنوات تمثل في صورة تضخم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في معظم سنواتها فقد كان معامل الاستقرار النقدي أعلى من الواحد الصحيح وقد ظهر الانكماش أيضا في سنة واحدة هي سنة (2000). وقد اختلفت حدة التضخم من سنة لأخرى وإن زادت هذه الحدة بشكل كبير في سنة (2006) والسنة التي تليها (2007).

وعموما فإن حالات التضخم ضمن هذا المعيار ، كانت هي الأثر الواضح للائتمان المصرفي خلال سنوات الدراسة ، بحيث أثرت على المتوسط العام لهذا خلال الفترة (1995 _ 2012) حيث بلغ (8.70). ويلاحظ من تحليل بيانات جدول 5-14 أن معدل نمو الائتمان المصرفي من طرف النظام البنكي كان أكبر من معدل الناتج الداخلي الحقيقي (النمو الاقتصادي) ، وهذا يدل على أنه لاتوجد علاقة واضحة جدا بين تزايد الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي ، مما يعني أن تباطؤ النمو الاقتصادي لايسببه نقص الائتمان فقط ، وإنما تسببه تضافر مجموعة أخرى من العوامل . والزيادة في الائتمان المصرفي من خلال تخفيف شروط الإقراض لم يحرك من عملية النمو الاقتصادي .

5.3.3.1 الميل المتوسط والميل الحدي للائتمان المصرفي:

يقصد بالميل المتوسط للائتمان المصرفي النسبة القائمة بين مقدار القروض والائتمان في سنة معينة وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنة.

أما الميل الحدي للائتمان المصرفي فيقصد به الزيادة التي حصلت في الائتمان المصرفي في سنة معينة قياساً بالزيادة التي حصلت في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنة. (الزبيدي، 2011، ص 251-252)

ويتم دراسة هذين المعيارين للتعرف على حجم التطور غير المنتظم لائتمان المصارف التجارية من خلال تقديم تحليل لشكل التطور الذيي صاحب العلاقة بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي.

من خلال التحليل للجدول أدناه نلاحظ أن درجات الميل المتوسط والميل الحدي للائتمان المصرفي الفلسطيني نتائج مهمة لتوضيح حالة عدم الاستقرار في كلا الميلين، وهذا يعكس سياسة الإفراط أو التشدد التي انتهجتها المصارف العاملة في فلسطين من منح التسهيلات الائتمانية، هذا، وطبقا لنتائج هذا التحليل أن السياسة الائتمانية للمصارف العاملة في فلسطين لم تستخدم بفاعلية لتحقيق الاستقرار النقدي بقدر ما ساهمت في إبراز الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية، وبالتالي عدم فاعليتها في تمويل القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 5-15 الميل المتوسط و الحدي للائتمان المصرفي

السنة	الميل المتوسط للائتمان المصرفي %	الميل الحدي للائتمان المصرفي %
1995	8.6	-
1996	12	38.20
1997	16	71
1998	19	56
1999	22	72
2000	33	-87
2001	32	36
2002	29	53
2003	28	24
2004	34	79
2005	39	100
2006	31	187
2007	38	177
2008	37	26
2009	43	125
2010	50	107
2011	56	117
2012	62	137

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في جدول 5-5

5.4 خلاصة الفصل

تكمن أهمية هذا الفصل في الجانب التحليلي الوصفي للأثر التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني من خلال قناتي حشد المدخرات وتقديم الائتمان، حيث تم اختبار العديد من المعايير التي توضح كفاءة القطاع المصرفي في كلا الجانبين.

نخلص من خلال ما تقدم في هذا الفصل أن المعايير التي تم الإشارة إليها (معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي ومعيار فائض المعروض النقدي للائتمان المصرفي ومعيار الاستقرار -+النقدي للائتمان المصرفي والميل الحدي والمتوسط) هي مؤشرات غاية في الأهمية لمتابعة تأثير السياسة العامة للمصارف العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني فيما يتعلق بتشغيلها لمواردها المختلفة وتأثير القطاعات الاقتصادية والتنمية بشكل عام من كل ماتقدمة هذه المصارف من تسهيلات ائتمانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس: إجراءات الدراسة

6.1 المبحث الأول: المنهجية والطرق القياسية المتبعة

6.2 المبحث الثاني: تحليل النتائــج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.1 المبحث الأول: المنهجية والطرق القياسية المتبعة

يقوم الباحث في هذا الفصل بتقديم استعراض منهجي للخطوات والطرق والأساليب القياسية التي اعتمدها في دراسته وذلك من خلال التعرض لطبيعية متغيرات الدراسة والبيانات التي تم توفيرها فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والمصادر التي حصل منها على هذه البيانات، وكذلك يوضح الفترة الزمنية التي تتم دراستها، ويشرح ماهية المتغيرات التي يقوم بدراستها بغرض **تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية**، ومن ثم يقدم صياغة رياضية واضحة للنماذج القياسية التي يهدف لتقديرها خلال هذه الدراسة.

ثم يقدم الباحث استعراضا منهجيا تفصليا للمنهج القياسي الذي استخدمه في تقدير النماذج القياسية ودراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، وذلك من خلال توضيح مفاهيم سكون السلاسل الزمنية ومناهج التكامل المشترك، ومن ثم التطرق لطريقة المربعات الصغرى العادية (**OLS–Ordinary Least Squares**) والتي تم استخدامها في تقدير النماذج القياسية للدراسة، بالاعتماد على برنامج (**EViews V.7**) بشكل أساسي في تقدير ومعالجة البيانات.

6.1.1 تعريف متغيرات الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على سبعة متغيرات اقتصادية تم الاعتماد عليها في تقدير النماذج القياسية بغرض الإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة، بالإضافة لإدخال الباحث متغير خارجي جديد تمثل في متغير وهمي يعبر عن الأوضاع السياسية (عدم الاستقرار السياسي بسبب انتفاضة الأقصى، وعدم الاستقرار السياسي بسب الانقسام السياسي الواقع بين قطاع غزة والضفة الغربية.

وبناءً على ما سبق يمكن تصنيف متغيرات الدراسة إلى متغيرات داخلية في النماذج القياسية ومتغيرات خارجية على النحو الأتي:

المتغيرات الداخلية:

تمثلت المتغيرات الداخلية في حجم المدخرات في القطاع المصرفي، حجم التسهيلات الائتمانية، الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات الخارجية:

تمثل المتغير الخارجي في متغير الأوضاع السياسية (عدم الاستقرار السياسي انتفاضة الأقصى والانقسام السياسي بين شطري الوطن).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.1.2 متغيرات الدراسة

أولا: المتغيرات المستقلة (مبطأ لفترة زمنية واحدة)

- الناتج المحلي الإجمالي .
- حجم التسهيلات الائتمانية.
- متغير وهمي (الاوضاع السياسية).
- حجم ودائع الجمهور في القطاع المصرفي الفلسطيني.

ثانيا: المتغير التابع

- التنمية الاقتصادية وتقاس بحجم الناتج المحلي GDP

6.1.3 المصادر الثانوية لجمع البيانات

التقارير والإحصاءات الصادرة عن سلطة النقد حول القطاع المصرفي فيما يتعلق بحجم المدخرات وحجم التسهيلات المصرفية الربع سنوية وأسعار الفائدة، وكذلك النشرات والإحصاءات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

6.1.4 منهجية الدراسة وطرق التحليل

تعتني هذه الدراسة بتحليل أهم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك بالبحث في مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني في جذب المدخرات اللازمة لتمويل التنمية وذلك من خلال نموذجين قياسيين مدمجين في معادلة واحدة وذلك باستخدام نموذج (VAR):

النموذج الأول: لقياس مدى كفاءة القطاع المصرفي الفلسطيني في ئعبئة المدخرات وذلك بالاعتماد على سلسلة زمنية لبيانات الدراسة من سنة 2000q1-2012q4.[26]

والنموذج الثاني: لقياس مدى قدرة المدخرات في القطاع المصرفي على تمويل عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

حيث سيتم اعتماد منهج الاقتصاد القياسي واستيفاء الإطار النظري للدراسة واستعراض الدراسات السابقة للإجابة على تساؤلات الدراسة، وسيتم استخدام أحدث الأساليب الإحصائية لاختبار

[26] قام الباحث بإجراء التحليل للفترة الزمنية 1995-2012 ولكن النتائج لم تكن منطقية من الناحية الاقتصادية، وذلك يرجع لوجود بعض بيانات بعض المتغيرات الداخلة في النموذج غير منشورة بشكل ربعي، مما اضطر الباحث لتقسيم البيانات السنوية المتوفرة إلى ربعي عن طريق برنامج EVIEWS 7 ولكن لم تكن النتائج جيدة، مما حدى بالباحث للاستقرار على الفترة الزمنية التي يتوفر لها بيانات ربعية منشورة عن مصادرها الرسمية (2000 – 2012) فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات الدراسة وذلك باستخدام برنامج EVIEWS 7 في تحليل البيانات الحقيقية عن الاقتصاد الفلسطيني.

بالرجوع لمركز الإحصاء الفلسطيني لأخذ البيانات الحقيقية حول الاقتصاد الفلسطيني وذلك من خلال بيانات الحسابات القومية الربع سنوية للاقتصاد الفلسطيني من عام 2000 وحتى 2012، وهي عبارة عن بيانات سلسلة زمنية وتقدر عدد المشاهدات بـ 52 مشاهدة. وتحليل هذه البيانات من خلال البرنامج الإحصائيEVIEWS 7 وعرض كافة النتائج والتعليق عليها.

6.1.5النموذج القياسي

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى معنوية العلاقة بين حجم المدخرات في القطاع المصرفي الفلسطيني والمتغيرات المفسرة لها. وكذلك تحديد مستوى معنوية العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة له وهي (الناتج المحلي الإجمالي، حجم مدخرات الجمهور في القطاع المصرفي، التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، والأوضاع السياسية) وتم استخدام نموذج (VAR) لذلك تم اخذ المتغيرات المستقلة الداخله في النموذج مبطأ لفترة زمنية واحدة.

ويمكن صياغة معادلة النموذج القياسي كالتالي:

$$GDP = f(S, CR, D)$$

وبشكل رياضي يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني على النحو أدناه:

$$\mathbf{GDP} = \boldsymbol{\beta_o} + \boldsymbol{\beta_1}\mathbf{S} + \boldsymbol{\beta_2}\mathbf{CR} + \boldsymbol{\beta_3}\mathbf{D} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

S: حجم المدخرات في القطاع المصرفي الفلسطيني.

CR: حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي.

D: الأوضاع السياسية.

ε: الخطأ العشوائي.

$\boldsymbol{\beta_o}, \boldsymbol{\beta_1}, \boldsymbol{\beta_2}, \boldsymbol{\beta_3}$: معاملات النموذج المقدرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولان الدراسة ستعتمد على نموذج (VAR) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، يتم إعادة كتابة النموذج بإدخال جميع المتغيرات المستقلة مبطأة لفترة زمنية واحدة، بالإضافة لإدخال المتغير التابع مبطأ لفترة زمنية واحدة كمتغير مستقل في النموذج، على النحو الاتي:

$$\mathbf{GDP} = \boldsymbol{\beta_o} + \boldsymbol{\beta_1 GDP_{t-1}} + \boldsymbol{\beta_2 S_{t-1}} + \boldsymbol{\beta_3 CR_{t-1}} + \boldsymbol{\beta_4 D} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

وتكون الإشارات المتوقعة للمعالم كالتالي:

$$\beta 1 > 0 \ , \beta 2 > 0 \ , \beta 3 > 0 \ , \beta 4 < 0$$

6.1.6 بيانات متغيرات الدراسة:

بيانات متغيرات الدراسة عبارة عن بيانات على شكل سلاسل زمنية مأخوذة بشكل ربعي خلال الفترة (2000q1 – 2012q4)، حيث تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية من منشورات سلطة النقد (النشرات الإحصائية، والتقارير السنوية) وكذلك موقع سلطة النقد، وتم مراسلة سلطة النقد في رام الله للحصول على بعض البيانات المفقودة، وكذلك تم الحصول على البيانات من الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، وكذلك تم الاستعانة بالرسائل العلمية المحكمة للحصول على البيانات المفقودة، وجميع هذه البيانات تعبر عن قيم المتغيرات الاقتصادية (حجم مدخرات الجمهور في القطاع المصرفي، حجم التسهيلات الائتمانية، الناتج المحلي الإجمالي) .

بالإضافة إلى بيانات متغير الاتجاه الزمني مبطأ لفترة واحدة (t−1) والتي تعبر عن التسلسل الزمني لفترة الدراسة مبطأ بفترة واحدة معبراً عنها بالقيم من 1 وحتى 51. انظر ملحق رقم (6-1)، وفيما يتعلق بالمتغير الوهمي الذي يعبر عن الأوضاع السياسية فتتمثل بياناته بالقيم 0 أو 1 حيث تم إعطاء الفترة (2000q4 – 2002q4) القيمة 1 تعبيراً عن الفترة الأكثر عدم استقرار بسبب انتفاضة الأقصى، والقيمة 0 أعطيت للسنوات الأخرى، (2003 – 2012).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة لعدم الاستقرار بسبب الانقسام السياسي بياناته اسمية تأخذ القيم 0 و1 بحيث تعبر القيمة 1 عن فترة الانقسام وتتمثل في السنوات (2006 –2012)، بينما القيم صفر أعطي لباقي السنوات الأخرى، وهي تقع في الفترة (2000 – 2005).

والجدير بالذكر أن بيانات بعض المتغيرات لم تتوفر بشكل ربعي خلال الفترة (1995–2012) ولكنه لم يتوفر خلال الفترة التي تسبق العام 2011 بشكل ربعي بل كان متوفراً بشكل سنوي، ولكي يتم توحيد نمط بيانات المتغير مع باقي المتغيرات الأَخرى تم استخدام طريقة (Quadratic–Match sum) بواسطة برنامج (Eviews v.7) لتقسيم البيانات السنوية لبيانات ربعية، وتم إجراء التحليل الإحصائي إلا أن النتائج لم تكن منطيقة من الناحية الاقتصادية فتم الاكتفاء بالبيانات المنشورة ربيعاً للفترة 2000 – 2012.

6.1.7سكون السلاسل الزمنية:

يعتبر شرط سكون السلاسل الزمنية شرطا أساسيا كي نستطيع تطبيق اختبارات التكامل المشترك على بيانات السلاسل الزمنية لذا يجب التأكد أولاً من سكون السلاسل الزمنية وهذا يتم من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة العديد من الاختبارات أشهرها اختبار ديكي–فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller,ADF) واختبار (Phillips Perron,PP).

وفي هذه الدراسة تم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة الموسع لديكي–فولر، والذي يستند إلى فرضية $(H_0: \beta = 0)$، $(H_1: \beta < 0)$ باستخدام اختبار الفرضيات الإحصائية (T–statistic)، وفي حال عدم رفض الفرضية العدمية تكون السلسلة غير ساكنة، فيتم أخذ الفروق إلى أَن تسكن السلسلة، وهنا يتم تحديد رتبتها حتى يمكن إجراء الاختبار الثاني وهو التكامل المشترك لجوهانسن. انظر ملحق(6–2)

6.1.8 منهج التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، يجب التأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معاً، ويقال أن هناك تكاملاً مشتركاً بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الأجل، ويقدم الأدب القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد دراسة علاقة انحداريه بينها، ومن أشهر هذه الطرق طريقة أنجل وغرانجر (Engle–Granger) وطريقة جوهانسون (Johnson)، ويغلب استخدام الطريقة الأولى في النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط (المستقل والتابع).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الطريقة الأُخرى والتي تنسب إلى ((Johansen and Juselius (1990) فتقدم أسلوب آخر لاختبار التكامل المشترك فهي تعتبر طريقة أعم وأشمل من الطريقة السابقة ويمكن استخدمها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة والمتعددة (عطية،2005،ص673)، وفي هذه الطريقة يتم الحصول على قيم الجذور الكامنة (Eigenvalue) وعددها يساوي (n)، التي يقابلها عدد مساوٍ من متجهات التكامل المشترك، ويمكن تحديد نتائج اختبار جوهانسن باختبارين أساسيين هما اختبار إحصائيات الأثر (Trace Statistics)، واختبار القيمة العظمى لقيم الجذور المميزة أو الكامنة (Max-Eigen Value Statistics)، فوجود متجه واحد للتكامل المشترك دلالة على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ويتم تفسير المعاملات بأنها مرونة الأجل الطويل. (Brooks, 2008, p 351)

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على طريقة جوهانسن في التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة واكتفى الباحث بإحصائيات الأثر (Trace Statistics) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل نموذج من نماذج الدراسة. انظر ملحق (3-6)

6.1.9 طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أشهر الطرق الإحصائية التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أَو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، بحيث تعطي هذه الطريقة أفضل خط مستقيم يمكن توفيقه لمتغيرات النموذج بمعنى أَنها تعطي أقل مجموع مربعات رأسية لانحرافات كل مشاهدة عن خط الانحدار المقدر، ويتضمن ذلك تصغير مجموع مربعات الخطأ (البواقي) إلى أدنى حد ممكن (نصر، 1995م، ص13).

وتفترض طريقة المربعات الصغرى عدة افتراضات يجب تحققها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر وهذه الافتراضات تتمثل فيما يلي:

1) الأَخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي، وسيتم استخدام اختبار (**Jarque-bera**) للتحقق من هذا الشرط.
2) متوسط البواقي يساوي صفراً، وسيتم استخدام اختبار (**T-test**) لاختبار مساواة متوسط البواقي للصفر.
3) تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بمعنى ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، وسيتم استخدام اختبار (**White**) للتحقق من ثبات التباين لحدود الخطأ العشوائي.
4) استقلال حدود الخطأ العشوائي بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ العشوائي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) عدم وجود تداخل خطي مشترك بين المتغيرات المستقلة في حالة النماذج المتعددة، وسيتم الاعتماد على قيم معامل تضخم التباين (**VIF**) للتحقق من هذا الشرط، إلا أنه تم اسقاط هذا الشرط لأنه سيتم الاعتماد على نموذج (**VAR**) في التقدير.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نماذج الدراسة.

6.2 المبحث الثاني: تحليل النتائـج:

يتناول هذا الفصل نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية للدراسة التي تهدف لقياس و**تحليل مدى قدرة القطاع المصرفي الفلسطيني على جذب المدخرات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية** ، حيث يشمل هذا الفصل نتائج اختبارات السكون لجميع متغيرات الدراسة الاقتصادية، وكذلك اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية لمتغيرات كل نموذج من نماذج الدراسة التي يهدف الباحث إلى دراستها، بالإضافة لنتائج تقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وأيضاً نتائج اختبارات تقييم صلاحية وجودة النماذج المقدرة، ومن ثم يقوم الباحث بتحليل وتفسير ومناقشة النتائج التي توصل لها من منظور النظرية الاقتصادية.

6.2.1 نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أوضحنا سابقاً أنه يجب التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة سكون (تكامل) كل سلسلة زمنية، وذكرنا أنه تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع للتحقق من شرط السكون لمتغيرات الدراسة، وبناءً عليه تم التوصل للنتائج الموضحة بالجدول رقم (6-1)، والتي تشير لأن متغيرات النموذج لم تكن ساكنة في مستواها ولكنها وصلت لدرجة السكون عند مستوى دلالة 0.05 بعد أخذ الفروق الأولى لها، وبذلك تكون جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة عند مستوى دلالة إحصائية 0.05.

جدول 6-1 نتائج اختبار ديكي فولر للتحقق من سكون متغيرات الدراسة

المتغير	المستوى		الفرق الأول	
	T-Statistic	P-value	T-Statistic	P-value
S	0.437	0.9827	-7.373	0.0000
CR	2.926	1.0000	-3.749	0.0299
GDP	0.048	0.9584	-7.178	0.0000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من خلال الجدول رقم (6-1) أن جميع المتغيرات لم تكن ساكنة في مستواها، ولكنها وصلت لدرجة السكون عند أخذ الفرق الأول.

6.2.2 نتائج اختبار التكامل المشترك:

بعدما تم التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة سكون كل سلسلة زمنية، تأتي مرحلة اختبار التكامل المشترك للكشف عن العلاقة طويلة الاجل التي تشترك بها المتغيرات معاً، وكما سبق الاشارة إليه أن تم الاعتماد على طريقة جوهانسن للتحقق من وجود تكامل مشترك لمتغيرات نماذج الدراسة، وكانت النتائج هو كما هو موضح في جدول 6-2.

جدول 6-2 نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

اختبار الأثر Trace				
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	الفرضية البديلة	القيمة الحرجة Critical value %5	Trace Statistic	P-value
r = 0	r > 0	29.79	54.01	0.0000
r ≤ 1	r > 1	15.49	9.93	0.2865
cointegratingeqn(s) at the 0.05 level3Trace test indicates				

يتضح من خلال جدول (6-2) أن نتيجة اختبار جوهانسن باستخدام إحصاء الأثر (Trace) تشير لرفض الفرضية العدمية الأولى التي تفترض بعدم وجود أي متجه تكامل مشترك بين المتغيرات (r = 0) حيث بلغت القيمة المحسوبة لاختبار هذه الفرضية 54.01 مقابل القيمة الجدولية 29.79 عند مستوى دلالة 5% وحيث أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نستنتج برفض الفرض العدمي الأول.(P-value = 0.0000)

وبعد ذلك ننتقل لاختبار الفرض العدمي الثاني الذي يفترض وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر فيلاحظ أيضا أن القيمة المحسوبة قد بلغت 9.93 وهي أكبر من القيمة الجدولية 15.49 عند مستوى دلالة 5% وبذلك نرفض الفرض العدمي الثاني. (P-value = 0.2865)

وبذلك نستنتج قبول الفرضية العدمية والتوصل لوجود متجه تكامل واحد بين متغيرات النموذج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6.2.3 نتائج اختبار السببية:

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، وقبل البدء في مرحلة تقدير النموذج يجب التأكد من وجود سببية بين متغيرات النموذج، باستخدام اختبار (Granger Causality Tests) لاختبار السببية، وبعد تطبيق الاختبار عند فترة إبطاء واحدة، كانت النتائج كما هو موضح في جدول 6-3:

جدول 6-3 اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

اتجاه العلاقة	F-statistic	P-value
CR → GDP	4.81*	0.0330
GDP → CR	4.89*	0.0317
S → GDP	10.75*	0.0019
GDP → S	0.69	0.4073

*معنوية عند مستوى 5%.

تشير النتائج الموضحة أعلاه أن نتيجة اختبار السببية كانت معنوية عند مستوى 5% بحيث وجود علاقة سببية تبادلية بين متغير التسهيلات الائتمانية ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك وجود علاقة سببية بين متغير المدخرات ومتغير الناتج المحلي الإجمالي في اتجاه الناتج فقط، وبذلك نرفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونستنتج أن التغيرات في التسهيلات الائتمانية والمدخرات تسبب تغيرات جوهرية في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وبناء عليه يعتبر نموذج (VAR-Model) هو النموذج الأفضل والأكثر ملائمة لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة. انظر ملحق (6-4)

نتائج تقدير نموذج الدراسة:

في ضوء نتائج اختبارات السكون واختبارات التكامل المشترك المتعلقة بمتغيرات نموذج الدراسة (الناتج المحلي الاجمالي، وحجم المدخرات، والتسهيلات الائتمانية) وحسب اتجاه العلاقة التي أشارت لها نتائج اختبار (Granger Causality Tests) تم تقدير النموذج القياسي بإدخال المتغيرات الاقتصادية للنموذج مبطأة لفترة زمنية واحدة وفقاً لما يتطلبه نموذج (VAR)، بالإضافة لإدخال متغير خارجي تمثل في المتغير الوهمي الذي يعبر عن الأوضاع السياسية، فكانت النتائج كما هو موضح في جدول 6-4 أدناه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 6-4 نتائج تقدير معاملات نموذج الدراسة بإدخال جميع المتغيرات

Variables	Coefficient	Elasticity at Means **	S.E	t-statistic	P-value
Constant	294.3671*	0.247202	78.88033	3.731819	0.0005
GDP_{t-1}	0.360722*	0.356509	0.129798	2.779110	0.0079
CR_{t-1}	0.093784*	0.148945	0.036266	2.586012	0.0129
S_{t-1}	0.076493*	0.314406	0.016839	4.542476	0.0000
D	-99.33395*	-0.067062	23.50788	-4.225561	0.0001
R-Square = 0.96 , Adj R-square = 0.95 , DW = 1.72					

*المتغير دال إحصائياً عند مستوى 0.05

** تم تقدير المرونة باستخدام القياس عند نقطة المتوسطات للتوصل إلى معامل المرونة عند الوسط من خلال المعادلة التاليه:

$$\frac{dY}{dX} \cdot \frac{\overline{X}}{\overline{Y}} = \hat{\beta} \frac{\overline{X}}{\overline{Y}}$$

من خلال الجدول السابق يتضح أن جميع متغيرات النموذج كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، بالإضافة لأن قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج ككل بلغت 0.95 وتعني هذه القيمة أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج والمتمثلة في التسهيلات والمدخرات مضافاً إليها الناتج المحلي بفترة إبطاء واحدة مع وجود المتغير الوهمي الذي يعبر عن الأوضاع السياسية، تفسر 95% من التباين في المتغير التابع والنسبة الباقية البالغة 5% تعزى لعوامل أخرى، وقبل تفسير نتائج النموذج المقدر ومعاملات المتغيرات المستقلة يجب تقييم النموذج إحصائياً على النحو الآتي.

تقييم النموذج:

لكي يتسنى لنا الاعتماد على نتائج التقدير للنموذج والاخذ بها دون أدنى شك في الوقوع بالخطأ او التوصل لنتائج مضللة، يجب التأكد من صلاحية النموذج المقدر وتقيمه، ولأنه تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج (VAR)، يجب التحقق من توفر الشروط الاتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: تم استخدام اختبار (Jarque-bera) للتحقق من توفر هذا الشرط وكانت النتائج تشير لان قيمة الاختبار بلغت (1.21) باحتمال بلغ (0.5462) ويشير ذلك قبول الفرضية التي تفترض ان بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. انظر ملحق (6-7).

مساواة متوسط البواقي للصفر: تم التحقق من هذا الشرط من خلال اختبار متوسط البواقي باستخدام اختبار(T-test) فكانت النتائج تشير لعدم معنوية الاختبار حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (P-value = 1.000)، ويشير ذلك لان متوسط بواقي النموذج يساوي الصفر. انظر ملحق (6-8)

استقلال بواقي النموذج: ويقصد بذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج[27] وقد سبق لنا وتحققنا من عدم وجود المشكلة من خلال قيمة اختبار (DW). حيث بلغت D-L = 1.38، في حين بلغت D-U = 1.72 .

حدود الخطأ (البواقي): وللتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (White) فكانت النتائج تشير لعدم معنوية الاختبار باحتمال (0.2137) وبالتالي التوصل لقبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس حدود الخطأ.

ولتوضيح العلاقة بين المتغير التابع GDP و كلاً من المتغيرين المستقلين S, CR ومن خلال التحليل فقد تبين وجود علاقة خطية قوية بين المتغير التابع (GDP) و كلاً من المتغير التابع (S) و المتغير التابع (CR). (انظر الملحق رقم 6 – 11) و (ملحق 6-12).

ولتوضيح الارتباط بين البواقي (e) وكلاً من CR و S كلاً على حدة، فكانت النتائج بأنه لا يوجد ارتباط بين (e) و (S) وكذلك لا يوجد ارتباط بين (e) و (CR) (انظر الملحق 6 -10)

---

[27] وقد قام الباحث من التأكد من رتبة الارتباط الذاتي باستخدام دالتيACF, PACF تبين ان الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى لذا سيتم استخدام اختبار DW (انظر الملحق 6-1)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفسير نتائج التقدير

مرونة متغير التسهيلات، أشارت نتائج التقدير لأن مرونة متغير التسهيلات الائتمانية المبطأ لفترة زمنية واحدة، بلغت 0.15 وهذه القيمة تعني إحصائياً أن أي تغير في التسهيلات الائتمانية بمقدار 100% في الربع (K) سيؤدي لتغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 15% في الربع (K+1).

مرونة متغير مدخرات الجمهور في القطاع المصرفي الفلسطيني، أشارت نتائج التقدير لأن مرونة متغير مدخرات الجمهور المبطأ لفترة زمنية واحدة، بلغت 0.31 وهذه القيمة تعني إحصائياً أن أي تغير في مدخرات الجمهور بمقدار 100% في الربع (K) سيؤدي لتغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 31% في الربع (K+1).

مرونة متغير الأوضاع السياسية، أشارت نتائج التقدير لأن مرونة متغير الأوضاع السياسية المبطأ لفترة زمنية واحدة، بلغت 0.067− وهذه القيمة تعني إحصائياً أن استمرار التدهور في الأوضاع السياسية في الربع (K) سيؤدي لتغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 6.7% − في الربع (K+1).

مرونة متغير الناتج المحلي الإجمالي، أشارت نتائج التقدير لأن مرونة متغير الناتج المحلي الإجمالي المبطأ لفترة زمنية واحدة، بلغت 0.36 وهذه القيمة تعني إحصائياً أن أي تغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 100% في الربع (K) سيؤدي لتغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 36% في الربع (K+1).

وبناءً على ذلك يمكن صياغة معادلة الانحدار النهائية على الصورة الآتية:

$$\mathbf{GDP} = .\mathbf{25} + \mathbf{0.36}\ GDP_{t-1} + \mathbf{0.31}\ \mathbf{S}_{t-1} + \mathbf{0.15}\ \mathbf{CR}_{t-1} - \mathbf{0.067}\ \mathbf{D} + \boldsymbol{\varepsilon}$$

بناءً على ما سبق يتضح أن دور الوساطة المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني له دوراً ايجابياً في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يستلزم من الجهات الرقابية الاستمرار في المزيد من السياسات المصرفية والرقابية لتعزيز وتقوية الروابط بين الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني، بإعتبار أن الجهاز المصرفي شريان التمويل الأساسي للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

من اخر اتضح أن استمرار تدهور الأوضاع السياسيةأوضاع السياسية له انعكاسات سلبيه على النشاط الاقتصادي وهذا يستلزم المزيد من الإجراءات اللازمة لتحسين المناخ السياسي لاسيما قضايا الا نقسام السياسي الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول بأن هذه الدراسة تقبل الفرضية الأولى والتي تقول بأن القطاع المصرفي الفلسطيني يتسم بكفاءة وقدرة عالية على جذب المدخرات من فئات المجتمع المختلفة.

وكذلك يمكن قبول الفرضية الثانية لهذه الدراسة والتي تقول بأن القطاع المصرفي الفلسطيني يلعب دوراً ايجابياً في دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السابع: النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7.1 أولا: النتائج

7.1.1 نتائج التحليل الوصفي

7.1.1.1 تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني في تعبئة المدخرات

- لاحظ الباحث التذبذب الكبير في حجم الودائع وبمعدلات نموها، وذلك يرجع للظروف السياسية والاقتصادية التي تميز الواقع الفلسطيني وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني. وبلغ معدل النمو الودائع لطول فترة الدراسة 10.78%.
- يرى الباحث أنه وبغض النظر عن التزايد في الأرقام المطلقة للرقم القياسي للودائع المصرفية، إلا أنه يعطي مؤشراً مهماً لقياس التطور الحاصل في الودائع المصرفية مقارنة بسنة الأساس.
- بلغت الأهمية النسبية للودائع الجارية لطول فترة الدراسة 34% تقريباً، والأهمية النسبية للودائع الادخارية 66% تقريباً، وهذا مؤشر تنموي مهم، حيث تأخذ الودائع لأجل أهمية في تغطية النشاط الائتماني المتوسط وطويل الأجل وهو ضروري لتمويل التنمية متمثله بالاستثمارات ذات الطابع القومي الضخم وطويلة الأجل.
- قام الباحث بتقدير المرونة الدخلية للودائع المصرفية، حيث لاحظ أن نتائج معاملات المرونة الدخلية للودائع أظهرت عدم وجود استجابة مباشرة للودائع المصرفية لتغيرات الدخل خلال سنوات التحليل، مما يعزز محدودية القطاع المصرفي الفلسطيني في تعبئة المدخرات، لأن المنطق يقتضي أن كل زيادة في الدخل يجب أن تقابلها زيادة في تعامل العملاء مع المصارف.
- لوحظ أن الزيادة في الودائع المصرفية قد خرجت عن تأثير الدخل ونموه لتعطي العوامل غير الدخلية الأساس في ذلك.
- لوحظ تذبذب في مرونة الإيداع المصرفي بشكل عام والودائع الادخارية منها بشكل أساسي، حيث بلغت المرونة الدخلية للودائع المصرفية الكلية في بداية الفترة 1.42، حيث شهدت استجابة نظامية ثم تراجعت المرونة الدخلية في الفترة الثانية 2001 – 2007 حيث بلغت 0.16، ويرجع ذلك للأحداث التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني، وبلغت المرونة الدخلية لطول الفترة 1995 2012 (1.05) وهي نسبة معقولة وأكبر من الواحد الصحيح، ويمكن القول أن الطاقة الإيداعية للودائع المصرفية تستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا التحليل يندرج على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الودائع الجارية وكذلك الودائع الادخارية، حيث أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن المرونة الدخلية كانت (1.27 ، 1.20) بالترتيب.

- لاحظ الباحث أن الميل المتوسط للودائع المصرفية بأنواعها المختلفة (جارية وادخارية) وفي إطار علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي في اتجهها المستمر في التصاعد، وبلغ أفضل متوسط للميل الحدي خلال فترة التحليل نسبة 115.67% ورغم أن هذا المتوسط قد اشتركت في إحداثه كل من الودائع الجارية ولأجل على السواء، إلا أن أهمية الودائع الادخارية في إحداث ذلك التزايد هي الأكثر حيث بلغ أفضل متوسط للميل الحدي للودائع الادخارية في فترة التحليل 67.94%، في حين بلغ متوسط أهمية الودائع الجارية 47.86% وهذا أعطي مؤشر جيد لاستجابة الودائع لأجل لدى النظام المصرفي الفلسطيني عند كل زيادة في الدخل. ويرجع اهتمام البنوك بالودائع الادخارية بالمقارنة مع الودائع الجارية بالرغم من تحملها لأسعار فائدة مرتفعة قياسا بالودائع الأخرى، لما تقدمه هذه الودائع من مصادر تمويل مستقرة وثابتة.
- من خلال قياس الميل الحدي للإيداع المصرفي، لوحظ أنه كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وعدم انتظامه في معظم سنوات التحليل، وعموما فقد بلغ متوسط الميل الحدي للإيداع المصرفي في الفترة الممتدة بين 1995 – 2012 قيمة (2.21) وهو ما يعني أن زيادة الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار دولار واحد خلال هذه الفترة صاحبه تغير في الودائع المصرفية بالزيادة بمقدار (2.21) موزعة بـ (1.07) دولار زيادة في الودائع الجارية و (1.2) دولار زيادة في الودائع لأجل .
- تبين للباحث تطور الأهمية النسبية للودائع المصرفية للودائع المصرفية الكلية في تكوين العناصر الأساسية لزيادة الدخل داخل الاقتصاد الوطني، حيث كانت الأهمية النسبية للودائع المصرفية خلال فترة الدراسة 373.8%، وكذلك يظهر دور الودائع الادخارية ومساهمتها الاقتصادية في تعميق رأس المال الثابت وزيادته، حيث بلغ في فترة الدراسة 253%، ويرى الباحث بأن المصارف المحلية توفر حد معقول من احتياجات الاقتصاد الوطني من رأس المال الثابت المرتبط بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية. ويرجع السبب الحقيقي في رأي الباحث إلى، نمو الودائع المصرفية من جهة وإلى انخفاض حجم الاستثمار، وهذا يسترعي برأي الباحث الاهتمام بتنمية الاستثمار الثابت والتوسع في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية الانتاجية المختلفة خصوصاً وأنه يوجد ما يبرر هذا التوسع بحجم المدخرات المعبأة في القطاع المصرفي الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تبين من خلال مقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الثابت والودائع المصرفية مدى التفاوت بين المعدلين، حيث أن معدل نصيب الفرد من الودائع المصرفية كان يفوقه بأربع مرات، وهذا مؤشر على ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعلى قدرة القطاع المصرفي على تعبئة المدخرات.
- أظهرت نتائج التحليل أن الودائع المصرفية تغطي التسهيلات الائتمانية بمتوسط نسبة 296% و بلغ متوسط النسبة للودائع الادخارية 197% والجارية 99%، وهذه مؤشرات تعكس تفوق ودائع المصرفية على ما يقدم من تسهيلات ائتمانية لجميع القطاعات الاقتصادية، ويمكن القول أن الودائع لم تستغل بالشكل الأمثل لتمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين.

7.1.1.2 تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية:

- توضح النتائج أن القروض المقدمة من قبل القطاع المصرفي تذبذبت بين الارتفاع والهبوط، متأثرة بالأوضاع الاقتصادية والأمنية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية، فقد بلغ أكبر معدل نمو للودائع في عام 2005 حيث كان معدل النمو في القروض 86% وأدنى معدل للتراجع في منح القروض كان في عام 1997 حيث تراجعت القروض بـ -40%.
- كانت التسهيلات المصرفية المقدمة للقطاع الخاص مرتفعة مقارنة بالتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام، وهذا مؤشر مهم حول تطور القطاع المصرفي الفلسطيني، وبدأت هذه النسبة بالتراجع لصالح تقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع العام وتراوحت نسبة توزيع التسهيلات بين القطاع العام والخاص 70:30% تقريباً، ولكن هذا المعدل بدأ بالتراجع لصالح تقديم مزيداً من التسهيلات الائتمانية للقطاع العام في آواخر فترة الدراسة.
- من تحري اتجاهات معامل المرونة الدخلية للائتمان المصرفي تبين أن متوسط معامل المرونة خلال فترة الدراسة بلغ (2.48) وهذا يعكس التزايد الكبير في الائتمان المصرفي مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويعكس استمرار الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهذا يعتبر مؤشراً واضحاً على عدم الربط بين النشاط الاقتصادي وحجم الائتمان المصرفي.
- أظهر التحليل الوصفي أن هناك فائضاً في المعروض النقدي أحدثة الائتمان المقدم من القطاع المصرفي الفلسطيني للقطاعات الاقتصادية المختلفة والأفراد، وهذا الفائض قد تراوح بين الانخفاض والارتفاع إلا أن حدة الضغوط كانت السمة الغالبة وقد بلغت أشدها في السنوات الأخيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أظهرت النتائج أن معامل الاستقرار النقدي بالنسبة للائتمان المصرفي قد تميزت بحالة عدم استقرار نقدي في صورة تضخم في معظم سنواتها، فقد كان معامل الاستقرار النقدي أعلى من الواحد الصحيح وقد ظهر الانكماش أيضا في سنة واحدة، وأن معدل نمو الائتمان المصرفي من طرف النظام البنكي كان أكبر من معدل الناتج المحلي الحقيقي (النمو الاقتصادي)، وهذا يدل على أنه لاتوجد علاقة واضحة جداً بين تزايد الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.
- أظهرت تحليل الميل الحدي والمتوسط للائتمان المصرفي أن السياسة الائتمانية للمصارف العاملة في فلسطين لم تُستخدم بفاعلية لتحقيق الاستقرار النقدي بقدر ما ساهمت في إبراز الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية، وبالتالي عدم فاعليتها في تمويل القطاعات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.

7.1.2 نتائج التحليل القياسي للدراسة

ولتوضيح أهمية هذه المتغيرات في تفسير النموذج، فقد بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج النهائي 0.95، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الداخلة في التحليل (الناتج المحلي الإجمالي، التسهيلات الإئتمانية، ودائع الجمهور، والمتغير الوهمي المتمثل بالأوضاع السياسية) تفسر ما مقداره 95% من التغير الحاصل في حجم الناتج المحلي الإجمالي، والنسبة الباقة 5% تعزى لمتغيرات أخرى غير مدرجة بالنموذج، وكذلك تم التأكد من خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي حيث جاءت نتيجة (DW 1.72).

أ- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج النهائي 0.95 وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة المتبقية في النموذج (الناتج المحلي الإجمالي، حجم مدخرات الجمهور، التسهيلات الائتمانية والمتغير الوهمي الأوضاع السياسية D) تفسر ما نسبته 95% من التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

ب- بلغت مرونة حجم الناتج المحلي الإجمالي المبطأ لفترة زمنية واحدة 0.36، ويمكن تفسير هذه القيمة بأن أي زيادة بمقدار 100% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في الربع (k) ستؤدي إلى زيادة بمقدار 36% في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع (k+1).

ت- بلغت مرونة متغير التسهيلات الائتمانية المبطأ لفترة زمنية واحدة 0.15 ويمكن تفسير هذه القيمة على أنه أي زيادة بمقدار 100% في حجم التسهيلات الائتمانية في الربع (k) ستؤدي إلى زيادة بمقدار 15% في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع (k+1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث- بلغت مرونة حجم مدخرات الجمهور المبطأ لفترة زمنية واحدة 0.31، ويمكن تفسير هذه القيمة بأن أي زيادة بمقدار 100% من حجم مدخرات الجمهور في الربع (k) ستؤدي إلى زيادة بمقدار 31% في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع (k+1).

ج- يرى الباحث أن التأثير الكبير للتسهيلات الائتمانية إنما يدل على أهمية التسهيلات الائتمانية المقدمة من القطاع المصرفي، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والأبحاث حول قياس أثر القطاع المصرفي في التنمية (الفرا، 2011) و(عودة، 2007) و (عودة، 2013)، فالائتمان في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه سيؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية.

ح- إن زيادة التسهيلات الائتمانية دليل على عدم الاستقرار النقدي، حيث أن زيادة الائتمان المصرفي بمستوى يزيد على الزيادة في النشاط الاقتصادي وغيرهم يؤدي إلى حدوث اختلال بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي من السلع والخدمات، أو بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وهذا يؤدي للتضخم.

خ- كان للمتغير الوهمي D "والذي يعبر عن الأوضاع السياسية"، أهمية في تفسير الناتج المحلي الإجمالي في القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث ان السنوات التي كان فيها انتفاضة وانقسام سياسي بين شطري الوطن فإنها أثرت سلباً على حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت بمقدار 6.7%، وهذا منطقي حيث ان سنوات الانتفاضة شهدت اضطرابات أمنية وإغلاق للمعابر، ومنع دخول العمالة، مما أدى إلى تراجع النمو في حجم الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنوات. حيث بلغت مرونة متغير الأوضاع السياسية المبطأ لفترة زمنية واحدة 0.067- ويمكن تفسير هذه القيمة على أن استمرار تدهور الأوضاع السياسية في الربع (k) ستؤدي إلى انخفاض بمقدار 6.7%- في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع (k+1).

7.2 ثانيا: التوصيات:

من خلال ما توصل إليه الباحث من نتائج مهمة تفسر دور القطاع المصرفي الفلسطيني في تعبئة المدخرات وتقديم التسهيلات الائتمانية، فإن الباحث يتقدم في ضوء هذه النتائج بعدة توصيات ولعدة جهات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7.2.1 التوصيات الموجهه للسلطة الوطنية:

أ- الإسراع في بناء خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية في فلسطين، مع الأخذ في بعين الاعتبار النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي توضح حجم المدخرات في القطاع المصرفي.

ب- العمل على تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وتوفير البيئة المواتية لتشجيع الاستثمار.

ت- العمل الجاد على إنهاء حالة الانقسام السياسي بين شقي الوطن، على الرغم من أن الباحث لم يتوصل لأهمية تذكر قد تؤثر على القطاع المصرفي في جذب المدخرات وتقديم الائتمان، ولكن هذه الحالة تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي ككل ويجب العمل على إنهائها، والانطلاق بمشروع سياسي وطني يحتوي الجميع.

ث- الاسراع في تحويل سلطة النقد لبنك مركزي، لتعزيز الثقة في القطاع المصرفي وتعزيز دعائم القطاع المالي الفلسطيني، وإصدار العملة الوطنية والاستفادة من عوائد النقود.

7.2.2 توصيات لسلطة النقد الفلسطينية (البنك المركزي الفلسطيني)

أ- يحتاج الاقتصاد المصرفي الفلسطيني لنظام مصرفي يتجاوز حدود وظائفة التقليدية، يتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني، لتعزيز فعاليته في تعبئة المدخرات والمساهمة الفعالة في تمويل التنمية الاقتصادية، ولكن في إطار من الاستقرار النقدي والاقتصادي العام.

ب- العمل على طرح سياسات جديدة تعزز من حجم التوظيفات الائتمانية داخلياً، والعمل على تشجيع المصارف العاملة على تقديم التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ت- ضرورة تسهيل إجراءات منح التراخيص للمصارف، وضم المصارف الغير مرخصة لتعزيز المنظومة المصرفية، وتحجيم الصيرفة غير الرسمية.

ث- بالتوازي مع تأسيس مؤسسة ضمان الودائع التابعة لسلطة النقد، لابد من تأسيس مؤسسة لضمان الائتمان (لضمان الاستثمار) لتعزيز قدرة المصارف على تقديم الائتمان المصرفي، وهذا واضح من خلال إحِجام المصارف العاملة في منح الائتمان على الرغم من حجم المدخرات المرتفع مقارنة بالتسهيلات الممنوحة.

ج- تشجيع قيام بنوك الادخار الصغيرة، وذلك لكبح الاستهلاك غير الضروري والتقليل من معدل التضخم في الأسعار وتعزيز حجم المدخرات للأسر الفلسطينية.

ح- استمرار الدور التوعوي ونشر الثقافة المصرفية في المجتمع الفلسطيني من خلال جميع الوسائل المتاحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خ- اتباع سياسة ادخارية تلائم الاقتصاد الفلسطيني، واعتماد أوعية ادخارية جديدة لجذب المزيد من المدخرات.

د- حث المصارف التجارية على منح التسهيلات الائتمانية متوسطة، وطويلة الأجل، انطلاقاً من حجم المدخرات المصرفية عامة وحجم المدخرات الادخارية خاصة.

ذ- الاستمرار في انتهاج سياسة الدمج بين المصارف الصغيرة، لتعزيز مبدأ الكفاءة، وذلك لأهمية هذا الدمج لكل من المصارف الصغيرة والقطاع المصرفي ككل، بحيث يعزز ثقة الجمهور بهذه المصارف ويوسع حصة هذه المصارف من الودائع وتقديم الائتمان.

ر- تشجيع سياسية الانتشار المصرفي والتفرع، حيث اتضح أن لسياسة الانتشار أهمية بالغة في زيادة المدخرات والوصول إلى العملاء الجدد المحتملين، وهذا بدى واضحاً من خلال هذه الدراسة.

7.2.3 التوصيات الموجهه لرجال الأعمال والقطاع الخاص:

أ- ضرورة الاستثمار في المجالات الاقتصادية الانتاجية.

ب- تقديم دراسات واقعية ومقنعة للمصارف للحصول على الائتمان لتمويل مشاريع القطاعات الزراعية والصناعية.

ت- ضرورة الاستثمار في القطاع الزراعي، والتوسع في القطاع الصناعي.

ث- الاستفادة من التسهيلات غير المباشرة التي تقدمها المصارف في مجال تمويل التجارة الخارجية وخاصة في مجال التصدير.

7.2.4 توصيات للباحثين في مجال التنمية الاقتصادية:

من خلال دراسة النظام المصرفي الفلسطيني وتوضيح دوره في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية والتعرف على مكانته في الاقتصاد الوطني، وبعد استخلاص النتائج المذكورة أعلاه، يرى الباحث أنه مازال يوجد بعض النقاط التي يمكن التطرق اليها وتكون أساساً لبحوث لاحقة، ولهذا فإنه يقترح دراسة مستقبلية لهذه الموضوعات واستكمال نتائج هذه الدراسة:

أ- الادخار الإجباري ودورة في تمويل التنمية في فلسطين.

ب- أثر انشاء صندوق ضمان الائتمان على تعزيز القطاع المصرفي وتمويل التنمية.

ت- تقدير دالة الادخار القومي في الاقتصاد الفلسطيني.

ث- تقدير حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الفلسطيني وأثرها على التنمية الاقتصادية.

ج- سياسة القطاع المصرفي في توظيف الأموال داخلياً وخارجياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

الكتب العربية:

1. الحسيني، فلاح حسن، و الدوري، مؤيد عبد الرحمن، **إدارة البنوك مدخل كمي معاصر**، دار وائل، ط 4، 2008.

2. الخضيري، محسن أحمد، **التسويق المصرفي (مدخل متكامل لامتلاك منظومة المزايا التنافسية في عالم ما بعد الحاجات)**، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، 1999.

3. الراوي، خالد وهيب، **إدارة العمليات المصرفية**، لا يوجد رقم للطبعة، دار المناهج، 2005.

4. الزيدانينن، جميل سالم، **أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي)**، جامعة عمان الأهلية، جامعة الاقتصاد والعلوم الإدارية، سنة 1999.

5. الزبيدي، حمزة محمود، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

6. الزبيدي، حمزة محمود، **إدارة المصارف (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)**، طبعة معدلة، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2011.

7. السيسي، صلاح، **قضايا مصرفية معاصرة**، ط1، دار الفكر العربي، 2004.

8. الصيرفي، محمد عبد الفتاح، **إدارة البنوك**، ط1، دار المناهج، 2006.

9. العساف، أحمد عارف، والوادي، محمود حسين، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دارة المسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

10. العمر، ابراهيم، قدرة القطاع المصرفي على الحد من ظاهرة الفقر، دراسة قياسية تجميعية على الدول النامية، دراسة منشورة، مركز الابحاث، كلية التجارة والاقتصاد، عدد 75، جامعة القصيم، 2009.

11. العصار، رشاد، و الحلبي، رياض، **النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، الطبعة الأولى**، دار وائل للنشر، 2007.

13. القريشي، مدحت صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، 2010.

14. الهواري، سيد، **إدارة البنوك**، لا يوجد رقم للطبعة، مكتبة عين شمس، 1983.

15. الوحيد، مهدي علي، ومجيد، هلال إدريس، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، مطبعة التعليم العالي بغداد.

16. آل علي، رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف مدخا تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعى الأولى، 2002

17. أبو شاور، منير إسماعيل، مساعدة، أمجد عبد المهدي، **نقود وبنوك**، الطبعة الأولى 2011

18. تودارو، ميشيل، تعريب ومراجعة: حسني، محم+د حسن، وعبد الرزاق، محمود حامد، التنمية الاقتصادية، لايوجد رقم للطبعة، دار المريخ، 2005.

19. توفيق، محب خلة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات**، ط 1، دار الفكر الجامعي، 2011

20. حداد، أكرم، و هذلول، مشهور، **النقود والمصارف**، ط2، دار وائل للنشر، 2008.

21. حسين، مجيد علي، و سعيد، عفاف عبد الجبار، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، دار وائل للنشر، الاردن، 2004.

22. حلاوة، جمال، صالح، علي، **مدخل إلى علم التنمية**، لايوجد رقم للطبعة، دار الشروق، 2010.

23. خليل، خليل أحمد، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، دار الفكر البناني، ص1، 1997.

24. دغيم، أحمد علي، اقتصاديات **البنوك (نحو نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد)**، ط1، مكتبة مدبولي، 1989.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25. زكي، رمزي، **مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها، (مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء)** القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

26. سلطان، محمد سعيد، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية، ط 1، 1993.

27. شافعي، محمد زكي، **التنمية الاقتصادية**، الكتاب الثاني، رقم الطبعة غير موجود، دار النهضة العربية، 1983.

28. شهاب، مجدي محمد ، **الاقتصاد النقدي**، الدار الجامعية ، ط 1، 1993.

29. شيحة، مصطفى رشدي، **النقود والمصارف والائتمان**،لايوجد رقم للطبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.

30. شيحة، مصطفى رشدي، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، لايوجد رقم للطبعة، الدار الجامعة، 1982.

31. صخري، عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2000.

32. عاشور، يوسف حسين، **آفاق النظام المصرفي الفلسطيني**، الطبعة الثالثة، لايوجد دار للنشر، 2007.

33. عبد العزيز، سمير محمد، **التمويل العام (المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي)**، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1998.

34. عبد الوهاب، شمام، **الإدارة المالية للبنوك التجارية**، لايوجد رقم للطبعة، 2005.

35. عجمية، محمد، وآخرون، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، لايوجد رقم للطبعة، الدار الجامعية، 2006.

36. عجمية، محمد عبد العزيز، والليثي، محمد علي، **التنمية الاقتصادية مفهومها – نظرياتها – سياساتها**، لا يوجد رقم طبعة، الدار الجامعية، 2001.

37. عريقات، حربي محمد موسى، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1992

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

38. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، 2003.

39. علي، عبد المنعم السيد علي، و العيسى، نزار سعد الدين، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

40. غنيم، عثمان محمد، و أبو زنط، ماجدة، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.

41. فهد، نصر حمود مزنان، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، 2009.

42. كارميل، بركات ، **مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة** ، ليوجد رقم للطبعة، جامعة الإسكندرية، 2002 – 2003

43. مالكولم جيلز وآخرون، ترجمة: منصور وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ

44. مقلد، رمضان محمد، والفيل، أسامة أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، طبعة أولى، دار التعليم الجامعي، 2012.

45. هاشم، إسماعيل محمد، **مذكرات في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، رقم الطبعة غير موجود، 1967.

46. هندي، منير إبراهيم، **إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)**، ط3 ، المكتب العربي الحديث، 1996.

47. هندي، منير إبراهيم، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، توزيع منشأة المعارف، ط 1، 1997

48. يوجين، ديوليو، ترجمة، العدل، محمد رضا، وعبد العزيز حمدي رضوان، **سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية**، دار ماكجروهيل للنشر 1974، الطبعة العربية بالتعاون مع مؤسسة الأهرام بالقاهرة 1982.

49. يونس، محمود، اقتصاديات **النقود والبنوك والأسواق المالية**، لا يوجد رقم للطبعة، دار التعليم الجامعي، 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدوريات وأوراق العمل:

1. السماوي، مهند، ثقافة الاستهلاك والادخار، مقالة منشورة في موقع البوابة نت، تاريخ الاطلاع 19.03.2013 /http://www.albawwaba.net/opinions/7385
2. أبو جامع، نسيم، أثر الانقسام السياسي على دور البنوك التجارية في تمويل لاقتصاد الغزي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، ص 105-128، يناير، 2012.
3. بوقرة، رابح، و جعيجع، نبيلة ، 2007، دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية ، حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، جامعة المسيلة – الجزائر (ورقة عمل)
4. زعيتر، فاروق، دور القطاع المصرفي الفلسطيني في تنمية سوق رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، 2007.
5. شاهين، علي، دور القطاع المصرفي الفلسطيني في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، 2006.
6. شاهين، علي، والأعرج، رأفت، تأثير انشاء نظام ضمان الودائع على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني (دراسة تحليلية ميدانية)، 2005
7. عاشور، يوسف، وريحان، خلود، دور القطاع المصرفي الفلسطيني في دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة، بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول ، 2005.
8. عودة، سيف الدين، التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تطوير وتنمة قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، المنعقد في الجامعة الإسلامية، 2006،
9. عوض، عزمي، تقديرات عرض النقد في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، ص 37-67، يناير، 2012.
10. لبّد، عماد سعيد، مجلة رؤية، العدد(11)، آب، 2001 التنمية الاقتصادية في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. مجلة الباحث، العدد 2008/06، تقدير دالة الادخار العائلي في الاقتصاد الجزائري، د. محمد شيخي، وأحمد سلامي، جامعة ورقله. عبد اللطيف، مصيطفي مجلة الباحث، 2006/04، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي – حالة الجزائر، جامعة ورقلة.
12. مقداد، محمد، وحلس، سالم، دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين،مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الانسانية) المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ص 239-261، 2005.

ثالثاُ: النشرات الرسمية:

1. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 1995.
2. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 1996.
3. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 1997.
4. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2000.
5. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2002.
6. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2003.
7. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2004.
8. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2005.
9. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2007.
10. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2009.
11. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2010.
12. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2011.
13. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي، 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، النشرة الإحصائية، عدد 4، 1998.

15. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، النشرة الإحصائية، عدد 7، 1999.

16. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، النشرة الإحصائية، عدد 9، 1999

17. سلطة النقد، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، النشرة الإحصائية، عدد 15، 1999

18. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، 2011

19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2012.

20. وزارة العمل الفلسطينية، تقرير قطاع العمل في الأراضي الفلسطينية، عام 2012.

رابعاً النشرات غير الرسمية:

1. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، آثار تطبيق قانون المصارف على أداء القطاع الخاص، 2008.

2. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، 2008.

3. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، من حصد المكاسبّ الرابحون والخاسرون من النمو في الأراضي الفلسطيني 2006 – 2010، 2013.

4. جامعة بير زيت، برنامج دراسات التنمية، تمويل التنمية في فلسطين، سلسلة التخطيط من أجل التنمية العدد الثاني، 1998.

5. جسر التنمية، دور القطاع التمويلي في التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الخامس والثمانون – يوليو/ تموز 2009 – السنة الثامنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً: الرسائل الجامعية:

1. البسام، خالد عبد الرحمن، نموذج للادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة 1970–2003، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م 19، ع1، ص ص 3 – 37 جده، المملكة العربية السعودية، 2005م، 1425 هجرية.

2. الفرا، مرام، دور القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية الاقتصادية (1995 – 2011)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، 2012.

3. الأعرج، رأفت، مدي أهمية نظام ضمان الودائع على تدعيم شبكلة الأمان المالي (دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني)، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، 2009.

4. الأسرج، حسين، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية التجارة قسم الاقتصاد، 2002.

5. الخليل، جاسر، أثر سياسة البنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2004.

6. الراعي، طارق، دور المصارف التقليدية والإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سوريا، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2011.

7. الطنبور، خالد، دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الاردنية، 2001.

8. الأسرج، حسين، دور سوق الأوراق المالية فى تنمية الادخار فى مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الاقتصاد، جامعة الزقازيق – فرع بنها، 2002.

9. الشمري، سطام، تقييم دور البنوك التجارية في التمويل المحلي بعد سعودة فروع البنوك الأجنبية في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود – فرع القصيم، 2002.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. الفليت، خلود، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2004.

11. أبو سمرة، رانيا، تطوير سياسة الودائع في ظل نظرية إدارة الخصوم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2007.

12. الرفيق، محمد، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، (دراسة تحليلية قياسية).

13. بطاهر، علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع : تحليل اقتصادي، 2005 – 2006.

14. جمعون، نوال، رسالة ماجستير، دور التمويل المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية– حالة الجزائر"، جامعة الجزائر،2005.

15. حسين، رحيم، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلاد الإسلامية في إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا، المركز الجامعي لبر بوعريرج، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

16. حمدان، بدر، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2010.

17. خضر، وآخرون، إمكانية جذب المزيد من المدخرات داخل الجهاز المصرفي السوداني، إدارة البحوث، سلسلة الدراسات والبحوث، الإصدار رقم (1)، بنك السودان، 2003.

18. خلف، عمار حمد، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.

19. زايدة، مهيب، دوافع الدمج المصرفي ومحدداته في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20. زيتوني، عمار، دراسة المصادر الداخلية لتمويل التنمية (دراسة حالة الجزائر 1970 – 2004)، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج، باتنة، 2007.

21. عيسى، أمجد، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2004. لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعى دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، 2007.

22. عودة، سيف الدين يوسف، نموذج مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة دمشق، 2005.

23. مسيمي، دلال، السياسة الضريبية ودروها في التنمية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2006.

24. مشهراوي، أحمد، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2003.

25. نصار، محمد ناصر، أثر الادخار والاستثمار على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (دراسة تطبيقية 1995–2008)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2010.

26. ولد الشيخ، موسى، البنوك التجارية ودورها في تمويل التنمية، دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة بابليو، الجزائر، 2004.

سادساً: المراجع الأجنبية:

1. E.T. Nevin**, Text Book of Economic Analysis** , LondonMacmillan Press, 1976
2. EViews 7 User's Guide, Quantitative Micro Software, United States of America, 2009.
3. brooks, Chris, **introductory econometrics for finance**, second
4. Bairamli, Nagi and Vassilis Kostoglou, The Role of Savings in the Economic Development of the Republic of Azerbaijan,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

international journal of ecomomic sciences and applied research, vol.3, (2), 99-110, 2008.

5. P K Mishra, and others, the dynamics of savings and investement relationship in India, 2009.
6. G. M. Sajid and Mudassira Sarfaz, Saving and Economic Growth in Pakistan: An issue of Causality, Pakistan Economic and Social Review, Vol.46, No.1 (summer 2008) pp. 17-36, 2008.
7. Eser Pirgan Matur and others, Determination of Privte Saving and Interaction between Public and Private Saving in Turkey, Topics in Middle Eastren and African Economies, Vol.14, Septembuer, 2012.
8. World Bank, Ministry of Development in Turkey, sustaining High Growth, The Role of Domestic Savings, Synthesis Report, Report no. 66301-TR, 2012.

الدوريات:

الصوراني، غازي، 2004، أي تنمية لفلسطين ؟ الواقع والآفاق، الحوار المتمدن–العدد: 1010 – 2004 / 11 / 7 – 07:15 ، المحور: القضية الفلسطينية ،تشرين أول 2004 غزة–فلسطين.

الصوراني، غازي، الاقتصاد الفلسطيني .. الواقع والآفاق ، أول فبراير 2006

الجديد، محمد بن ناصر، التمويل المصرفي بين النمو الاقتصادي ومتانة المصارف، 2011، http://www.aleqt.com/2011/12/07/article_604784.html، تاريخ الإطلاع

02.04.2013

عودة، سيف الدين، (ورقة عمل)، سلطة النقد الفلسطينية، دور القطاع المصرفي الفلسطيني في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجدلاني، أحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، ورشة عمل بعنوان: " إشكالية التنمية الفلسطينية في ظل الاحتلال"، مداخلة د. مجدلاني بعنوان: "مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين"، 2006-2008.

محي الدين، عبد المجيد، (رئيس البنك العقاري المصري)، مقالة بعنوان: "دور البنوك فى التنمية الاقتصادية" منشورة في موقع:http://onaeg.com/?p=963221 ، تاريخ الاطلاع 18 مايو 2013.

سابعاً: المواقع الالكترونية:

www.pma.pa

www.pcbs.ps

مركز الميزان لحقوق الانسان WWW.MEZAN.PS

منتدى التمويل الإسلامي http://islamfin.go-forum.net/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق (6-1): التسلسل الزمني لمتغيرات الدراسة في المستوى وفي الفرق الأول

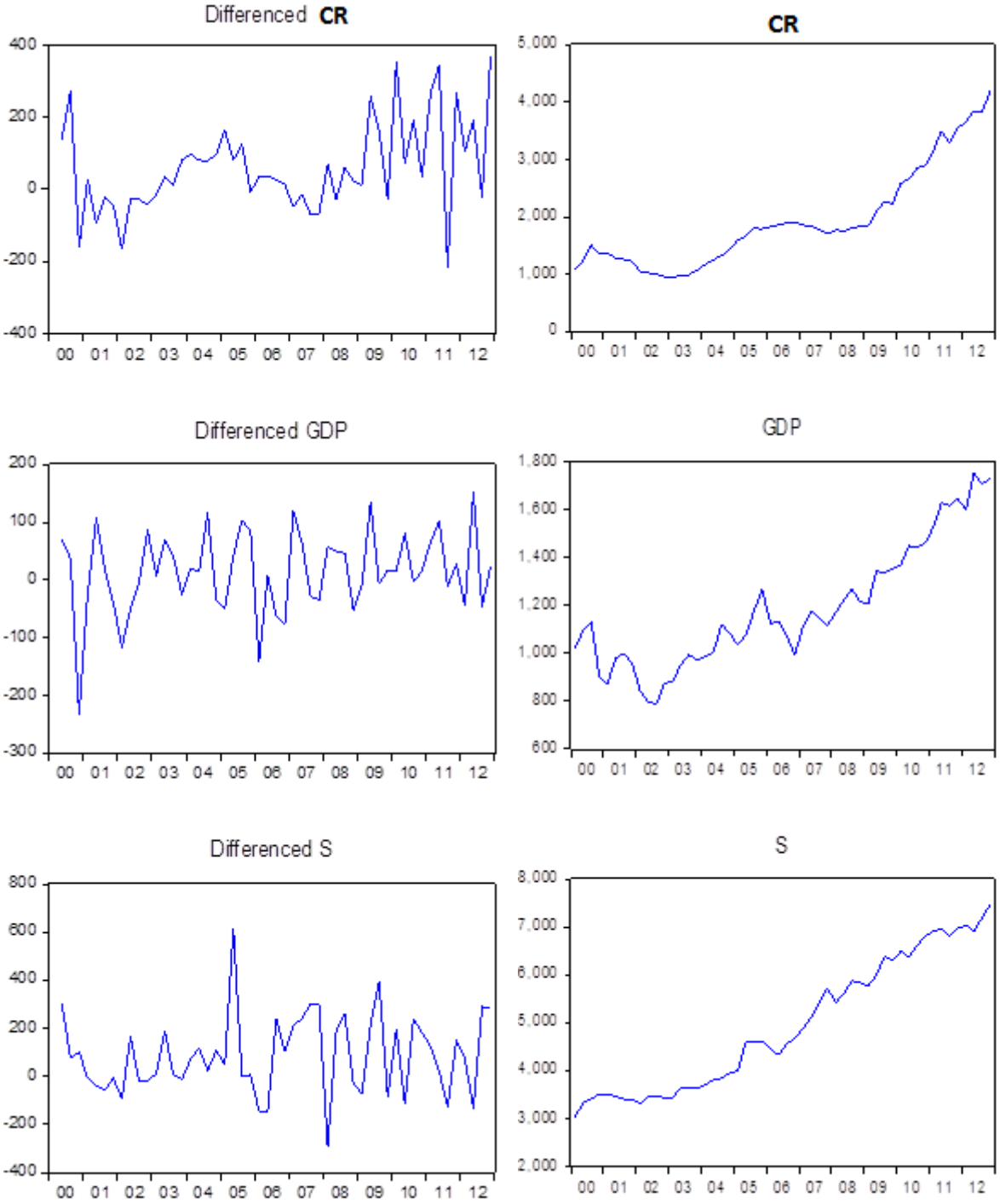

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج سكون السلاسل الزمنية في الفرق الأول

ملحق (6-2): الناتج المحلي الإجمالي

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.178565	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.568308	
	5% level	-2.921175	
	10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

التسهيلات

Null Hypothesis: D(F) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 9 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.749978	0.0299
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المدخرات

Null Hypothesis: D(S) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.373440	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.568308	
	5% level	-2.921175	
	10% level	-2.598551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (6-3): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Date: 03/23/14 Time: 21:41
Sample (adjusted): 2000Q3 2012Q4
Included observations: 50 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: F GDP S
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.585944	54.01269	29.79707	0.0000
At most 1	0.174938	9.925027	15.49471	0.2865
At most 2	0.006185	0.310196	3.841466	0.5776

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.585944	44.08766	21.13162	0.0000
At most 1	0.174938	9.614831	14.26460	0.2385
At most 2	0.006185	0.310196	3.841466	0.5776

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (6-4): نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/23/14 Time: 21:42
Sample: 2000Q1 2012Q4
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause F	51	4.89432	0.0317
F does not Granger Cause GDP		4.81901	0.0330
S does not Granger Cause F	51	1.73628	0.1939
F does not Granger Cause S		0.22894	0.6345
S does not Granger Cause GDP	51	10.7523	0.0019
GDP does not Granger Cause S		0.69896	0.4073

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (6-5): نتائج تقدير نموذج (VAR)

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/23/14 Time: 14:40
Sample (adjusted): 2000Q2 2012Q4
Included observations: 51 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	F	S
GDP(-1)	0.360722	0.214433	0.100452
	(0.12980)	(0.25782)	(0.38982)
	[2.77911]	[0.83170]	[0.25769]
F(-1)	0.093784	0.934739	0.005483
	(0.03627)	(0.07204)	(0.10892)
	[2.58601]	[12.9758]	[0.05034]
S(-1)	0.076493	0.050311	0.996272
	(0.01684)	(0.03345)	(0.05057)
	[4.54248]	[1.50412]	[19.6994]
C	294.3671	-218.1114	37.56727
	(78.8803)	(156.684)	(236.900)
	[3.73182]	[-1.39204]	[0.15858]
DD	-99.33395	-119.6675	-75.22443
	(23.5079)	(46.6950)	(70.6008)
	[-4.22556]	[-2.56275]	[-1.06549]
R-squared	0.955997	0.984722	0.985873
Adj. R-squared	0.952171	0.983393	0.984644
Sum sq. resids	148810.0	587145.5	1342222.
S.E. equation	56.87706	112.9780	170.8178
F-statistic	249.8473	741.2024	802.5374
Log likelihood	-275.8202	-310.8215	-331.9051
Akaike AIC	11.01256	12.38516	13.21197
Schwarz SC	11.20195	12.57455	13.40136
Mean dependent	1190.796	1952.054	4981.932
S.D. dependent	260.0706	876.6992	1378.480

Determinant resid covariance (dof adj.)	9.85E+11
Determinant resid covariance	7.23E+11
Log likelihood	-913.4217
Akaike information criterion	36.40869
Schwarz criterion	36.97688

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (6-6): نتائج تقدير (VAR) باستخدام طريقة (OLS) العادية

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 03/23/14 Time: 20:55
Sample (adjusted): 2000Q2 2012Q4
Included observations: 51 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	294.3671	78.88033	3.731819	0.0005
GDP(-1)	0.360722	0.129798	2.779110	0.0079
F(-1)	0.093784	0.036266	2.586012	0.0129
S(-1)	0.076493	0.016839	4.542476	0.0000
DD	-99.33395	23.50788	-4.225561	0.0001

R-squared	0.955997	Mean dependent var	1190.796
Adjusted R-squared	0.952171	S.D. dependent var	260.0706
S.E. of regression	56.87706	Akaike info criterion	11.01256
Sum squared resid	148810.0	Schwarz criterion	11.20195
Log likelihood	-275.8202	Hannan-Quinn criter.	11.08493
F-statistic	249.8473	Durbin-Watson stat	1.721803
Prob(F-statistic)	0.000000		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (6-7): نتائج تقييم النموذج (التوزيع الطبيعي)

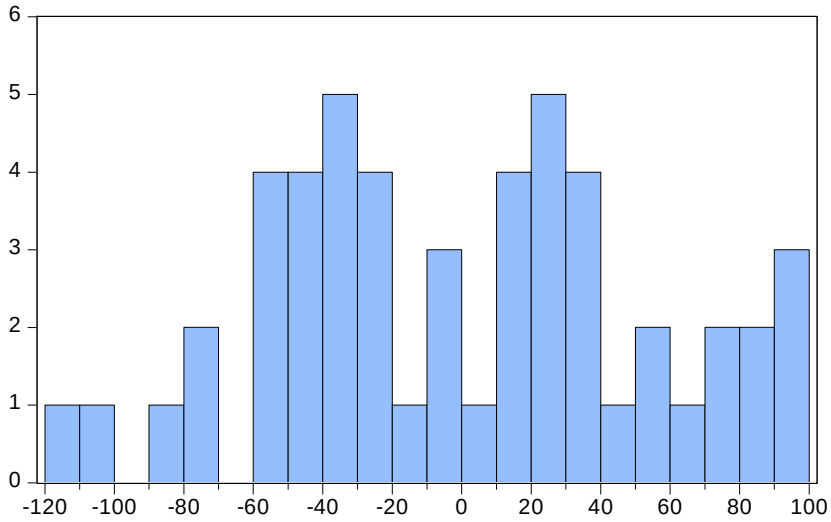

Series: Residuals	
Sample 2000Q2 2012Q4	
Observations 51	
Mean	1.02e-14
Median	-5.924269
Maximum	99.75413
Minimum	-114.3461
Std. Dev.	54.55456
Skewness	0.055100
Kurtosis	2.253616
Jarque-Bera	1.209622
Probability	0.546178

ملحق (6-8): مساواة المتوسط للصفر

Hypothesis Testing for RESID01
Date: 03/23/14 Time: 21:08
Sample (adjusted): 2000Q2 2012Q4
Included observations: 51 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 1.02e-14
Sample Std. Dev. = 54.55456

Method	Value	Probability
t-statistic	1.33E-15	1.0000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (6-9)

Date: 06/21/14 Time: 01:13
Sample: 2000Q1 2012Q4
Included observations: 52

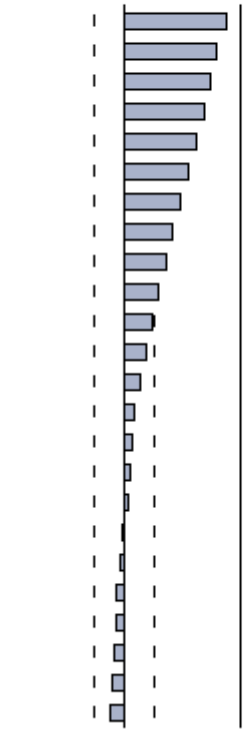

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.912	0.912	45.822	0.000
2	0.832	-0.003	84.665	0.000
3	0.765	0.044	118.24	0.000
4	0.721	0.098	148.65	0.000
5	0.652	-0.155	174.08	0.000
6	0.577	-0.073	194.40	0.000
7	0.499	-0.072	209.90	0.000
8	0.431	-0.024	221.77	0.000
9	0.369	-0.006	230.68	0.000
10	0.309	-0.026	237.05	0.000
11	0.251	-0.000	241.39	0.000
12	0.204	0.020	244.32	0.000
13	0.141	-0.141	245.75	0.000
14	0.098	0.074	246.47	0.000
15	0.067	0.031	246.81	0.000
16	0.058	0.088	247.07	0.000
17	0.030	-0.072	247.15	0.000
18	-0.016	-0.151	247.17	0.000
19	-0.047	0.048	247.36	0.000
20	-0.066	-0.036	247.74	0.000
21	-0.072	0.052	248.20	0.000
22	-0.093	-0.046	249.00	0.000
23	-0.112	-0.011	250.23	0.000
24	-0.132	-0.027	251.97	0.000

من خلال دالتيACF, PACF تبين ان الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى لذا سيتم استخدام اختبار DW

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (6-10): التأكد من عدم وجود ارتباط بين البواقي (e) وكلا من CR و S كلا على حدة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/21/14 Time: 01:20
Sample (adjusted): 2000Q2 2012Q4
Included observations: 51 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation

Probability	RESID01	S	CR
RESID01	1.000000		

S	-0.003148	1.000000	
	0.9825	-----	
F	0.048400	0.914357	1.000000
	0.7359	0.0000	-----

لا يوجد ارتباط بين (e) و (S)

لا يوجد ارتباط بين (e) و (CR)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (6-11): العلاقة بين GDP وكلاً من S و CR

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 06/21/14 Time: 01:22
Sample: 2000Q1 2012Q4
Included observations: 52

Correlation

Probability	GDP	CR	S
GDP	1.000000		

CR	0.959478	1.000000	
	0.0000	-----	
S	0.923594	0.914973	1.000000
	0.0000	0.0000	-----

ملحق (6-12): يتضح وجود علاقة خطية قوية بين (GDP) وكل من (S) و (CR)

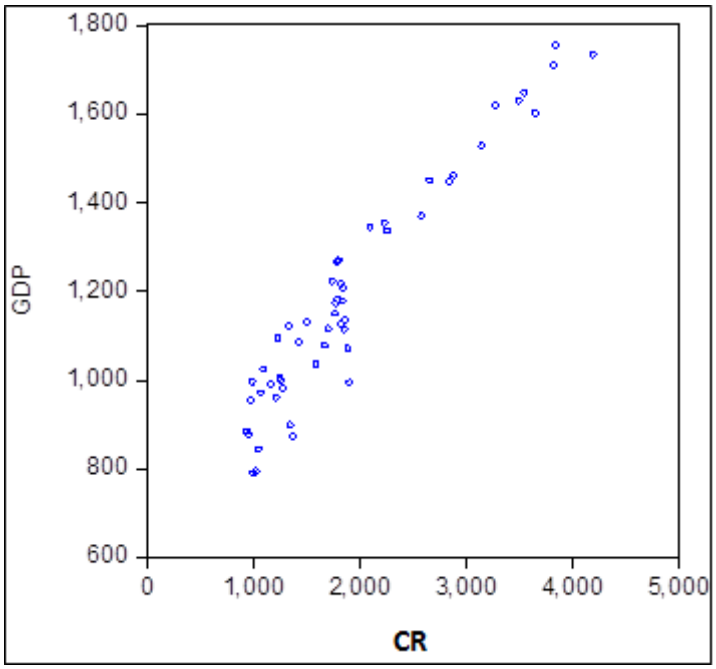

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

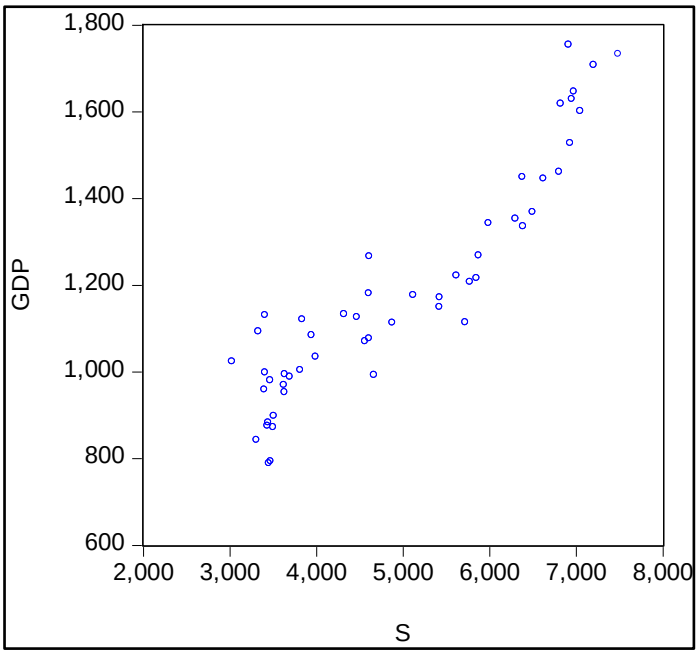

تجانس تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.382893	Prob. F(13,37)	0.2137
Obs*R-squared	16.67693	Prob. Chi-Square(13)	0.2145
Scaled explained SS	8.504052	Prob. Chi-Square(13)	0.8093

www.manaraa.com